كتاب مدرسي

الفقه

المذهب المالكي

٢

دار الأرقم

اسطنبول١٤٣٧هـ/ ٢٠١٥م

إسطنبول: ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٥م

اسم الكتاب: Fıkıh -II- Ders Kitabı (Maliki)

اسم الكتاب بالعربية: الفقه-٢ (وفق الذهب المالكي) كتاب مدرسي .

تأليف: حسن سرهاد يتر / د.سونر دومان.

تنسيق: د.فاروق كانجر.

ترجمة: خليل أورت.

المراجعة الشرعية: لقمان حلوجي/ د. عدنان درويش.

التدقيق والتصحيح اللغوي: أرسين إشجي أوغلو / فاطمة أرسين إشجي/ ابراهيم الحسين.

تصميم وتنضيد: حسام يوسف

ISBN:٩٧٨٩٩٤٤٨٣٨٣٣٧

Language: Aracic

طباعة وتغليف: مطبعة دار الأرقم

العنوان:

دار الأرقم

▸ Adres: Ikitelli Organize Sanayi Bölgesi Mahallesi
Atatürk Bulvarı Haseyad 1. Kısım No: 60/3 - C
Başakşehir - İstanbul / TURKEY

Phone: +90 212 671 07 00 (Pbx)

Faks: +90 212 671 07 48

E-mail: info@islamicpublishing.org

Web site: www.islamicpublishing.org

كتاب مدرسي

المرحلة الدراسية الثانوية

الفقه

- ٢ -

وفق المذهب المالكي

دار الأرقم

فهرس

الوحدة الأولى
أصول الفقه والاجتهاد

أ- تعريف أصول الفقه ونشأته..... ٩
ب- موضوع أصول الفقه وغايته وفوائده..... ١٠
ج-ماهية الاجتهاد ولزومه..... ١٠
د- التقليد والتعصّب..... ١٢

الوحدة الثانية
مصادر الأحكام الفقهية

أ- معلومات عن المصادر..... ١٩
ب- الكتاب (القرآن الكريم)..... ٢٠
ج- السنّة الشريفة..... ٢١
د-الإجماع..... ٢٥
هـ- القياس..... ٢٧
و- المصادر الفرعية (المساعدة)..... ٣٠

الوحدة الثالثة
حقوق الأسرة في الإسلام

أ- الخصائص الواجب توافرها في العائلة..... ٤٥
ب- فوائدالزواج..... ٥٠
ج- المسائل التي يجب الإنتباه إليها قبل الزواج..... ٥١
د- موانع الزواج..... ٥٣
هـ- عقود الزواج غير الملزمة وصلاحيات الزواج..... ٥٦

و- الزواج الباطل شرعاً..... ٥٧
ز- المعلومات الواجب معرفتها بخصوص مراسم الزواج وحفل الزفاف..... ٥٨
ح- المهر..... ٦١
ط- النفقة (تأمين حق المعيشة لأفراد الأسرة)..... ٦٣
ي- طاعة الزوجة للزوج، وحدود هذه الطاعة..... ٦٥
ك- الطلاق (نهاية الزواج)..... ٦٨
ل- العدة وأحكامها..... ٧٣
م- الحضانة (تحمل مسؤولية العناية بالأطفال)..... ٧٤

الوحدة الرابعة
الحياة التجارية في الإسلام

أ- الأهمية التي قدمها الإسلام للتجارة والعمل..... ٨٣
ب- المقاييس الدينية في طلب الرزق..... ٨٦
ج- حقوق ومسؤوليات العاملين..... ٩٠
د- الأمور المنهي عنها في الحياة التجارية..... ٩١

الوحدة الخامسة
الحلال والحرام

أ- القواعد الإسلامية الأساسية حول مواضيع الحلال و الحرام..... ١٠٧
ب- الحلال والحرام فيما يتعلق بالأطعمة والأشربة..... ١١٠
ج- الأحكام المتعلقة بصيد الحيوانات..... ١١٢
د- الحلال والحرام فيما يتعلق بالألبسة..... ١١٤
هـ الحلال والحرام فيما يتعلق بالزينة (التجميل)..... ١٢٢
و- الحلال و الحرام فيما يتعلق بالأشياء المستعملة في المنزل..... ١٢٦
ز- الحلال و الحرام فيما يتعلق بالأمور الترفيهية (اللهو) في الحياة..... ١٢٨
ح- اليمين والنذر..... ١٣٥
ط - العقوبات (الروادع و الجزاءات الدنيوية)..... ١٣٨

الوحدة الأولى

أصول الفقه والاجتهاد

مواضيع الوحدة:

أ. تعريف أصول الفقه ونشأته.

ب. موضوع أصول الفقه، وغايته، وفوائده.

ج. ماهية الاجتهاد ولزومه.

د. التقليد والتعصب.

الأبحاث التحضيرية

١. ابحث عن دور أصول الفقه في فهم الأحكام الدينية.

٢. دقق في كيفية نشوء علم أصول الفقه. ومدى الارتباط بين علم الفقه وعلم أصول الفقه.

٣. فكّر: ما هي الطرق التي تسلكها في تبيان المواضيع الدينية التي تتعرض لها، ولأي جهة تعرض هذا السؤال؟

٤. هل من الضروري للإنسان أن يرتبط بمذهب ما؟ ناقش.

أ- تعريف أصول الفقه ونشأته

١-تعريف أصول الفقه:

عرّف أصول الفقه بأنه (**علم استخراج الأحكام الشرعية العملية بأدلتها التفصيلية**).

- الأدلة التفصيلية: أي الذي يبحث في الأحكام، ويحتوي على الآيات والأحاديث والإجماع والقياس ذات الصلة بالموضوع.

- الأحكام العملية: وهذا التعبير يخرج المسائل والتصرفات المتعلقة بالأخلاق والإيمان.

- الأحكام الشرعية: أي بيان الله تعالى المتعلقة بأفعال العباد، ونتائج هذا البيان. وهذا التعبير يخرج الأحكام العقلية والأحكام المستندة إلى أعضاء الحواس.

٢-نشأة أصول الفقه:

بعد أن التحق النّبي ﷺ بالرفيق الأعلى، تولى كبار الصحابة تسيير أمور الفتوى والقضاء بين الناس، وكانوا يلّمون بالعربية التي هي لغة القرآن والسنّة، ويعرفون الحكمة من الأحكام الموضوعة وتفاصيلها بشكل تام.

وعند الحاجة لمعرفة حكم حادثة ما يعودون إلى القرآن مباشرة، فإن لم يجدوا فيه حكماً للحادثة التي يبحثون عنها، نظروا في سنة رسول الله ﷺ، وإن لم يجدوا فيها أيضاً، اجتهدوا فيها.

وسار جيل التابعين الذين أتوا بعد جيل الصحابة على نفس الطريق. وبعد أن مضى العصر الأول، عصر الصحابة والتابعين، على هذا المنوال ظهرت أمورٌ وحوادث لم تكن موجودة من قبل.

وهكذا ظهر علم أصول الفقه كعلم مستقل في نهاية العصر الهجري الثاني.

وقد بيّن المجتهدون (للحدّ من إعطاء الحكم الكيفي) الأسس والقواعد لاستخراج الحكم بالأدلة الشرعية. وجمع قواعد علم أصول الفقه لأول مرّة في كتاب (الرسالة) للإمام الشافعي.

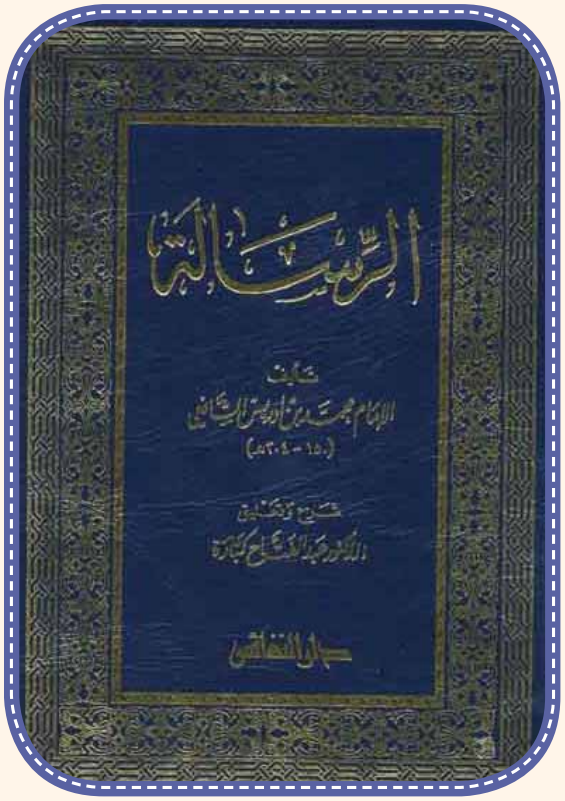

ب-موضوع أصول الفقه وغايته وفوائده

١-موضوع أصول الفقه وغايته: يبحث أصول الفقه في أربعة مواضيع هي:

- المكلفون: تعيين الأشخاص المكلفين بالأحكام الشرعية وأوضاع أهليتهم، والخصائص التي تؤدي إلى انعدام أهليتهم.

- الأحكام الشرعية: الأحكام المرتبطة بأفعال المكلفين مثل: (الفرض، الواجب، المندوب، المباح، المكروه، الحرام) والذي يجعلهم مكلفين بالأحكام، ومدى ارتباط هذه الأحكام بأوضاعهم.

- الأدلة الشرعية: المصادر التي استخلص منها الأحكام الشرعية، كالقرآن والسنّة والإجماع والقياس وطرقها.

- المجتهد: وهو الذي له أهلية استخلاص الأحكام الشرعية من الأدلة الشرعية.

- أصول الفقه: هو العلم الذي يساعد في استخراج الأحكام الفقهية الصحيحة.

- غايته: إظهار كيفية استخراج الأحكام العملية من مصادرها، وبفضل الأسس والقواعد التي ثبّتها حال دون وقوع المجتهد في الأخطاء، والوصول إلى الحكم الفقهي.

٢-فوائد أصول الفقه:

فوائد تعلم علم أصول الفقه ما يلي:

١. يساعد أصول الفقه على فهم آيات القرآن ومتون الحديث على أكمل وجه.
٢. يساعد على فهم الأحكام المستنبطة من قبل المجتهدين على أكمل وجه.
٣. يبين أسلوب الترجيح والاختيار بين أقوى الاجتهادات الفقهية المختلفة.
٤. يقرر الطرق المتبعة عند الجواب عن الأسئلة الفقهية.
٥. يعلمنا مدى أهمية موضوع الاجتهاد وظرافته ودقته.

ج-ماهية الاجتهاد ولزومه

١-تعريف الاجتهاد: الاجتهاد ككلمة بذل الجهد، وعندما يكون الموضوع الحصول على الأمر الصعب يكون بمعنى بذل القوة والإمكانات.

والاجتهاد في الاصطلاح الفقهي: محاولة العالم المجتهد ضمن نطاق الأسس والمبادئ المعروفة بتأويل آيات القرآن، وأحاديث السنّة، القابلة للتأويل، ومعرفة الدين وأحكامه، وتطبيقه بواسطة هذه الأدلة الشرعية، والعمل على إيجاد الأحكام الصحيحة بخصوص المسائل المتجددة.

٢-حضّ الكتاب والسنّة على الاجتهاد: هناك الكثير من الآيات والأحاديث في القرآن والسنّة تحضّ على الاجتهاد، بل وتأمر به، وكمثال نرى لزوم الاستناد إلى الشورى بين المسلمين في أمورهم (سورة الشعراء ٣٨). والنبيّ ﷺ أحياناً طلب بذاته (في الوضع الذي يعيش فيه) حكم الصحابة برأيهم، ورباهم وأنشأهم لهذه الغاية.

مثلا، (جاء يوماً إلى رسول الله ﷺ متخاصمان، فأشار عليه السلام بدوره إلى عقبة ﷺ وهو من كبار

لنلاحظ:

اجتهد النبيّ ﷺ هو بنفسه، وفتح باب الاجتهاد للصحابة، فمثلاً: (لما بعث رسول الله ﷺ معاذاً إلى اليمن، فقال: كيف تقضي؟ قال: أقضي بما في كتاب الله، قال: فإن لم يكن في كتاب الله؟ قال: فبسنة رسول الله ﷺ، قال: فإن لم يكن في سنّة رسول الله ﷺ؟ قال: أجتهد رأيي، قال: الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله). فقابل النّبيّ ﷺ جوابه بتقدير.

(الترمذي: الأحكام ٣ ؛ أبو داود: الأقضية، ١١)

الصحابة، أن احكم بينهم في دعواهم، فقال عقبة: كيف أحكم وأنت هنا يا رسول الله، قال رسول الله: احكم بينهم، إن أصبت فلك عشر حسنات، وإن لم تصب فلك حسنة) [١]

وبهذا نرى أن النّبيّ ﷺ لم يكتفِ بإذنه في الاجتهاد، بل حضّ على ذلك، حتى بيّن أن خشية الوقوع في الخطأ لم يكن عائقاً أمام الاجتهاد.

٣-لزوم الاجتهاد: يجب على كلّ مسلم طاعة الله ورسوله، كما يجب عليه الاجتهاد مدة حياته وفقاً لروح الكتاب والسنّة. لم يبين القرآن الكريم والسنّة العليّة، اللذان هما مصدر الإسلام، أحكام الحوادث التي ستحدث إلى يوم القيامة بتفاصيلها، وهذا غير ممكن، لأن أحكام القرآن والسنّة محدودة، بينما الحوادث والمسائل غير محدودة، أما تقدير الحوادث المتجددة وإيجاد حلول وأحكام مناسبة لها فطريقه الاجتهاد.

١. سنن الدارقطني، ٤ – ٢٠؛ أحمد، المسند، ٤– ٢٠٥.

فالواجب على المسلم من الناحية الدينية أن يعيش كل لحظة من حياته ضمن الحدود التي رسمها له الله ورسوله، ولتأمين ذلك على أكمل وجه، علينا الاطلاع على الأحكام السابقة، وتجديدها حسب شروط الحياة المتغيرة، ووفقاً لروح الإسلام.

٤-الشروط اللازمة في المجتهد: يمكن ويجب الاجتهاد في كل زمان ومكان، ولكن ضمن شروطه، ولهذا يجب في المجتهد توافر هذه الشروط التالية:

١. **العلم بالقرآن:** يجب أن يعرف القرآن جيداً، وبتمامه، وبكلماته، ومعانيه الشرعية، ومعرفة الآيات التي تتضمن الأحكام بشكلها التفصيلي، وعلى هذا يكون المجتهد ممن فهم القرآن فهماً دقيقاً، وأطلع على العلوم المتعلقة بالقرآن كأسباب النزول، والسور المكية والمدنية، والآيات الناسخة والمنسوخة، والمحكمة والمتشابهة.

٢. **العلم بالسنّة:** معرفة الأحاديث الصحيحة والضعيفة، وأحوال الرواة، وأسباب الورود، وقواعد الترجيح بين الأحاديث المتواترة، والمشهورة، وأحاديث الآحاد، فالعلم بمعرفة أحاديث الأحكام فقط ليس كافياً، لأنه يمكن للأحاديث الأخرى أيضاً التأثير على الأحكام.

٣. **العلم بالإجماع:** يجب في حق المجتهد العلم بالأحكام المجمع عليها، والمختلف فيها.

٤. **العلم بأصول الفقه:** يجب على المجتهد معرفة طرق استخراج الأحكام، والذي هو بمعنى أصول الفقه، وخاصة معرفة طرق القياس وتطبيقه بشكل جيد.

٥. **العلم باللغة العربية:** يجب على المجتهد أن يكون عالماً باللغة العربية على درجة فهم النصوص (الآيات والأحاديث) ومقاصدها.

٦. **العلم بالمقاصد الدينية**: يجب على المجتهد أن يكون لديه علم بمقاصد الدين العامة وأفكارها بشكل جيد، وألا يجتهد بما يحول دون هذه الغايات.

٧. **العلم بالترجيح**: يجب على المجتهد عند التعارض في مواضيع الأدلة الشرعية العلم بتلافي هذا التعارض وفقاً للتسلسل بين هذه الأصناف.

٨. **العلم بالموضوع المجتهد فيه**: يجب على المجتهد العلم بالموضوع المراد الاجتهاد فيه، وشروط تكوينه وأوضاعه، ومعرفة المواضيع المتعلقة بالحكم الذي سيتخذ بحقه.

٩. **القابلية**: يجب في المجتهد القابلية للاجتهاد من الخِلقة.

١٠. **الحياة وفقاً للدين**: يجب أن يكون المجتهد ممن يلتزم بأوامر ونواهي الدين، وألا يكون فاسقاً.

د- التقليد والتعصّب

التقليد: بمعنى قبول رأي الآخر دون معرفة درجة قوة دليله، ويسمى الشخص الذي يقلد بالمقلِّد.

التعصب: تتضمن معاني مثل: التمسك برأي فقهي ما دون معرفة درجة قوته وضعفه، والدفاع عن الرأي الظني كأنه رأي قطعي، وعدم قبول النقد للرأي الذي يتمسك به، ويدعى الذي يتصرف بتعصب بالمتعصّب.

فالمسلم الذي لم يكن له أهلية الاجتهاد، من الضروري له تقليد المجتهدين في الأحكام، لأن كل شخص مكلف واجب عليه معرفة الأحكام الشرعية والالتزام به، ولكن من غير الممكن والصحيح توقع الاجتهاد في المواضيع الفقهية من أيّ مسلم، كما أنه من غير الممكن من كل مكلف معرفة الأحكام الشرعية باستخراجها بأدلتها، لأنه في هذه الحالة لا يمكن لأحد القيام بالأعمال الضرورية اللازمة لحياة البشر من الزراعة والصناعة وغيرها. ومثل هذه الملاحظات في تقليد المواضيع الفقهية مع تعرضه للنقد كمبدأ لم يكن ضرورياً بحق من لم يكن الاجتهاد ضرورياً بحقه. والآيات التالية من القرآن الكريم تكون دليلاً في هذا الموضوع:

﴿وَجَاهِدُوا فِي اللهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾[١]

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[٢] فمن الواجب لكل مسلم مرتبط بمذهب ما عند تقليده مجتهد ما الالتزام بالخصائص التالية:

١ الحج: ٨٧.
٢ النحل: ٣٤.

- أن يبتعد الشخص المقلد عن التعصب المذهبي.
- المذاهب ليست أدياناً، ولكنها تأويل لأحكام الدين.
- اختلاف المذاهب من النواحي الفقهية ليست علامة سيئة بالنسبة للمسلمين، بل على العكس تعتبر سعةً.
- يجب الاعتقاد بأن مجتهدي المذاهب الفقهية المختلفة سواء أصابوا باجتهادهم، أو لم يصيبوا، قد نالوا المكافأة الأخروية. ويجب أن نقف اتجاههم بأدب وتقدير، وندعو لهم بالخير، ويجب احترامهم والاعتراف بقدرهم.

- إنْ عَلِمَ المسلم جيداً خطأَ مذهبه في مسألة ما، ورأى في هذه المسألة أن رأي مذهب آخر أكثر صحة، فبإمكانه تقليد المذهب الآخر في هذه المسألة.

فالمسلمون من أهل السنّة الذين يعيشون في مناطق مختلفة من العالم يرتبطون بأحد المذاهب الأربعة، فالمسلم يتبع أحد المذاهب المعتمدة، ويؤدي عباداته ومعاملاته وفقاً لأحكام واجتهادات ذلك المذهب ولكن ليس من الملزم للمسلم الذي يعيش حياته الإسلامية وفقاً لذلك المذهب، أن يستمر في نفس المذهب إلى أن يموت، وعلى هذا إن أراد الانتقال إلى مذهب آخر معتمد فله ذلك، فمثلاً المنتسب للمذهب المالكي إن أراد الانتقال إلى المذهب الحنفي جاز له ذلك، وكذلك الحنفي إن أراد الانتقال إلى المذهب المالكي جاز له ذلك، ولكن الذي ينتقل إلى مذهب آخر، وحتى تكون عباداته ومعاملاته بمعناها الكامل يجب عليه معرفة مسائل المذهب الذي انتقل إليه، فمثلاً عند انتقال شافعي إلى لمذهب الحنبلي فعليه على الأقل أن يعرف وفقاً لهذا المذهب فرائض الوضوء ونواقضه، وأركان الصلاة وواجباته، وإن انتقل دون أن يعرف، فإنه يؤدي عباداته بنقص، ويقع في أخطاء دون أن يدري.

كما أن الانتقال من مذهب إلى آخر ممكن، فكذلك الذي لم يجد حلاً لموضوع في مذهبه، بإمكانه العمل باجتهاد ورأي مذهب آخر، فهذا جائز، ولكن يجب ألا يكون ذلك عن هوىً، بل يجب أن يكون عن

هل بإمكان مسلم ما أن يعيش الإسلام في يومنا هذا كالصحابي، دون أن يلتزم بمذهب ما؟ ناقشوا ذلك في الصف.

ضرورة أو مصلحة، فالذي يقلد مذهباً آخر في مسألة ما عليه الانتباه إلى الخصائص التالية:

الأول: يجب ألا تكون العبادة أو المعاملة التي ستقلد فيه وفقاً لمذهب آخر قد أُدّيت من قبل، فمثلاً الشخص المنتسب للمذهب الشافعي، يتذكر أنه لمس زوجته بيده بعد أن أدى الصلاة ويقول بعدها (وضوئي صحيح وفقاً للمذهب الحنفي) ففي هذه المسألة مع كونه منتسباً للمذهب الحنفي، ولكن صلاته غير صحيحة.

الثاني: يجب ألا يسلك المقلد طريق اختيار الأحكام السهلة والخفيفة من كل مذهب والعمل بها، فهذا التصرف يعني العمل بآراء قد تكون مضادةً لآراء المذاهب المختلفة، ويقال لهذا: تتبع الرخص، وهو غير جائز لأن فيه هروباً من التكليف.

صندوق المعرفة:

إن أقوال الأئمة المجتهدين في عدم التقليد الأعمى والدخول في التعصب، يجب أن تكون قدوة لنا:

قال الإمام أبو حنيفة:

(إن الفتوى دون تدقيق رأينا، ومعرفة مصدره، ودليل حكمه، ومكانه، غير صحيحة)

وقال الإمام مالك:

(أنا بشر، والحكم الذي قضيت به يكون صواباً أو خطأ، وعلى هذا دققوا بالأحكام الذي أفتيت بها، وخذوا من أقوالي ما كان موافقاً للكتاب والسنّة، واتركوا ما كان غير ذلك)

وقال الإمام الشافعي:

(إن الذي يجمع علماً دون أدلة، كالذي يجمع حطباً في ظلمة الليل، وهو لا يدري أن بين الحطب الذي جمعه حيّةً تلدغه)

وقال الإمام أحمد بن حنبل:

(لا تقلدني، لا أنا، ولا مالكاً، ولا الثوري، ولا الأوزاعي تقليداً أعمى، وخذ الحكم والعلم من المصادر الذين هم أخذوا منه)

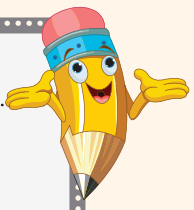

أبحاث تقويمية

١. عرّف أصول الفقه، ووضحّه؟
٢. كيف كانت نشأة أصول الفقه؟ بين ذلك.
٣. ماهي فوائد أصول الفقه؟ اكتبها.
٤. أيُّ قول لمعاذ بن جبل ﷺ تعجّب منه النّبي ﷺ؟ بيّنه.
٥. ماهي الشروط اللازمة في المجتهد؟ اكتبها.
٦. ابحث عن كون التقليد في المذهب جائزاً أم غير جائز. بإعطاء معلومات عن التقليد والتعصب.

أسئلة التوصيل

١	المجتهد		أقرب ما يكون إلى الحلال إلا ما يعد مكروهاً .
٢	الأحكام الشرعية		الأحكام الذي استخرجه المجتهد.
٣	التقليد		أحكام مثل الفرض والسنة والحرام.
٤	الأدلة الشرعية	١	من له أهلية استخراج الأحكام الدينية.
٥	التعصب		فعل نفس ما يفعله الغير.
٦	الاجتهاد		الكتاب والسنّة والإجماع والقياس وغيرها

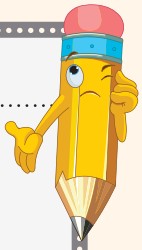

أسئلة الخيارات المتعددة

١. **أيّ من الإجابات التالية صحيحة حول أول مؤلف في أصول الفقه، ومؤلفه:**

أ. الإمام الشاطبي – الموافقات.

ب. الإمام زيد بن علي – المجموع.

ج. الإمام أبو حنيفة –الفقه الأكبر

د. الإمام الشافعي – الرسالة

٢. **أيّ مما يلي ليس من فوائد ومحتوى أصول الفقه؟**

أ. تأمين فهم الأحكام الفقهية على أكمل وجه.

ب. تحديد الطرق المتبعة عند الإفتاء.

ج. تعريفه فروق الآراء بين المذاهب الكلامية.

د. فهم أهمية عمل الاجتهاد.

٣. **أتى إلى النبي ﷺ متخاصمان، فقال لعقبة ﷺ، وهو من كبار الصحابة (احكم بينهم)، وعندما أجاب عقبة: (كيف أحكم وأنت هنا يا رسول الله؟) بماذا أجابه رسول الله ﷺ؟**

أ. إنك على حق، لا يقضي أحد دوني بحضوري.

ب. اقضي، إن أصبت فلك عشر حسنات، وإن لم تصب فلك حسنة واحدة.

ج. أطعني، واقض، ولا تخالف.

د. إنّ عمل القضاء عمل ظريف جداً، وليستطعم أي أحد هذا العمل.

٤. **أيّ مما يلي ليس من الشروط الواجب توافرها في المجتهد؟**

أ. الحياة وفق الدين.

ب. قراءة كتب التفاسير.

ج. العلم بمقاصد الدين.

د. القابلية من الولادة.

٥. **أيّ من الأحوال التالية غير مناسبة من الناحية الفقهية؟**

أ. العمل بالمذاهب الأخرى عند الضرورة.

ب. تغيير المذهب.

ج. توحيد المذاهب.

د. العمل بالفتوى الأقوى.

الوحدة الثانية

مصادر الأحكام الفقهية

مواضيع الوحدة:

أ. معلومات عامة حول المصادر.

ب. الكتاب (القرآن الكريم).

ج. السنّة.

د. الإجماع.

هـ. القياس.

و. المصادر الفرعية (المساعدة).

الأبحاث التحضيرية

١. أين تبحثون عن الإجابة لأسئلتكم في المواضيع الدينية؟

٢. ابحثوا فيما تعلمتم واستفدتم من دروس التفسير والحديث عن المواضيع التي احتواها القرآن والسنّة.

٣. لماذا لم توضع في الفقه أدلة الكتاب والسنّة والإجماع والقياس في المقدمة؟ ابحثوا ذلك.

٤. تعرّفوا على كيفية حل الاختلافات الفقهية في بيئتكم، ودور الأعراف والتقاليد في هذا الحل.

أ- معلومات عن المصادر

الدليل في المعجم يأتي بمعنى: القاموس والمرشد والشيء الذي يستفاد منه لإثبات فرضية ما، جمعه: الدلائل، أو الأدلة. والدليل كمصطلح فقهي (المصدر) الذي يوصل الشخص عند التفكّر والبحث به جيداً، إلى النتيجة والحكم الشرعي المطلوب. وإذا كان الحكم الشرعي الموصل إليه بالدليل صحيحاً، فيطلق عليه بالعلم، ويطلق على العلم الموصل للدليل بالدليل القطعي. وإذا كان صحة الكم ليس مؤكداً، فيطلق عليه بالظن، ويطلق على الدليل الموصل للظن بالدليل الظني. لقد تم تثبيت أحكام الدين الإسلامي المتعلقة بالدنيا والآخرة من قبل المجتهدين كلّ على حدة، والمجتهدون عند استخراجهم الأحكام اتبعوا طريقاً رسموه لأنفسهم، وقالوا للمصادر التي تطرّقوا إليها عند استخراج الأحكام والتي تأتي بمعنى (الأدلة المستخدمة لأجل حل المسائل الدينية)، بـ **(الأدلة الشرعية)**.

ومن بين هذه الأدلة أربعاً تكاد تكون محل اتفاق بين جميع المجتهدين، وينظر إليهم أولاً وبشكل متسلسل عند استخراج الأحكام، وهي الكتاب والسنّة والإجماع والقياس. وسمّوه المجتهدون ب (الأدلة الأربعة) والتي تأتي بمعنى (الأدلة الأربعة الهامة المقبولة باتفاق).

الأدلة الأصلية: إن المصادر الأساسية للدين هي الكتاب والسنّة، والأدلة الفرعية: هي التي استخرجت من النظر للمصادر الأساسية، وأهمها: الإجماع، والقياس، وقول الصحابي، وسدّ الذرائع، والمصالح المرسلة، والعرف، والاستصحاب، وشرع من قبلنا.

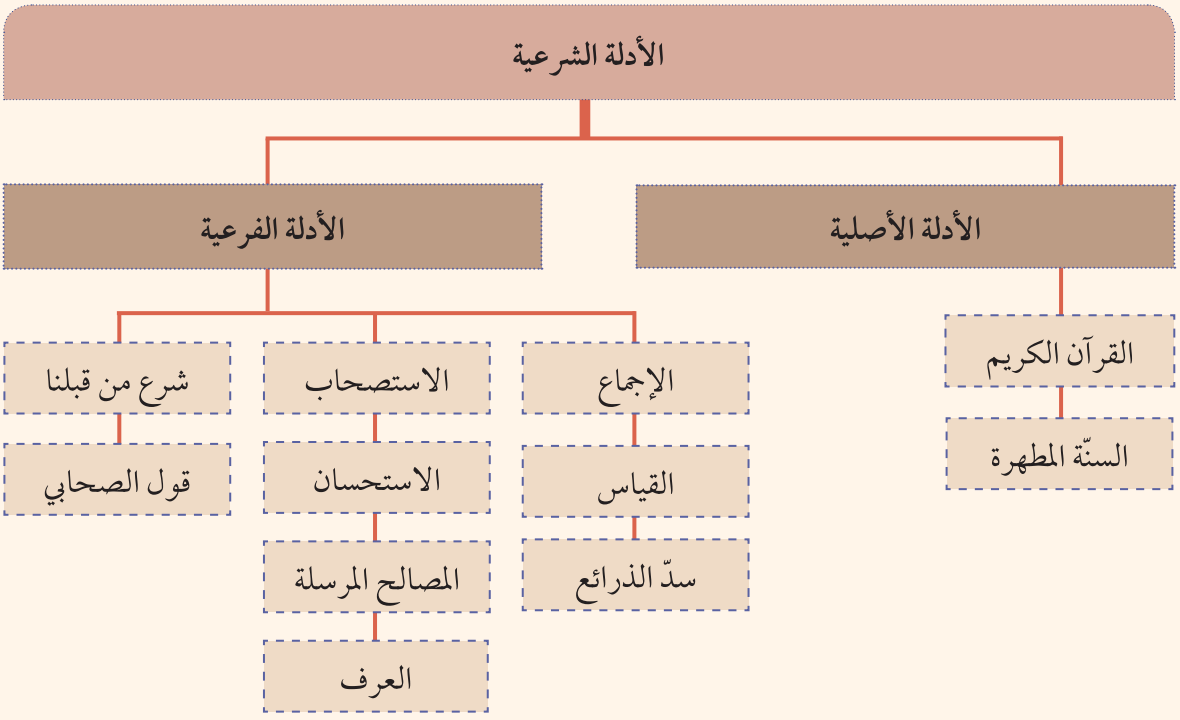

ب - الكتاب (القرآن الكريم)

عندما يقال الكتاب في أصول الفقه يفهم بأنه القرآن الكريم.

توضيح القرآن للأحكام:

١. يأخذ القرآن بعض الأحكام بشكل تفصيلي، مثل مقدار الحصص في حقوق الميراث، ومقدار بعض العقوبات، والزواج والطلاق وغيرها من المواضيع التي يمكن أن تعطى كمثال في مثل هذه الأحكام.

٢. يوضح القرآن أحياناً الأحكام بشكل مختصر ومجمل، ولا يدخل في التفاصيل، وإنما يترك توضيح ذلك للسنّة أي للنبي ﷺ، وهذا شكل التوضيح الذي تبنّاه القرآن الكريم بشكل عامٍ.

فالقرآن لا يضع الأحكام القطعية كما في متون القوانين، ولكنه يبين الأسس والمبادئ التي سيبنى عليها الفقه، وقد وضّح القرآن أسس ومبادئ الحقوق مثل: التمسك بالعقود، والوفاء بالعهد، وعدم الابتعاد من الحق والعدل، وعدم اللجوء إلى الحيلة والخداع، والابتعاد عن الكذب والافتراء والرياء والإسراف، والاهتمام بالاستشارة والمشورة، واتخاذ رضى الطرفين أساساً، وغيرها. فمثلاً اكتفى القرآن الكريم بقوله:

﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ... ﴾[١]

وترك توضيح أحكام الزكاة التفصيلية للنبي ﷺ، وسلك الأسلوب ذاته في موضوع القصاص:

﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ...﴾[٢]

﴿... كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى...﴾[٣]

ولكنه لم يوضّح شروط القصاص، وإنما بيّن ذلك السنّة.

القرآن المصدر الأول للأحكام وأهميته:

الكتاب (القرآن الكريم) أساس الفقه، ومصدره الأول، وفي مسألة تهمّ حياة الإنسان والذي يحكم فيها دون التدقيق أو النظر في الكتاب المنزل من الله تعالى، فهذه صفة الكفار والظالمين والفاسقين، وفي هذا الخصوص تبين الآيات التالية هذه الخصائص:

﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ

١ التوبة: ١٠٣.
٢ البقرة: ١٧٩.
٣ البقرة: ١٧٨.

فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (٥٤) وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِمْ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ (٦٤) وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فِيهِ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ (٧٤) وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ (٨٤) وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ (٩٤) أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ (٥٠)﴾[1]

١ المائدة:٤٤-٥٠.

ج- السنّة الشريفة

السنّة: هي أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقاريره، فالسنّة هي المصدر الثاني الذي يجب أن يلجأ إليه بعد القرآن الكريم.

وقد وهب الله تعالى للنبي ﷺ مهمة توضيح القرآن، فقال تعالى:

﴿... وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ...﴾[2]

٢ النّحل: ٤٤.

وهكذا قدّم الله تعالى السنّة كمتمم، وموضح للقرآن حتى يفهم بشكل جيد. وتنقسم السنّة من حيث الماهية إلى ثلاثة أقسام هي: السنّة القولية، والفعلية، والتقريرية.

أ-السنّة القولية: الأقوال والعبارات التي قالها النبي ﷺ خارج نطاق القرآن، لغايات متنوعة ومقاصد مختلفة، ويطلق على لسنّة القولية ب (الحديث).

ب-السنّة الفعلية: وهي أفعال النبي ﷺ في الوضوء، والصلاة، والحج، وغيرها من الأفعال التي تدخل كمثال في هذه المجموعة.

ج- السنّة التقريرية: وهي تحتوي على تقارير النبي ﷺ، وما لاقاه بالقبول، وهذه السنّة ما رآه، وما سمعه النبي ﷺ من أقوال وأفعال قيلت أو فعلت بحضوره، أو ما قيل أو فعل بغيابه ﷺ، ومع علمه به صمت أو لم يبدي أي اعتراض أو لم يظهر إشارةً ما تفيد قبول الأمر، كالابتسامة، وهزّ الرأس، وغيرها.

١ - أهمية السنّة كمصدر للأحكام:

بين الله ﷻ بآيات مختلفة في القرآن الكريم بأن السنّة هي المصدر الثاني للأحكام فقال:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ [١]

﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [٢]

﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ [٣]

﴿مَا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [٤]

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [٥]

١ النساء: ٥٩.
٢ النساء: ٨٠.
٣ محمد: ٣٣.
٤ الحشر: ٧.
٥ الأحزاب: ٣٦.

﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ﴾[1]

﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[2]

ويعرّف النبي ﷺ الناس بكون السنّة المصدر الثاني فيقول:

(تركت فيكم شيئين، ما إن تمسكتم بهما، لن تضلوا أبداً، كتاب الله، وسنّة رسوله)[3].

(ألا إني أوتيت الكتاب، ومثله معه ...)[4]

وقد نبّه النبي ﷺ للذين يقولون: ننظر في القرآن فقط، فيقول:

(منكم من يأتيه أمرنا أو نهينا، وهو متكأ على أريكته، فيقول: ننظر بما في كتاب الله جلّ جلاله، ولا نعرف غيره)[5].

٢- أفعال النّبي ﷺ من الناحية الالزامية:

على الرغم من ورود كثير من المواضيع في القرآن الكريم، إلا أن توضيح ذلك ترك للسنّة وهي:

أ) المواضيع المتعلقة بالإيمان والغيب.

ب) الحلال والحرام.

ج) الأوامر والنواهي.

د) العبادات.

هـ) العقوبات.

و) المعاملات.

ز) القواعد الأخلاقية.

ح) القواعد والأحكام المتعلقة بالطب.

وفي بعض المواضيع لم تقوّم تصرفات النبي ﷺ ضمن نطاق السنّة مباشرة، وهي:

أحوال النبي ﷺ البشرية، وحاجاته البدنية، وأمثال هذه الأحوال:

١. المواضيع الاجتماعية والإدارية التي لم ينزل في حقها نص.
٢. اجتهادات القاضي.
٣. الأمور الدنيوية (تنظيم الجيش، أمور الزراعة، المداخلات الطبية، والتطبيقات التي تعتمد على التجربة).

وقد دقق الفقهاء تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم من ناحية وجوب الالتزام أو عدم التزام الأمة به وجمعوها تحت هذه المواضيع:

أ - أفعال النبي ﷺ الطبيعية والبشرية المنبعثة من إنسانيته:

إن تصرفات النبي ﷺ الطبيعية، كالمأكل، والمشرب، والملبس، والنوم، والأفعال التي تصرف بها ببشريته، ومعتمداً على رأيه، وتجاربه، كالتجارة، والزراعة، وتدابير الحرب، ومداواة المرضى، وغيرها في مثل هذه التصرفات والتي لم تكن من الناحية الدينية اتخاذه قدوة، أو تطبيقه إجبارياً.

ب - أفعال النبي ﷺ الخاصة به والمنبعثة من نبوته:

كفرضه صلاة التهجد، وصومه صيام الوصال، وهي صيام يوم أو يومين دون أن يأكل أو يشرب، وزواجه بأكثر من أربعة نسوة، فهذه المواضيع مخصوصة به، ولا يلزم أمّته، فيتصرّف في هذا الخصوص وفقاً لبيان القرآن الكريم، والسنّة النبوية.

---

١ الأنفال: ٢٠.
٢ النور: ٥١.
٣ الحاكم، المستدرك، ١/ ١٧١- ١٧٢.
٤ أبو داود، ٤٦٠٤؛ الدارامي، ٦٠٦.
٥ الإمام الشافعي، الرسالة، القاهرة: ١٩٧٩ (ط٢)، منشورات أ. م. شاكر، ص٩٨، المادة: ٥٩٢.

ج - **أفعال النبي ﷺ والتي هي بمثابة التشريع (وضع الأحكام الدينية):**

فهذه الأفعال بالنسبة للمسلمين مصدر الأحكام، وملزمة لهم، إنْ وصّى النبي ﷺ بفعل شيءٍ يجب أداء هذا الفعل قدر الإمكان، ولكن إنْ أمر أو نهى فيجب عندئذ إطاعته، لأن أفعال النبي ﷺ .

وتصرفاته وحيٌ من الله تعالى، يقول الله ﷻ :

﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾[1]

ويقول رسول الله ﷺ مشيراً بإصبعه إلى فمه:

(والذي نفسي بيده لا يخرج من هنا إلا حقاً)[2]

يجب أن نتخذ نبينا محمد ﷺ قدوة، هل يجب أن نفعل كل تصرف فعله النبي ﷺ، أم لا؟ ناقشوا ذلك في الصف.

٣- مكانة السنّة بالنسبة للقرآن:

أ - **التأييد (التعزيز):** إن بعض أحكام السنّة مطابقة تماماً للقرآن ومؤيدة له، ولكن من واجب العبودية لله علينا الالتزام مطلقاً بأوامر ونواهي الإسلام، ودليل ذلك الآية التالية:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْباطِلِ إِلاَّ أَنْ تَكُونَ تِجارَةً عَنْ تَراضٍ مِنْكُمْ...﴾[3]

وحديث رسول الله ﷺ :

(لا يحلّ مال امرئ مسلم، إلا عن طيب نفسه)[4]

ب - **التبيين (التوضيح):** بعض أحكام السنّة توضح معاني القرآن وتفسّره، مثلاً: القرآن الكريم فرض الزكاة، ولكنه لم يبين من أي أصناف الأموال، ووقت أدائها، ومقاديرها، فقد بيّن الرسول الأكرم كل الأحكام المتعلقة بالزكاة.

صلاة الجمعة فرضت في القرآن بآية واحدة، وعلمنا رسولنا الأكرم أركانها وشروطها، وما يتعلق بها من أحكام.

وكذلك المقصد من تبيان الخيط الأبيض من الأسود في الآية المتعلقة بالصوم بأنه بياض النهار، وظلمة الليل، والمقصود من يد السارق، فقد بين النبي ﷺ أنها اليمين، و أنها تقطع من الرسغ.

وكذلك السنّة بإمكانها تقييد مطلق القرآن الكريم (أي الحكم الذي لم يقيد)، فمثلاً: تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها، وعلى الرغم من عدم ذكر ذلك بين المحرّمات في الزواج في القرآن فإنه هنالك إجماع على تحريمه في السنّة، فلأن الحكم واضح وصريح في السنّة فإنها تقيد الحكم العام للآية.

٣- التشريع والتأسيس (وضع الأحكام غير الموجودة في القرآن): تضع السنّة أحياناً الأحكام غير الموجودة في القرآن، فالسنّة كالقرآن مستقلة في وضع الأحكام بمفردها، ومن هذه الأحكام: تحريم أكل لحم كل ذي مخلب وناب، والحمار الأهلي. وتحريم جمع الرجل في الزواج المرأة مع عمتها أو خالتها في آن واحد، وإعطاء الجدة من حصة الميراث، وغيرها.

١ النجم: ٣-٤.
٢ أبو داود،العلم، ٣.
٣ النساء: ٩٢.
٤ البيهقي، شعب الإيمان، ٤/ ٧٨٣.

د- الإجماع

الإجماع: هو اتفاق المجتهدين المسلمين في زمانٍ واحدً على أي حكم شرعي بعد وفاة رسول الله ﷺ، ويمكن أن يكون الإجماع في أي وقت بعد وفاة النبي ﷺ، ولكن الفقهاء لم يتفقوا على إجماع غير إجماع الصحابة الكرام.

واستعمل المذهب المالكي الإجماع أكثر، نظراً للمذاهب الأخرى، ولكن الإجماع الذي قبله الإمام مالك حتى عصره هو فقط إجماع علماء المدينة، وهذا ما يفهم من التعابير الذي استعمله الموطأ في موضوع الإجماع.

١- أسباب قبول الإجماع كدليل:

١- يقول الله ﷻ:

﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾[١]

وفقاً لهذه الآية، إن اتفق المجتهدون الذي يفهمون الدين جيداً في موضوع ما، وجب اتباع ذلك الطريق.

أخبر النبي ﷺ أن المجتمع الإسلامي لا يجتمع على الخطأ والضلال فقال:

(لا تجتمع أمتي على ضلالة)[٢]

وفي حديث آخر قال ﷺ :

(ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن)[٣]

٢- أنواع الإجماع:

أ- **الإجماع الصريح:** وهو أقوال المجتهدين صراحة في أي موضوع شرعي أو حقوقي وإن اختلفت آرائهم، وبعد ذلك اتفاقهم جميعاً على رأيٍ واحد، ولم يوجد من يعترض على ذلك.

ب - **الإجماع السكوتي:** وهو الإجماع الذي يستند على السكوت، وهو بيان مجتهد أو أكثر رأيه في مسألة شرعية ما، وعدم إبداء بقية المجتهدين آراءهم، ومدى كون هذا النوع من الإجماع دليلاً محل نقاش وجدال، فالإمام مالك، والشافعي، وبعض الفقهاء لا يقبلون هذا النوع من الإجماع حجة (دليلاً)، فالسكوت هنا بالنسبة لهم ليست علامة الرضا، فربما سكت المجتهد محبة واحتراماً، أو خوفاً من الفتنة.

٣-أمثلة الإجماع ومستنده:

بعد وفاة النبي ﷺ، وجمع القرآن في مصحف، وتوزيعه، فقد كان كثيراً من الأحكام في عصر الخلفاء الراشدين موضع إجماع مثل: تحريم زواج المرأة المسلمة من رجل غير مسلم، إقامة آذانين في يوم الجمعة (داخلي وخارجي).

١ النساء: الآية ١١٥.
٢ ابن ماجه: الفتن، ٨.
٣ أحمد بن حنبل: ١، ٣٧٩.

وبآية: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ... ﴾[١] حرّم الله ﷻ زواج الابن من أمه، والبنت من أبيها، وأضيف بالإجماع إلى تعبير الأمهات الجدّات، وإلى تعبير البنات الحفيدات.

وقد أجمع الصحابة الكرام على إعطاء الجدة السدس من الميراث، ففي خلافة أبي بكر ﷺ جاءت إليه امرأة مسنة، وسألته عن حقها من ميراث حفيدها، فأجابها أبو بكر ﷺ:

(لم أجد لك في كتاب الله شيئاً، ولم أسمع من رسول الله ﷺ شيئاً في هذا الموضوع، اذهبي الآن حتى أستشير الناس).

وبعد صلاة الظهر سأل الصحابة عن ميراث الجدة وهل سمع أحدٌ منهم فيها شيئاً، فقام المغيرة بن شعبة ﷺ، وقال: إنني أشهد أن (رسول الله أعطى للجدة السدس)، فقال أبو بكر ﷺ: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري: فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبة، وعلى هذا تكون إجماع بحق الجدة السدس من الميراث، ولم يعترض عليه أحد[٢].

وعندما أجمع عمر ﷺ على توزيع الأراضي السورية التي فتحت على المجاهدين، ولكن نظراً للمصلحة، شاورهم يومين فلم يقتنعوا، وأخيراً اقتنعوا لما ذُكر الآية التالية واتفقوا على رأي واحد:

﴿مَا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[٣]

وأجمع الصحابة أيضاً على حرمة دهن الخنزير، ومستند هذا الإجماع تحريم لحم الخنزير، وقياسهم دهن الخنزير على ذلك.

٤- أهمية الإجماع وفوائده:

إن الحكم المعطى من قبل شخص واحد معرّض للخطأ والصواب، ولكن عند اتفاق المجتهدين المعروفين على حكم ما، فإن هذا دليل واضح على عدم وجود اجتهاد آخر بخصوص هذا الحكم، وهذه الحالة يزيل احتمال الخطأ في الحكم، بل دليل صحته.

قد لا تفيد الأدلة في الآيات والأحاديث الحكم القطعي، وهذه النصوص القابلة للتأويل تكون قطعيةً بالإجماع، فمع ورود كلمة (الصلاة) في المعجم بمعنى الدعاء، ولكن هناك إجماع في القرآن على أنه عبادة مخصوصة وهي الصلاة، وبنفس الشكل كلمة(الصيام) تعني في المعجم الإمساك، وحفظ السرّ، إلا أنّ هناك إجماعاً على أن المقصود من هذه الكلمة عبادة الصيام.

١ النساء: ٢٣.
٢ أبو داود، الفرائض، ٥؛ الترمذي، الفرائض، ١٠.
٣ الحشر: ٧.

هـ- القياس

القياس ككلمة تأتي بمعاني هي: التسوية، والتقدير، والموازنة، بينما كمصطلح هو: إعطاء حكم لمسألة لا توجد لها حكماً واضحاً في الكتاب والسنّة والإجماع، وبسبب علّة مشتركة فيما بينها إعطائه حكم أحد المسائل الموجودة في هذه المصادر.

١- أسباب قبول القياس كدليل:

بالرغم من عدم قبول مجتهدي المذاهب الظاهرية، والجعفرية، بادعائهم أسباب مختلفة كمصدر تشريعي إلا أن غالبية المسلمين يقبلونه حجةً بسبب الأدلة التي في الأسفل، وطبقوه فعلياً في أحكامهم.

١-هكذا يقول القرآن الكريم:

﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾[١]

فإن إحالة شيء إلى الله ورسوله يكون بمعرفة الكتاب والسنّة والقياس عليها.

٢- لما بعث رسول الله ﷺ معاذاً والياً إلى اليمن، جرى بينهما الحوار التالي:

قال رسول الله ﷺ:

«كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟»،

قال: أقضي بكتاب الله،

قال: «فإن لم تجد في كتاب الله؟»،

قال: فبسنة رسول الله ﷺ،

قال: «فإن لم تجد في سنة رسول الله ﷺ، ولا في كتاب الله؟»

قال: أجتهد رأيي، ولا آلو، فضرب رسول الله ﷺ صدره، وقال: «الحمد لله الذي وفق رسول، رسول الله لما يرضي رسول الله»[٢].

وهكذا يكون القياس اجتهادا، وقد ظهر أنه أقره النبي ﷺ بشكل واضح.

٣-بعض الصحابة لما بايعوا أبا بكر ﷺ، قاسوا بين إمامته للصلاة ورئاسة الدولة (الخلافة، إمامة العامة) وقالوا: لقد رضيه رسول الله ﷺ لأمور ديننا، فلماذا لا نرضاه لأمور دنيانا.

١ النساء: الآية، ٥٩.

٢ الترمذي، الأحكام، ٣/ ٣٥٩٢.

٤-يقول عمر بن الخطاب ﷺ في رسالته لأبي موسى الأشعري:

(تعرّف على الأشياء جيداً ثم قس الأمور على ذلك) [١]

ومن الفقهاء المشهورين إبراهيم النخعيُّ (٩٥/ ٧١٤) يقول:

(إنني أحفظ حديثاً، ثم أقيس مائة مسألة عليه).

٢- شروط القياس وأمثلته:

للقياس أربعة أركان هي:

أ- **الأصل**: المسألة التي عُرِف حكمها بآية أو حديث، أو إجماعٍ.

ب- **الفرع**: المسألة والحادثة الثانية التي لا يوجد نص على حكمها.

ج- **العلّة**: وهي السبب المشترك بين الأصل والفرع الذي من أجله ثبت حكم الأصل.

د- **الحكم**: الحكم المراد تطبيقه في الفرع عن طريق القياس والمعروف في الأصل.

ومن أمثلة ذلك:

١- ورد نص بتحريم الخمر، وحُرمت المخدّرات قياساً على الخمر. فقد حرّم الله ﷻ شرب الخمر بهذه الآية الكريمة:

﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [٢]

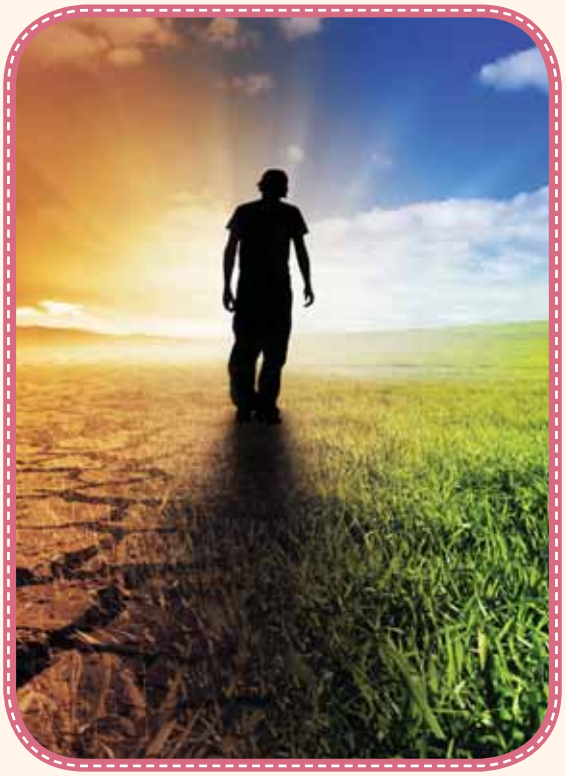

وقد شُوهد شرب الناس لأشربة مثل: البيرة، والعرق، الويسكي، الفودكا، فيقول المجتهد بحرمة هذه المشروبات لعلة الإسكار الموجودة فيها، وبهذا لا يكون المجتهد قد وضع حكماً جديداً، وإنما قاس ذلك على الحكم الموجود. فهنا:

الأصل: شرب الخمر.

والفرع: شرب البيرة، العرق، وغيرها.

والعلّة: الإسكار. الحكم: الحرام.

٢- تحريم المعاملات الأخرى قياساً على تحريم البيع والشراء في ساعة الجمعة. قال تعالى:

﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [٣].

١ حمدي دوندورن، الحقوق الإسلامية بأدلتها، إسطنبول، ص٢٥.

٢ المائدة: ٩٠.

٣ الجمعة: ٩.

فالآية تبين حرمة البيع والشراء عند البدء بآذان الجمعة، والمجتهدون قالوا: بتحريم انشغال الشخص المكلّف بالجمعة بأعمال أخرى في تلك الساعة قياساً على ذلك.

٣- القاتل المشمول ضمن الوصية يفقد حقه من الوصية، والنّبي ﷺ يقول:

(القاتل لا يرث) [١]

والمجتهدون يقرّون بطريق القياس أن القاتل الموصي له يفقد حقه من الوصية، لأن الشخص يكون قد ارتكب الجرم بغاية الحصول على المال عاجلاً.

٤- قبول مصاريف التداوي ضمن نطاق النفقة، وعندما تكلّم الله تعالى عن أعباء النفقة، تحدّث عن المأكل والملبس حيث قال تعالى:

﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾[٢]

وعندما رأى الفقهاء التداوي من الحاجات الأساسية كالمأكل والملبس، أضافوا عن طريق القياس مصاريف التداوي إلى النفقة.

٥- قياساً على حرمة تناجي اثنان على ثالث، حرّم أيضاً التكلم بلغة مختلفة، فقد قال النّبي ﷺ:

(لا يتناجى اثنان على ثالث) [٣]

فقد قبل الفقهاء تكلم اثنان سراً عند ثالث بلغة مختلفة ضمن هذا الموضوع.

٣- الخصائص الواجب توافرها في العلّة:

أ- يجب أن يكون بين العلّة والحكم رابطاً مناسباً.

ب- ألا تكون مخصصة، وألا تكون في موضع السريان إلى غيره.

ج- أن تكون واضحاً، وألا تتغير حسب الأشخاص والأمكنة والبيئات.

د - ألا توجد لأجل العلة دليل غير ساري شرعاً.

إن الأحكام المعطاة بالقياس لا تستند إلى الحكمة، بل تستند إلى العلة، لأن الحكمة قد لا تفهم أحياناً، وقد تتغير حسب الأشخاص والأوضاع، فمثلاً في سورة النساء الآية ١٠١ تبين قصر الصلاة في السفر. ماهي علة هذا القصر؟ بشكل عام أول ما يتبادر إلى الذهن (المشقة)، ولكن المشقة مع كونها مفهوماً واضحاً فإنها تتغير حسب البيئة والأشخاص والأماكن، فلذلك يجب أن يبحث هنا علة منضبطة، وهذه العلة هي السفر ذاته، لأنه في كل سفر يوجد مشقة سواء كانت قليلة أم كثيرة، ولهذا السبب تقصر الصلاة بسبب سفرٍ محددٍ، ولا تقصر في المكان الذي توجد فيها المشقة.

وقد راعى المالكية دائماً المصلحة في القياس.

١ أبو داود، الديّات، ١٨.
٢ البقرة: ٢٣٣.
٣ البخاري، الاستئذان، ٤٥؛ مسلم، السلام، ٣٦.

و- المصادر الفرعية (المساعدة)

١- قول الصحابي:

المقصد من قول الصحابي هو قول اجتهادي، أو فتوى فقهي من أحد أصحاب رسول الله ﷺ. فالصحابة هم أفضل من يعرفون كيفية، وأسباب، وغاية نزول الوحي، وهم أفضل من يعرفون مقاصد الشريعة، وقد مدحهم الله ﷻ في الآية:

﴿ وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [١]

وفي هذا الموضوع بيّن رسول الله ﷺ أنهم من خير البشر فقال:

(خير أمتي القرن الذين يلوني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم،...) [٢]

وتهرّب معظم الصحابة من الإفتاء، وعدد الصحابة الذين وصل إلينا فتواهم حوالي ١٣٠ صحابياً، وسبعة منهم فتاويهم كثيرة تكاد تكون في كتاب وهؤلاء الذين يسمون بالفقهاء السبعة هم: عمر، علي، عائشة، زيد بن ثابت، عبد الله بن مسعود، عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، رضي الله عنهم جميعاً.

وعندما لا توجد حكماً في القرآن والسنّة والإجماع، فإن الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، يقولون في الأحكام التعبّدية (التي ليس لها اجتهاد) بأن قول الصحابي حجة قطعية [٣]

قال الإمام أبو حنيفة ﷺ:

(أنظر في كتاب الله، وأقبله، فإن لم أجد، أعمل بسنّة رسول الله، وإن لم أجد فيها أيضاً، آخذ رأي من أشاء من الصحابة، ولكن لا أتركهم جميعاً، ولكن إذا كان الأمر في التابعين أمثال إبراهيم النهائي، والشعبي، والحسن البصري، وعطاء، فإنني أجتهد مثلهم).

قال الإمام الشافعي ﷺ في كتابه (الرسالة):

(إن لم يوجد الحكم في الكتاب والسنّة، وجب الاقتداء بأحد أقوال الصحابة)[٤]، وشاركه أحمد بن حنبل ﷺ في الرأي.

وكتاب (الموطأ) للإمام مالك ﷺ مليئة بالأحكام المستندة إلى فتاوى الصحابة، واهتم الإمام مالك إلى جانب الحديث بأقوال وفتاوى الصحابة كثيراً، واعتبر ذلك جزءاً من السنّة. واهتم الإمام مالك على عكس الإمام أبو حنيفة والشافعي، كثيراً بأقوال وفتاوى التابعين المعتمدة.

المعتزلة والشيعة الذين لم يقبلوا رأي الصحابة كلهم كدليل، يقولون: بأن قول الصحابي رأي فردي واجتهادي، وأن جميع الصحابة لم يكونوا فقهاءً، ولهذا السبب احتمال الخطأ وارد.

وهذه أمثلة تؤكد على أقوال الصحابة:

* عندما سُئل أبوبكر ﷺ عن كلمة (الكلالة) المذكورة في آية الميراث فأجاب بهذا:

(سأقول برأيي في هذه الكلمة، فإن كان صواباً فمن الله ﷻ، وإن كان غير ذلك فمني ومن الشيطان). الكلالة: الوارث عدا الأب والولد.

---

١ التوبة: ١٠٠.
٢ مسلم، فضائل الصحابة، ٢١٠/ ٢٥٣٣؛ أبو داود، السنة، ٩.
٣ مرآة الأصول، ٢/ ٢٥٠؛ الغزالي، المستصفى، ١/ ١٣٥.
٤ الشافعي، الرسالة، ٥٩٧-٥٩٨.

* وفي خلافة عمر ﷺ، قُطعت الزكاة والصدقة عن المؤلفة قلوبهم والذين هم من الأصناف التي تجب لهم الزكاة، كما قُطعت عائداتهم من بيت المال. فقال عمر ﷺ:

(إن رسول الله ﷺ أوجب ذلك ليؤلف قلوبكم، ويقرّبكم من الإسلام، والآن أعزّ الله دينه، ولم تكن هناك حاجة لتأليف قلوبكم، إن أسلمتم وثبتم في دينكم، فهذا ما نتمناه، وإن لم تسلموا فاعلموا أن سيوفنا على رقبتكم).

* مدة الحمل لا تكون أكثر من عامين، واعتبر رأي السيدة عائشة ﷺ أساساً في هذا الخصوص، لأن المقادير (في المواضيع الدينية) لا تعرف بالعقل. وإن أبدى في هذا الموضوع صحابي رأيه، فهذا دليل على حكم سمعه من النبي ﷺ.

٢- سدّ الذرائع:

سدّ الذرائع هو قطع الطرق الموصلة إلى التصرفات والأفعال الممنوعة والمحرّمة.

وهناك أمثلة كثيرة على سدّ الذرائع في الكتاب والسنّة:

* يأمر القرآن بعدم سب وشتم أصنام المشركين، لأن المشركين ينتهزون في ذلك الفرصة للكفر بالله، وهكذا يقول الله تعالى:

﴿ وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ فَيَسُبُّوا اللهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ...﴾ [١]

* حرّم رسول الله ﷺ إعطاء المدين هديّة للدائن، خشية فتح باب الربا، وان تكون رباً، وكذلك حرّم إعطاء الهدية للحاكم والأمير خشية إساءة الواجب.

* ضمّ فقهاء الصحابة المرأة التي طلقها زوجها وهو في فراش الموت إلى الميراث، وسبب ذلك أنه ربما لجأ المريض إلى ذلك لحرمان زوجته من الميراث. أُفتي بذلك سداً للذرائع، ولأجل ألا تكون ذلك وسيلة إلى ظلم كهذا.

١ (٦٣) (الأنعام) (٨٠١)

* حرّم خلوة الأجنبي بالمرأة، حتى لا يكون ذلك طريقاً للزنا.

* حرّم سداً للذرائع عرض الزواج لخطيبة الغير، ودخول الآخر في المساومة والعقد لإفساده، لأنه يسبب فساد ذات البين، والبغض، والحقد.

* لم يقتل النبي ﷺ المنافقين، الذين اظهروا الفتنة بين المسلمين أيام الحرب، لأن قتلهم سيؤدي إلى دعاية (أن محمداً يقتل أصحابه).

* إقامة الحد للسارق أثناء الحرب غير مناسب، لأن ذلك قد يكون سبباً للالتجاء إلى صفوف العدو.

* صلاة الجمعة فرض، وكذلك ترك البيع والشراء لأجل الذهاب إلى صلاة الجمعة فرض أيضاً.

* حرّم رسول الله ﷺ بناء مسجد على القبور خشية أن تعبد.

* إن الحكم الاجتهادي يتغير حسب شروط ذلك الوقت، فحمل السلاح في ذلك الزمن كان من السنّة، ولمنع سوء الاستعمال قيّد في يومنا هذا بشروط الرخصة.

* منع بيع العنب لشخص يصنع يقيناً من العنب خمراً، ولأنه سيؤدي إلى إدمان الخمر، حرّم شرب قطرة من الخمر أيضاً. يقول النبي ﷺ :

(ما أسكر كثيره، فقليله حرام)[1]

* وسداً للذرائع، ولاستعماله في إنتاج المخدرات، فإن نباتات كالحشيش يمكن أن تكون ضمن المراقبة والضبط.

٣-المصالح المرسلة:

المصالح المرسلة هي مراعاة مقاصد ومبادئ الإسلام في الحكم، في الأمور التي ليس فيها دليل شرعي للأمر أو النهي، من آية أو حديث أو إجماع، ولأجل المصلحة (مصلحة العامة) حرّم الإسلام ما كان ضرره أكثر من نفعه، كالخمر والميسر مثلاً[2]

فالأخذ بما فيه فائدة للبشر، أو ترك ما كان ضرره أكثر من نفعه، من أهم المبادئ وهي مبدأ المصلحة التي عمل به الإمام مالك.

المصالح من ناحية اعتباره أو غير اعتباره تقسم إلى ثلاثة أقسام:

- المصالح المعتبرة
- المصالح الملغاة
- المصالح المرسلة

١- **المصالح المعتبرة:** وهي ما اعتبرها الشارع، وتستند على حماية الأسس الخمسة وهي:

١. حفظ الدين.
٢. حفظ النفس.
٣. حفظ العقل.
٤. حفظ النسل.
٥. حفظ المال.

* لوجود وإقامة الدين، أُمر بالإيمان بالله ﷻ، وفُرض عبادات مثل الصلاة والصيام، ولحماية الدين من الهجمات ضده أُمر بالجهاد.

١ أبو داود، الأشربة، ٥.

٢ انظر: سورة البقرة، ٢١٩.

* ولحماية النفس من الهجمات الموجّهة ضده وضع عقوبات، مثل الديّة والقصاص، وإظهار التساهل في العبادات عند مرض الإنسان.

* ولحماية العقل من الفساد والضرر حرّم أشياءً مثل الخمر والمخدرات، ووضع العقوبات المؤيدة له.

* ولحماية النّسل شرع الزواج، وحرّم الزنا، وأوجب العقوبة للزناة.

* ولحماية المال أمر بالعمل والكسب، وحرّم السرقة، وأوجب العقوبة لمن يفعله، وكذلك حرّم الاحتيال، والرّبا، وأكل أموال الناس بالباطل.

٢-المصالح الملغاة: وهي المصالح غير المعتبرة في الدين، مثل: إحداث المقامر من أجل نهضة البلد، فهذه المصالح ليس لها اعتبار.

٣-المصالح المرسلة: ليس في الدين أي حكم حول هذه المصالح، ولكن هذه المصالح بمثابة (جلب مصلحة، أو دفع مفسدة) بحق عامة المجتمع، وهناك أمثلة كثيرة على الفتاوى والأحكام المتعلقة بالمصالح المرسلة، والمسائل التي ليس فيها أي نص في عهد الصحابة والتابعين:

* جمع القرآن في مصحف، وبيعة أبوبكر وعمر ﷺخليفةً، وأمر عثمانﷺ بإحراق المصاحف الأخرى سوى المصحف الأم، وإحداثه آذاناً ثانياً في صلاة الجمعة، وتطليق عمر لواليه حذيفة زوجته النصرانية، عدم توزيع الأراضي التي فتحت على المجاهدين، ووضع الخراج عليها، قتل الأسرى المسلمين الذين اتخذهم العدو دروعاً. كل هذا أفتي مراعاة لأحكام المصالح المرسلة.

* حسب رأي الحنفية، أن ما غنمه المسلمون من الحرب، ولم يكن بمقدورهم اصطحابه معهم، فيجوز حتى لا يستفيد منه العدو ذبح البهائم وإتلافه مع الغنائم الأخرى.

* حسب رأي الشافعية، إن كان ما يجب أن يفعل بالعدو لإلحاق الهزيمة به، من إتلاف خيوله، وأشجاره، فهذا جائز إن كان ضرورياً.

* حسب رأي الحنابلة، ينفى المفسدون في الأرض من بلدهم، حتى يؤمن من شرّهم، وكذلك القتل بغير حق فيمكن إنزال عقوبة القصاص في كل من كان سبباً في هذا القتل، وإن كان أكثر من شخص

* منع رعاية لغاية المصلحة الأشياء المفسدة بالصحة العامة، والتدخين في الأماكن المغلقة والعامة، والبصاق وإلقاء القمامة في وسط الطريق.

وتتغير الحكم حسب مصلحة الناس، والتدخين كذلك، قديماً لم تثبت أضراره للمدخن، فلذلك كان حكمه قريباً من الحلال، وفي يومنا أثبت العلم الحديث ضرر الدخان، وأنه يهدم الصحة ويخرّبها، وفي هذه الحالة قد تبين بشكل واضح أن المال الذي ينفق للتدخين إسراف، فإضرار الفرد بنفسه وبغيره، وإفساد صحته التي هي أمانة عنده بعلمه غير جائز في العقيدة الإسلامية. وهذه بعض القواعد العامة المتعلقة بالمصلحة المرسلة في المجلّة:

- (يجب اختيار الضرر الخاص لدفع الضرر العام) (مادة ٢٦) أي يرجّح الضرر الخاص لتلافي الضرر العام.

- (يختار أهون الشرّين) (المادة ٢٩) أي يرجّح أخف الضررين.

- (ينزّل الحاجة منزل الضرورة سواء كانت عامة أو خاصة) (المادة ٣٢) أي لتلبية حاجات الناس الخاصة والعامة، فإن هذه الحاجات تكون بمثابة الحالة الضرورية.

٤- العرف:

مصطلح فقهي يعني الأفعال والأقوال التي استقرّت في النفوس بدلالة العقل، وتقبّلتها الطباع السليمة. فما رآه وما عرفه المسلمون من أشياء حسناً، عدّ ذلك دليلاً في الإسلام، وهكذا رُوي في الحديث:

(ما رآه المسلمون حسناً، فهو عند الله حسن) [١]

المواد التي تضمنها المجلة تؤكد أهمية العرف، وأنه يعتبر دليلاً:

- (العادة محكمة) (المادة ٣٦) أي يحكم نظراً للعرف.
- (المعروف عرفاً، كالمشروط شرطاً) (المادة ٤٣) أي ما يعرف بالعرف يقبل وإن لم يذكر في العقد.
- (المعروف بين التجار، كالمشروط بينهم) (المادة ٤٤) أي ما يعرف كعرف بين التجار، كالإقرار فيما بينهم
- (المعيّن بالعرف، كالمعيّن بالنص) (المادة ٤٥) أي الشيء الذي عينّ بالعرف، كالذي عينّ بالآية أو الحديث.

في فقه الإمام مالك هنالك مكانة خاصة لعمل أهل المدينة، لدرجة أنه يعتبر نموذج حياة أهل المدينة من السنّة، ويقبل بعض الروايات القولية، ولهذا يستند الإمام مالك في فتاويه إلى عمل أهل المدينة، وأيضاً أظهر الإمام مالك العرف في المقدمة، ووقف عند مراعاة الخلاف (الابتعاد من العمل بالاجتهاد الخاطئ احتياطاً إلى أشياء اتفق عليها الناس مستحبٌ).

ترك بعض التطبيقات في الإسلام للعرف، مثلاً:

* أي نوع من مصاريف آجار البيت للمستأجر، وأيها لصاحب البيت (المؤجر)، إن لم يبين في العقد، فيبينه العرف. أثناء التحضير للعرس، فإن مصاريف ذلك يقرره العرف.

* أجرة المرضعة تحدد حسب العرف، وعلى هذا النحو وارد في الآية:

﴿... وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ...﴾ [٢]

١ أحمد بن حنبل، المسند، ١، ٣٧٩.

٢ البقرة: ٢٣٣.

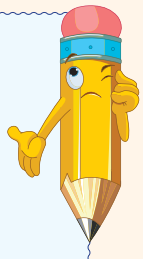

لنقيّم:

في فقه الإمام مالك هنالك مكانة خاصة لعمل أهل المدينة، لدرجة أنه يعتبر نموذج حياة أهل المدينة من السنّة، ويقبل بعض الروايات القولية، ولهذا يستند الإمام مالك في فتاويه إلى عمل أهل المدينة، وأيضاً أظهر الإمام مالك العرف في المقدمة، ووقف عند مراعاة الخلاف (الابتعاد من العمل بالاجتهاد الخاطئ احتياطاً إلى أشياء اتفق عليها الناس مستحبٌ)

ناقش رأي الإمام مالك في هذا من الناحية الفقهية.

* إن كان الولي فقيراً فإنه بإمكانه أن يأخذ من مال اليتيم حسب العرف، وهكذا ترد في الآية:

﴿ ... وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ... ﴾[1]

* مصاريف المرأة المتزوجة وأولادها للزوج في الإسلام، وهكذا ترد في الآية:

﴿ ... وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا... ﴾[2]

العرف من ناحية الصحة

- العرف الصحيح (المقبول في شرعاً)
- العرف الفاسد (غير المقبول شرعاً)

١ – **العرف الصحيح**: وهو الأعراف غير المخالفة للكتاب والسنّة.

٢ – **العرف الفاسد**: وهو العرف المخالف قطعاً لآية أو حديث، ولهذا لم تعد مقبولاً، وكأمثلة عليه: عادة انتشار شرب الخمر، والربا، ووجود الرجل الأجنبي مع النساء دون حجاب في الأعراس والخطب، ومرحهم معاً. وإن انتشر العرف الفاسد في مجتمع إسلامي فإن ذلك لا تعد مشروعاً ومقبولاً.

إن الأحكام المستندة إلى العرف معرض للتغيير بتغير الأزمنة والدهور، وفي المجلّة التي أخذ فيها الفقه الإسلامي لأول مرّة شكل قانون، هكذا ورد: (لا يمكن إنكار تغير الأحكام بتغير الأزمنة) (المادة ٣٩). أي بتغير شروط الزمان والمكان، تغير الأحكام والفتاوى المرتبطة بها تكون ضرورياً.

في البداية كان أخذ الأجرة على تعليم القرآن غير جائز، ثم أجيز بعد ذلك، لأن الشروط السابقة قد تغيرت.

لا تضمن الأمانة إن لم يكن هناك قصد أو قصور أو إهمال، ولكن عندما بدأت الخيانة من أصحاب الأمانات، أصبح الأساس بأن تضمن الشيء الذي تلف في يد الشريك.

١ النساء: ٦.
٢ البقرة: ٢٣٣.

صندوق المعرفة:

إن كون العرف والعادة معتبراً مشروط بأن لا يخالف النصوص (الآيات والأحاديث)، وبخصوص تغيير الأحكام، يجب ألا تهمل أبداً، فمثلاً: في المكان الذي تحول فيه شرب الخمر إلى عادة، فهذا لا يعني أن شرب الخمر جائز، ولا يمكن لمجتهد أن يفتي مثل ذلك.

٥- الاستحسان:

الاستحسان: هو عدول المجتهد في مسألة ما عن الحكم الذي اقتنع به إلى حكم آخر بدليل نص (القرآن، والحديث) أو الإجماع، أو الضرورة، أو القياس الخفي أو العرف، أو المصلحة.

وهذا مثال مهم لفهم الاستحسان بشكل صحيح:

(ثمة عبيد لشخص يدعى خطيب، كانوا قد سرقوا ناقة شخص مزني، فذبحوها وأكلوا لحمها، وعندما اشتكى الخطيب لعمر ﷺ، أمر بإقامة حد السرقة، وهو قطع أيديهم، فهنا حسب القاعدة يجب أن يقطع يد العبيد، ولكن بعد الاستماع للعبيد، وفهم عمر تفاصيل الحادثة، بأن العبيد على الرغم من تشغيلهم لم يطعموا، ورفع إقامة الحدّ وهو قطع اليد، وغُرّم الخطيب صاحب العبيد بمثلي الناقة وهو ٨٠٠ درهم فضة من المال، ودفعه لصاحب الناقة.).

وأكثر من استعمل دليل الاستحسان هم الحنفية.[١]

- أنواع الاستحسان وأمثلته:

١- الاستحسان بسبب النص والإجماع: عقد السلم (عقد الاستنقاع): يعني بيع شيء مؤجل بثمن مقبوض، وتأتي في بيع شخص ما ليس عنده. وفي هذا الموضوع يوجد نصين: أحدهما عام، ويصرّح بعدم جواز هذا العقد، فقد قال النبي ﷺ لحكيم بن حزام:

(لاتبع ما ليس عندك)[٢]

والنص الثاني خاص، ويصرح بإمكانية وجواز هذا العقد، فعندما هاجر النبي ﷺ إلى المدينة رأى أن أهل المدينة يعملون بعقد السلم لسنة أو سنتين في بيع ثمارهم (ثمن مقبوض، بضاعة مؤجلة) وعلى هذا قال ﷺ:

(من أسلف، فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم)[٣]

* عدم انتقاض صوم من أكل أو شرب ناسياً، ثابت بطريق الاستحسان، فحسب القاعدة العامة، انتقاض الصوم، ولكن رسول الله ﷺ قال:

(من أكل أو شرب ناسياً، فليتم صومه، فإنما أطعمه الله وسقاه)[٤]

وقد نقل عن الإمام أبو حنيفة أنه قال:

(لو لم يكن هذا الحديث لعملت بالقياس، وحكمت بانتقاض هذا الصوم)[٥]

* الذي يضحك بقهقهة في صلاة الجماعة، فإنه يفسد وضوئه وصلاته، والأصل في القياس فساد صلاته فقط، ولكن مقابل حديث يعلم بانتقاض وضوء الذين ضحكوا وهم في الصلاة، عندما رأوا سقوط أعمى في الحفرة، وعدل عن هذا القياس، وحكم وفق قاعدة الاستحسان[٦]

٢- الاستحسان بسبب الحاجة والضرورة: وهي استثناء أحكام بعض المسائل من أحكام الدين العامة للضرورة أو الجبرية، مثل استثناء جواز طهارة سؤر الطيور الجارحة كالصقر، والنسر، والعقاب استحساناً، ووفق القياس فإنه يحكم بنجاسة الماء قياساً على سؤر الحيوانات آكلة اللحم كالأسد والنمر وغيره، ولكن استحساناً ومن باب الاحتياط يقال للماء بأنه مكروه فقط.

١ الآمدي، الإحكام، ٣/ ١٣٨.
٢ أبو داود، البيوع، ٧٠.
٣ أبو داود، البيوع، ٥٧.
٤ البخاري، الأيمان، ١٥؛ مسلم، الصيام، ١٧١.
٥ زكي الدين شعبان، ١٦٥.
٦ الزيلعي، ١/ ٤٧.

* حسب القاعدة العامة: إن لم يتم إزالة النجاسة لا يحكم بطهارة الماء، وإذا تنجست البئر فإنها لا تتطهر حتى ينزح جميع ماؤها، ولكن استحساناً وللضرورة، إن نزح من البئر دلواً معيناً فإنه يحكم بطهارة البئر.

٣- الاستحسان بسبب العرف والمصلحة: حسب القاعدة العامة: ينتهي العقد بموت أحد المتعاقدين، وقد تركت هذه القاعدة العامة في بعض الحالات مراعاة للمصلحة، مثلاً: إن مات صاحب الأرض ولم تثمر الثمرة بعد فإنه يحكم استحساناً بدوام العقد مع تضاده للقياس، وعلّة الاستحسان هنا حماية منفعة صاحب الجهد والعمل، والحد من وقوعه في الضرر.

* عدم جواز الزكاة لبني هاشم، حكم ثابت في مذهب الحنفية والمالكية وعند كثير من الفقهاء، لأن رسول الله ﷺ قال:

(لاتحلّ الصدقة لمحمد، ولا لآل محمد)[1]

(فكان للنبي ﷺ خمس الخمس، ولذي قرابته خمس الخمس، ولليتامى مثل ذلك، وللمساكين مثل ذلك، ولابن السبيل مثل ذلك)[2]

ولكن أبو حنيفة ومالك في عهدهم حكموا بجواز الزكاة لبني هاشم، لأنه لم يعد يقسم لبني هاشم الحصة المقسومة من الغنائم، فعندما تغيّر العرف، تغير الحكم.

* يجب أن يكون الوقف أبدياً (إلى يوم القيامة) فالأشياء غير المنقولة كالبيوت والأراضي يمكن أن توقف، أما الأشياء المنقولة فلا يمكن وقفها، ولكن الإمام محمد الشيباني أفتى بجواز وقف الكتاب وغيره مما أصبح عرفاً من الأشياء التي يجوز الوقف بها استحساناً مع تضاده للقياس.

١ مسلم، الزكاة، ١٦٨.
٢ النسائي، الفيء، ١٥، الزيلعي، نصب الراية، ٢، ٤٠٤.

٦- الاستصحاب:

هو الحكم ببقاء حكم في الزمن الحاضر بناءً على ثبوته في الزمن الماضي، ولم يظهر دليل على نسخه أو إلغائه. ويهدف الاستصحاب إلى حماية الحقوق المكتسبة للناس المفقودين أثناء المصائب والآفات مثل الحروب والحرائق والزلازل، كما يحفظ حقوق الشخص المفقود حتى يعلم بنبأ وفاته، أو تحكم المحكمة بموته. مثلاً: من لم يصل منه خبر منذ مدة طويلة، فإنه يحفظ أمواله لمدة معينة ولا يوزع على ورثته.

وهذه بعض من المبادئ المتعلقة بالاستصحاب:

١- الأصل في الأشياء الإباحة: إن الله تعالى خلق كل شيء في الكون لخدمة الإنسان، وليستفيد منه[3]، وعلى هذا فكل شيء ليس فيه دليل قاطع على التحريم مباح لأنه نعمة.

* من ليس فيه دليل على التحريم كالأشربة والمأكولات والأشياء المفيدة كالحيوانات والنباتات والجمادات فالاستفادة منها جائزة. مثلاً:

يمكن لأحد يمرّ من الغابة أن يأكل ويجمع من ثمار أشجارها شريطة عدم الإضرار بها، لأن أرض الغابة ليست ملكاً خاصاً لأحد.

٢- الأصل براءة الذمة: يولد الإنسان بريئاً من الإثم والذنب والدَّين، فالمتهم بريء حتى تثبت إدانته.

* فلا يمكن معاملة أحد كمتهم حتى تثبت تهمته. مثلاً: لا بد لمن يدعي على أحد بشيء من إثبات الادعاء وتوثيقه.

٣ انظر: سورة إبراهيم، ٣٢-٣٤.

٣- اليقين لا يزال بالشك: إن عرف وجود الشيء قطعياً، فإنه يحكم بوجوده الآن أيضاً، ولا يحكم بعدمه لشبهة، مثلاً: الشخص المدين يحكم أنه مدين ما دام لم يكن هناك دليل على أدائه الدين.

* الذي لم يتذكر يقيناً وضوئه فعليه الوضوء، وأما المتيقن بوضوئه، ولكنه يشك بانتقاضه أم لا، فإن وضوئه لا ينتقض.

* إذا فُقِدَ شخص ولم يوجد دليل على موته، فإن حقوق هذا الشخص المكتسبة قبل فقدانه يسري مفعولها، أي الأساس عدم توزيع أمواله بين الورثة، وعدم تفريق زوجته.

٧- شرع من قبلنا:

مصطلح يعني الشرائع السابقة التي جاء بها الأنبياء قبل خاتم النبيين محمد ﷺ.

هل أحكام شرع من قبلنا ملزمة لأمة محمد ﷺ؟

أ- إن أحكام الإنجيل والتوراة والزبور، والتي لم ترد أحكامها في القرآن الكريم، والسنّة النبوية، لأنها غير ملزمة، وهي محل اتفاق بين علماء المسلمين.

ب- الأحكام التي ورد ذكرها في القرآن الكريم أو الأحاديث النبوية، وهذه يمكن جمعها في ثلاث مجموعات هي:

أ - الأحكام التي فيها دليل على نسخه في وجهة نظر المسلمين، وكون هذه الأحكام غير ملزمة للمسلمين، وهذه محل اتفاق. فقد أُنزل لليهود لضلالتهم وظلمهم وعلوهم في الأرض عقوبة تحريم كل ذي ظفر، وشحوم البقر والغنم،[١] وفي الغنائم أحلت فقط لأمة الإسلام ولم تحل للأمم السابقة، وهذا مثال على ذلك.[٢]

ب- أحكام لها أدلة على سريانها للمسلمين، وهذه ملزمة للمسلمين، فكما أن الصوم فرض على الأمم السابقة، فقد فرض على المسلمين أيضاً [٣]، وكذلك حكم الأضحية التي كانت واجبة بحق إبراهيم عليه السلام، ولكنها شرعت لأمة الإسلام أيضاً.[٤]

ج- أحكام ليس فيها دليل على النسخ بحق المسلمين، وقد ورد ذكره في القرآن أو الحديث بإشارة قبول أو رفض، وكمثال له هذه الآية الكريمة:

﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾[٥]

فإن مثل هذه الآيات مشروعة لنا أيضاً عند معظم الفقهاء، وكذلك حكم القصاص مشروعة لهذه الأمة أيضاً بقول النبي ﷺ:

(لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس...) [٦]

١ سورة الأنعام: الآيات ٥٤١-٦٤١.
٢ البخاري، التيمم/ ١
٣ البقرة: الآية ٣٨١.
٤ ابن ماجه، الأضاحي/ ٣
٥ سورة المائدة: الآية ٥٤.
٦ البخاري، الديّات/ ٦.

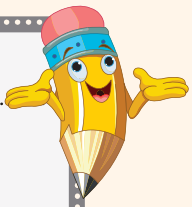

أبحاث تقويمية

١. ماذا تفهمون من مصطلح الدليل؟ وضّح ذلك.
٢. ما هي السنّة؟ وضّح أهمية السنّة، وأقسامها، من ناحية الأحكام التي جاءت بها.
٣. وضح أنواع الإجماع وخصائصه بشكل مختصر.
٤. عرّف القياس، مع ذكر أمثلة عليه.
٥. ماذا يعني قول الصحابي؟ وضح ذلك.
٦. ماهي الشروط اللازمة للعرف حتى يكون دليلاً لحكم شرعي؟ اكتبها.
٧. وضح أنواع الاستحسان بالأمثلة.
٨. وضح قواعد الاستصحاب بالأمثلة.
٩. هل الأديان والشرائع التي ظهرت قبل الإسلام ملزمة بها أمة الإسلام؟ وضح ذلك.

أسئلة التوصيل

١	الدليل القطعي		الدليل الذي لا يفيد القطع في الحكم الموصل إليه.
٢	الأدلة الأصلية		الأدلة الأخرى المستخرجة بالنظر إلى النصوص.
٣	الدليل		الدليل الموصل إلى الحكم القطعي واليقيني.
٤	الأدلة الأربعة		المصادر الأصلية (الكتاب، والسنّة).
٥	الدليل الظني		الأدلة التي اتفق عليها جميع المجتهدين.
٦	الأدلة الفرعية		الدليل هو الذي يفيد في إثبات الادعاء.

ضع صح أمام العبارة الصحيحة، وخطأ أمام العبارة الخطأ:

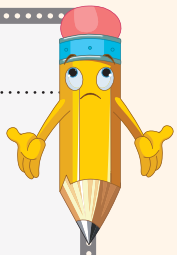

١. يوضح القرآن كل المسائل الفقهية بشكل تفصيلي. ( )

٢. فرضت الزكاة في القرآن، ولكنها لم تذكر من أي أصناف المال، ومدتها، ومقاديرها. ( )

٣. إن مدى قوة الإجماع السكوتي كدليل هو محل نقاش، فالإمام مالك والشافعي وبعض الفقهاء لا يقبلون هذا النوع من الإجماع حجة (دليلاً). ( )

إملأ الفراغات بالكلمات المناسبة:

(قول الصحابي، الاستصحاب، المصلحة، العرف، سدّ الذرائع)

١. ..... الأقوال والأفعال التي استقرت في النفوس بدلالة العقل وقبلته الطباع السليمة.

٢. يقال للآراء الاجتهادية، والفتاوى الفقهية المنقولة من أحد أصحاب رسول الله بـ.....

٣. ..... سد ومنع الطرق الموصلة إلى التصرفات والأفعال الممنوعة والمحرّمة.

٤. يطلق على الحكم ببقاء حكم في الزمن الحاضر بناءً على ثبوته في الزمن الماضي بـ.....

٥. يطلق للحصول على الأشياء التي خلقت لمصلحة الناس بـ.....

ما هي الأدلة التي تم الاستناد إليها في استخراج الأحكام التالية، اكتبها في القسم المجاور:

إن نزح من البئر مقداراً معيناً من الماء فإنه يحكم بطهارته.	الاستحسان
تحريم الويسكي لشبهه بالخمر.	القياس
مصاريف البيت المعد للآجار بين المستأجر والمؤجر تحدد حسب القاعدة العامة في المجتمع.	
الذي لا يتذكر بانتقاض وضوئه يعد متوضئاً.	الاستصحاب
منع التدخين في الأماكن المغلقة لضرره على الكثير من الناس.	
بيّن رسول الله ﷺ تحريم لحم الحمار الأهلي.	
لا يمكن معاملة من لم تثبت بحقه التهمة كمتهم.	
الأشياء غير المنقوله كالكتب يمكن أن يوقف بالرغم من تضاده للقياس.	
حرّم خلوة الأجنبي بالمرأة حتى لا يفتح باب الزنا.	
يقام القصاص على من قتل عمداً كما هو الحال في الأمم السابقة.	
إن فُقِدَ أحدٌ فإنه يحفظ حقوقه إلى أن يظهر، أو يموت أقرانه.	
اتفق الأصحاب على حرمة شحم الخنزير مع عدم وروده في القرآن.	

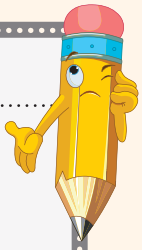

أسئلة الخيارات المتعددة

١. أي المبادئ التالية تم الاستناد إليها في الحكم بالإباحة على ما لم يرد دليل قطعي على تحريمه من جهة اعتباره نعمة؟

أ. الاستحسان.

ب. الاستصحاب.

ج. العرف.

د. سدّ الذرائع.

٢. ماذا يطلق على بيع شيء مؤجل بثمن نقدي أخذاً بمبدأ الاستحسان؟

أ. عقد السلم.

ب. التقسيط.

ج. الربا.

د. اللقطة.

٣. لابد من تغيير الفتاوى بتغير شروط الزمان والمكان التي كانت تستند إليه. هذا المبدأ مع أي مبدأ مرتبط بشكل خاص؟

أ. الإجماع.

ب. السنّة.

ج. العرف.

د. القياس.

٤. من هو المجتهد الذي أدى اهتماما خاصاً بعمل أهل المدينة؟

أ. الإمام أبو حنيفة.

ب. الإمام مالك.

ج. الإمام الشافعي.

د. الإمام ابن حنبل.

٥. لقد ثبتت قاعدة (اختيار أهون الشرّين) لأجل المصلحة، ماذا تعني هذا المفهوم؟

أ. يرجح الضرر الخاص لتلافي الضرر العام.

ب. تقابل الاحتياجات وكأنها أمراً ضرورياً

ج. يرجح أخف السوأين.

د. يحكم حسب العادة.

٦. إن تأسيس الدولة نظام المقامر من أجل نهضة البلاد غير مقبول من الناحية الدينية، لأن هناك مصلحة تتناقض مع حكم ديني. ماذا يطلق على هذه المصلحة؟

أ. المصالح المرسلة.

ب. المصالح التحسينية.

ج. المصالح المعتبرة.

د. المصالح الملغاة.

الوحدة الثالثة

حقوق الأسرة في الإسلام

مواضيع الوحدة:

أ. الخصائص الواجب توافرها في العائلة.
ب. فوائد الزواج.
ج. المسائل التي يجب الانتباه إليها قبل الزواج.
د. موانع الزواج.
هـ. عقود الزواج غير الملزمة وصلاحيات الزواج.
و. الزواج الباطل شرعاً.
ز. المعلومات الواجب معرفتها بخصوص مراسم الزواج وحفل الزفاف.
ح. المهر.
ط. النفقة (لضمان سبل عيش أفراد الأسرة).
ي. إطاعة المرأة للزوج وحدودها.
ك. الطلاق (نهاية الزواج).
ل. العدة وأحكامها.
م. الحضانة (تحمل مسؤولية رعاية الطفل).

الأبحاث التحضيرية

١. هل يمكن أن تكون المجتمعات سعيدة ومرتاحة بدون المؤسسة الأسرية؟ ناقش ذلك.
٢. ما هي المشاكل التي يمكن أن تحدث في المجتمعات التي ينتشر فيها الزنا؟ ناقش ذلك.
٣. ابحث عن الأحاديث والآيات التي تتعلق بالزواج.
٤. تعلم من الكبار حقوق ومسؤوليات المرأة والرجل الناجمة عن الزواج.
٥. ما معنى المصطلحات التالية النكاح، والنفقة، والمهر، والطلاق، والمعلق والتفريق.

أ- الخصائص الواجب توافرها في العائلة

العائلة عبارة عن مؤسسة مكونة من زوج وزوجة خلقا بشكلٍ متوافق ومتكافئ لبعضهما البعض، واجتمعا ضمن أبعاد مشروعة بحيث تتلاءم فيها القلوب وترتاح الأبدان. وقد حدد الله سبحانه وتعالى السعادة والراحة في الأسرة التي تستند على الحب والثقة كدليل عائد على عظمته، حيث قال ﷻ:

﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[1]

يكتسب أجيال المستقبل هذه القيم من البيئة الأسرية. وحتى نستطيع نشر وتكوين فضائل مثل الحب، والاحترام، والتعاون والتضامن يجب أن تمتلك المجتمعات هيكل عائلي قوي يستند على المحبة، والاحترام، والتعاون والتضامن.

ربط الإسلام موضوع تكوين الأسرة بمجموعة من المبادئ. هي في إطار هذه المبادئ، وفيما يلي مجموعة السمات أو الخصائص الواجب توفرها في العائلة المسلمة:

١- وفقاً للدين الإسلامي وقبل كل شيء تستند العائلة على أساس نكاح شرعي. وقد شجع الإسلام على الزواج. حيث ذُكر في القرآن الكريم ما يلي:

﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾[2]

وقد وجه الرسول ﷺ خطاباً للشباب وقال:

«النكاح من سنتي. فمن يرغب عن سنتي فليس مني»

«وتزوجوا، فإني مكاثر بكم الأمم»

«ومن كان ذا طول فلينكح. فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج. ومن لم يجد فعليه بالصوم. فإن الصوم وجاء له» [3]

---

١ الروم: ١٢.

٢ النور: ٢٣. ومن أجل الوقوف على الآيات المتعلقة بالنكاح فانظر: البقرة، ١٠٢، ٢٢١، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٥؛ النساء، ٤، ٥، ١٩، ٢٢-٢٦؛ الأعراف، ١٨٩، ١٩٠؛ النور، ٣، ٣٢، ٣٣؛ الروم، ١٢؛ الأحزاب، ٣٧؛ الممتحنة، ١٠-١٢.

٣ ابن ماجه، النكاح، ١؛ البخاري، النكاح، ٢، ٣.

وقد بيّن النبي ﷺ أنّ من الصدقات الزواج والمعاشرة:

«...وفي بضع أحدكم صدقة»[١]

وقد سأل ثلاثة من الصحابة الكرام زوجات الرسول ﷺ عن عمله في يومه وليله. فأخبرنهم، ومن ثم استصغروا عباداتهم أمام عبادة رسول الله ﷺ. وبناءً على ذلك فإن الأول قرر أن يصلي طوال الليل، والثاني قرر أن يصوم بشكلٍ دائم، والثالث قرر الابتعاد عن النساء وألا يتزوج. وعندما سمع رسول الله ﷺ كلامهم قال:

«ما بال أقوام قالوا كذا وكذا، لكني أصلي وأنام وأصوم، وأفطر، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي. فليس مني.»[٢]

وقد حرم الإسلام الزنا، وسمح بتعدد الزوجات بشرط إقامة العدل بينهن. وقد شجع على الزواج، فقال تعالى:

﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا ﴾[٣]

١ انظر: مسلم، الزكاة، ٥٣/ ١٠٠٦؛ أبو داود، الأدب، ٢١، ١٦٠.
٢ مسلم، النكاح، ٥؛ النسائي، النكاح، ٤؛ الترمذي، النكاح، ٣.
٣ النساء: ٣.

وقد نظر إلى الإسلام إلى حالة إمكانية تزوج الرجل بأربع نساء كضرورة. وتستند فكرة تعدد الزوجات على الأساس الشرعية كما هو وارد في الأسفل:

١. نقص أو قلة عدد الرجال بعد الحروب بشكلٍ كبير.
٢. باعتبار أن عمل الرجل يتطلب أحياناً أن يقضي فترة طويلة بعيداً عن زوجته وفي دولة مختلفة لكي يستطيع ضبط نفسه ولا يعاني من مشاكل.
٣. ترغب النساء الاقتراب من الرجال الأغنياء والذين لديهم القدرة باعتبار أنهن تعرفن ضعف الرجال تجاه النساء.
٤. الحالات الخاصة للنساء مثل العقم....

أي الحالات التي يمكن للرجل أن يتزوج فيها من الزوجة الثانية؟ قم بإجراء فحص في الصف.

٢- تستند العلاقة بين الزوج والزوجة على الحب، والاحترام والمعاشرة الحسنة المتبادلة.

وقد بين الله سبحانه وتعالى على أن العش الأسري يجب أن يستند على مبدأ «الحياة السعيدة»:

﴿ ... وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾[٤]

وقد قال رسولنا الكريم ﷺ أثناء فترة حج الوداع:

«فاتقوا الله في النساء. فإنكم أخذتموهن بأمان الله. واستحللتم فروجهن بكلمة الله. ولكم عليهن ألا يوطئن فرشكم أحدا تكرهونه .فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضربا غير مبرح . ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف»[٥]

٤ النساء: ١٩.
٥ مسلم، الحج، ١٤٧.

وقد طلب الرسول ﷺ في العديد من الأحاديث بحسن معاملة النساء، وقد قال عن الزوج الذي يعامل زوجته بشكلٍ جيد:

« أكمل المؤمنين إيماناً، أحسنهم خلقاً. وخياركم خياركم لنسائهم خلقاً» [١]

٣-لا يحل لأحد الزوجين ظلم الآخر واضطهاده.

«يا أيها الناس اتقوا الله في النساء واستوصوا بهن خيراً فإنهن عندكم عوانٍ (أسيرات) لا يملكن لأنفسهن شيئاً »[٢]

كان الرسول ﷺ يعيش مع زوجاته حياةً هادئةً ملؤها الحب والوفاء، فقد كان ضحوكاً وذو لسان حلو، وكان يجامل أفراد الأسرة. وتحدثنا السيدة عائشة أم المؤمنين عن سباق بينها وبين الرسول ﷺ كما يلي:

«قال لي: (تعالي حتى أسابقك)، فسابقته [فسبقته] على رجلي، فلما كان بعد، خرجت معه في سفر، فقال لأصحابه: (تقدموا) ثم قال: (تعالي حتى أسابقك)، ونسيت الذي كان، وقد حملت اللحم، فسابقته فسبقني، فجعل يضحك، وقال: (هذه بتلك السبقة)» [٣]

٤- تستند العلاقة بين الآباء والأبناء على الحب والاحترام المتبادلين:

كان الرسول ﷺ رحيماً وعطوفاً جداً تجاه أولاده، وأحفاده وأولاد أصحابه. وقد شجع أصحابه على التصرف هكذا.

وعن عائشة ﵂ قالت: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: تقبلون الصبيان؟ فما نقبلهم، فقال النبي ﷺ :

«أو أملك لك أن نزع الله من قلبك الرحمة»[٤]

وروى البخاري عن أبي هريرة ﵁ :

ذات يومٍ من الأيام قبل الرسول الكريم ﷺ حفيده سيدنا حسن ﵁. وكان الأقرع بن حابس ﵁ حاضراً فقال:

(إن لي عشرة من الوُلْدِ ما قبلت منهم أحداً).

فنظر إليه رسول الله ﷺ فقال:

«من لا يَرحم لا يُرحم»[٥]

ينبغي على الآباء والأمهات أن يعاملوا أولادهم بالعدل، قال رسول الله ﷺ:

«من كانت له أنثى فلم يئدها ولم يهنها ولم يؤثرْ وَلَدَه -يعني الذكور- عليها أدخله الله الجنة» [٦]

١ ابن ماجه، النكاح، ٥٠؛ الدرامي، النكاح، ٥٥.
٢ أبو داود، المناسك، ٥٦.
٣ ابن ماجه، النكاح، ٥٠.
٤ البخاري، الأدب، ١٨.
٥ البخاري، الأدب، ١٨، ٢٧.
٦ أبو داود والحاكم.

صندوق المعلومات:

الأزواج الذين قرروا أن يعيشوا معاً يجب أن يعرفوا قيمة بعضهم البعض، ويجب عليهم العمل على الحصول على رضا رب العالمين من خلال الالتزام بالمبادئ التي حددها الإسلام عن طريق التفاهم المتبادل والتضحية.

يجب أن يقدم الأطفال لآبائهم وأمهاتهم الاحترام الكافي. وخاصة عند بلوغهما الكبر والشيخوخة، حيث يكونان بأمس الحاجة للمساعدة والعون، ومن هنا أوصى القرآن الكريم بالوالدين بشكل عام وعند الكبر بشكل خاص لتقدمهما في السن فقال تعالى:

﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا (٢٣) وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا (٢٤) ﴾[١]

إلا أنه يجب ألا ننسى بأن الأوامر التي تصدر من الناس يجب ألا تتعارض مع الأوامر والأحكام الإلهية وهذا أمر معلوم، وهو شرط في طاعة الوالدين، فطاعة الأب والأم واجبة في الأمور والمسائل التي لا تتعلق بعصيان رب العالمين.

وكذا نهي الوالدين عن الشيء يشترط ألا يعارض أحكام الله تعالى كالنهي عن الصلاة، فهنا لا طاعة في معصية الله تعالى. حيث يقول الله تعالى:

﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا وَإِنْ جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾[٢]

١ الإسراء: ٢٣-٢٤.
٢ العنكبوت: ٨.

يجب تقديم الخدمات للآباء والأمهات وهم أولى الناس بالإكرام والإحسان والاحترام، وقد سُئل الرسول ﷺ أي الأعمال أحب إلى الله تعالى وأكثر فضيلة قال:

«الصلاة على وقتها، قلت ثم أي: قال ثم بر الوالدين.»[٣]

جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، من أحق الناس بحسن صحابتي؟ قال: «أمك» قال: ثم من؟ قال: «ثم أمك» قال: ثم من؟ قال: «ثم أمك» قال: ثم من؟ قال: «ثم أبوك»[٤]

وقد حذر النبي ﷺ في أحاديث كثيرة من قطيعة الوالدين وعقوقهما منها قوله:

« ثلاثة لا يدخلون الجنة: العاق لوالديه، والمدمن على الخمر، والمنَّان بما أعطى»[٥]

٥- على رب الأسرة غرس الإيمان والعمل الصالح في الأسرة :

حمّل الإسلام رب الأسرة هذه المسؤولية. حيث قال الرسول ﷺ:

«ما نحل والد ولده أفضل من خلق حسن»[٦]

يجب على الآباء والأمهات أن يأخذوا هذا الحديث على محمل الجد وأن يحرصوا على تربية أطفالهم على الأخلاق الحميدة والتربية الكريمة.

يجب على الآباء والأمهات تربية أطفالهم على الفطرة الإسلامية وجعلهم مستعدين للحياة الأبدية. حيث قال رسول الله ﷺ في الحديث ما يلي:

٣ مسلم، الإيمان، ١٣٧.
٤ البخاري، الأدب ٢؛ مسلم، البر ١.
٥ النسائي، الزكاة، ٦٩.
٦ الترمذي، البر، ٣٣.

"«ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه، أوينصرانه، أو يمجسانه،...» .

تم قرأ أبو هريرة ﷺ قول الله ﷻ:

﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (الروم: ٣٠)" [١]

٦- العناية بتعليم الأطفال:

أولى وأعطى الإسلام موضوع تربية الأطفال تربيةً صالحةً الاهتمام والعناية الكبرى. حيث قال سبحانه وتعالى ما يلي:

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ... ﴾ [٢]

وبعد نزول هذه الآية سأل عمر ﷺ النبي ﷺ فقال: يا رسول الله نعلم كيف نحمي أنفسنا من عذاب جهنم من خلال طاعة أوامر الله ورسوله. لكن لا نعلم كيف نحمي أولادنا ونساءنا؟ فأجاب النبي ﷺ فيما معناه: من أمرهم بطاعة أوامر الله، ونهيهم عما نهى الله عنه، وهذا سيكون وسيلة لحمايتهم من نار جهنم.

وكل إنسان مسؤول عن رعيته. حيث قال النبي ﷺ:

«كلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيته، الإمام راع ومسئول عن رعيته، والرجل راع في أهله وهو مسئول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسئولة عن رعيتها، والخادم راع في مال سيده ومسئول عن رعيته» قال: - وحسبت أن قد قال - «والرجل راع في مال أبيه ومسئول عن رعيته، وكلكم راع ومسئول عن رعيته» [٣]

الآباء والأمهات هم النموذج الأكثر تأثيراً على أطفالهم في تهذيب الأخلاق. حيث يقول الله سبحانه وتعالى ما يلي:

﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا... ﴾ [٤]

ويذكر القرآن الكريم أن العبودية والأخلاق الحميدة أهم الشروط المطلوبة والواجب منحها للأطفال كي يكونوا ذرية صالحة. والنبي لقمان عليه السلام يوصي ابنه بما يلي:

﴿ يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ (٧١) وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ (٨١) وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ (٩١) ﴾ [٥]

١ البخاري، رقم ١٣٥٩.
٢ التحريم: ٦.
٣ البخاري، الجمعة، ١١/ ٨٩٣.
٤ طه: ١٣٢.
٥ لقمان: ١٥-١٩.

صندوق المعلومات:

ذكر رسول الله ﷺ أن البركة والخير الذين يستمر ثوابهما على أصحابهما في ثلاثة أشياء: «إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة: صدقةٍ جاريةٍ، أو علمٍ ينتفع به، أو ولدٍ صالح يدعو له» (الترمذي، أحكام، ٣٦)

ب- فوائد الزواج

١- يوفر استمرار الأجيال المسلمة:

في الكثير من الأحاديث الشريفة يشجع الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم على الزواج، وأنه سوف يفتخر يوم القيامة بكثرة أمته أمام الأمم. حيث قال رسول الله ﷺ:

«تزوجوا الولود الودود، فإني مكاثر بكم» [١]

يقول الله سبحانه وتعالى في الآية الكريمة:

﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [٢]

هذه الأدلة ترشدنا وتدلنا بأن الغاية الأساسية من الزواج ضمان استمرار الأجيال المسلمة.

٢- تقديم الأمن والسلامة للمجتمع، وسدّ باب الزنا والفحشاء:

يحافظ الزواج على تماسك المجتمع كما يحافظ على الإنسان. وعندما يكون الإنسان عفيفاً يكون المجتمع فاضلاً أيضاً. وفي هذا يقول رسول الله ﷺ:

«من رزقه الله امرأة صالحة، فقد أعانه على شطر دينه، فليتق الله في الشطر الثاني» [٣]

كما يصرف الإنسان رغبته الفطرية بالشهوة الجنسية بالحلال من خلال الزواج، ويشير الرسول ﷺ إلى ذلك كما يلي:

«إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد» [٤]

بينما نرى المجتمعات التي يقل فيها الزواج أو يصعب توفر متطلباته، يكثر فيها المنحرفون، ويعيش فيها أهل العفاف تحت الخطر، ولا تستقر فيها الأسر بل تعاني من الانهيار والتذمر.

٣-تعطي الثقة والأمان للشخص:

الناس بحاجة إلى الأشخاص الذين يشاركونهم أفراحهم وأحزانهم. وعن طريق النكاح تكتسب المحبة والميول لدى الرجل والمرأة معاني وأبعاد مختلفة. حيث قال رسول الله ﷺ كما يلي:

«لم يُـرَ للمتحابَّين مثلُ النكاح» [٥]

الرجال والنساء يحتاج بعضهم البعض، ولا يمكنهم الاستمرار في الحياة بالمعنى الحقيقي بدون بعضهم البعض. وقد أشار القرآن الكريم إلى هذه الحالة كما يلي:

﴿... هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ...﴾ [٦]

أحد حكم الزواج في الإسلام حصول الزوج والزوجة على الأمان والاستقرار. حيث يقول الله سبحانه وتعالى:

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [٧]

١ النسائي، النكاح، ١١/ ٣٢٢٧.
٢ الفرقان: ٧٤.
٣ الحاكم، المستدرك ٢، ١٧٥/ ٢٦٨١.
٤ الترمذي، النكاح، ٣/ ١٠٨٥.
٥ ابن ماجه، النكاح، ١/ ١٨٤٧.
٦ البقرة: ١٨٧.
٧ الروم: ٢١.

٤- إنها وسيلة ثواب بالنسبة للأزواج:

عقد الزواج "النكاح" في الإسلام عمل حقوقي وعبادة في نفس الوقت.

ففي مقابلة الرجل لاحتياجات زوجته، وقيام الزوجة بتحقيق التطلعات المشروعة للزوج واهتمامها بالأطفال الثواب العظيم لكليهما. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر الزواج مصدر ثواب لأنه سبب لمقابلة الاحتياجات الجنسية للزوجين بالوسائل المشروعة.

هناك فوائد أخرى للزواج غير ما ذكرناه. من ذلك:

- يمنع ولادة الأطفال غير الشرعيين.
- تهذيب النفس وتنقيتها من الصفات السيئة.
- تذوق محبة الأطفال.
- الرعاية والحماية أثناء الشيخوخة.
- زيادة الأقارب.
- اكتساب القوة من خلال التكاثر.

ج- المسائل التي يجب الإنتباه عليها قبل الزواج

بدايةً إذا حصل وعد بالزواج ينبغي الوفاء به ما لم تكن هناك أسباب مهمة. حيث يقول الله تعالى:

﴿وَلا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولا﴾[١]

- لا يجوز خطبة فتاة مخطوبة لشخص آخر. حيث ورد عن ابن عمر ﷺ، أنه قال:

«نهى النبي ﷺ أن يبيع بعضكم على بيع بعض، ولا يخطب الرجل على خطبة أخيه، حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له الخاطب»[٢]

- لا يجوز للفتى والفتاة أن يترافقا ويتجولا منفردين دون وجود محرم. حيث يقول الرسول الكريم ﷺ كما يلي:

«لا يخلون رجل بامرأة إلا مع ذي محرم»[٣]

- يمكن لمن يريد الخطبة النظر إلى وجوه بعضهما بشرط وجود شخص ثالث محرم معهما أو تواجدهما في مكان عام وأمام مرأى، والتحدث بمواضيع الزواج ومناقشة وجهات النظر فيما بينهم. كان المغيرة بن شعبة ﷺ يريد الزواج من امرأة فقال له رسول الله ﷺ:

«انظر إليها، فإنه أحرى أن يؤدم بينكما»[٤]

١ الإسراء: ٣٤.
٢ البخاري، البيوع، ٥٨/ ٥١٤٢.
٣ البخاري، النكاح، ١١١، ١١٢/ ٥٢٣٣.
٤ الترمذي، النكاح، ١٠٨٧.

الزواج: عبارة عن عقد ورابطة يتم بين رجل ومرأة غير محرم لأجل الحياة المشتركة وتأمين أجيال جديدة للزمن القادم. لذلك هناك قضايا تحتاج إلى توخي الحذر عندما يبحث الرجل عن زوجة كما يلي:

١- يفضل عند اختيار الزوجة أن تكون ذات دينٍ:

حيث ورد في الحديث الشريف كما يلي:

«تنكح المرأة لأربع لمالها ولحسبها وجمالها ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك»[١]

وقد حذر الرسول ﷺ الزواج من المرأة لأجل جمالها ومالها كما يلي:

«لا تزوجوا النساء لحسنهن، فعسى حسنهن أن يرديهن، ولا تزوجوهن لأموالهن، فعسى أموالهن أن تطغيهن، ولكن تزوجوهن على الدين، ولأمة خرماء سوداء ذات دين أفضل»[٢]

٢- ينبغي تفضيل الأسر ذات النسب والحسب:

فالفتاة الحسيبة النسيبة أولى من فتاة غير معروف أبوها أو ذات السمعة السيئة. حيث يقول الله سبحانه وتعالى ما يلي:

﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾[٣]

كما أن الزواج من فتاة لا قرابة بينه وبينها أولى من ذات القرابة القريبة كابنة العم وابنة العمة وابنة الخال وابنة الخالة، لما يترتب على زواج القريبة من أمور سلبية من توافق الدم وانتقال الأمراض الخلقية، ومن قطيعة الرحم إذا حصلت فرقة أو تنازع.

٣- اختيار الزواج من فتاة بهيجة، جميلة، مطيعة، عازبة، قادرة على الإنجاب: حيث ورد في الحديث الشريف كما يلي:

«عليكم بالأبكار، فإنهن أعذب أفواها، وأنتق أرحاما، وأرضى باليسير»[٤]

«تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم الأمم»[٥]

وفي حديث آخر قال النبي ﷺ:

«ألا أخبرك بخير ما يكنز المرء؟ المرأة الصالحة، إذا نظر إليها سرته، وإذا أمرها أطاعته، وإذا غاب عنها حفظته»[٦]

---

١ البخاري، النكاح، ١٥.
٢ ابن ماجه، النكاح، ٦/ ١٨٥٩.
٣ النور: ٣.
٤ ابن ماجه، النكاح، ٦/ ١٨٦١.
٥ أبو داود، النكاح، ٢٠٥٠.
٦ أبو داود، حقوق المال، ١٦٦٤.

د- موانع الزواج

ذكر في القرآن الكريم موانع، ومعيقات الزواج بشكلٍ مجمل كما يلي:

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾[1]

حيث ذكرت في هذه الآية الكريمة ثلاثة مجموعات من القرابة تؤدي إلى خلق عوائق ومعيقات مستمرة للزواج.

موانع الزواج التي تستمر إلى الأبد:

قرابة الدم	قرابة الأقارب، المصاهرة	قرابة الرضاعة
- الأم، الأب. -الجدة، لجدة. - الأطفال. - الأحفاد . - الأخوة. - أولاد الأخوة. - العمة، العم. -الخالة، الخال.	- الربيبة. - أم الزوجة. - زوجات الأب والجد. - زوجات الأولاد والأحفاد.	- الذي رضع الحليب، محرمة على نسل المرضعة.

*** موانع الزواج التي تستمر إلى الأبد كما يلي:**

١- قرابة الدم:

لا يجوز لأحدٍ أن يتزوج من أمه، وجدته، وبناته، وأحفاده، وأخواته وأولاد أخواته، وعمته وخالته. ولا يجوز أن يتزوج أخت جده يعني عمته الكبيرة وخالته الكبيرة.

وعندما نأخذ المرأة أساساً، فإنه لا يجوز لها أن تتزوج من أقاربها الذكور، حيث لا يجوز لها أن تتزوج أباها، وجدها، وابنها، وحفيدها، وأخوتها الذكور وأبناءهم وأحفادهم.

٢- قرابة الأقارب (المصاهرة):

تستمر قرابة المصاهرة الناتجة عن الزواج إلى مدى العمر. ويمكننا أن نجمع قرابات المصاهرة بالنسبة للرجل في أربعة مجموعات.

أ. البنات بالمصاهرة "الربيبة" (بنات زوجتك من زوجها السابق).

ب. أم الزوجة.

ج. زوجات الأب والجد.

د. زوجات الأبناء والأحفاد. بينما قرابة مصاهرة النساء عكس الرجال.

٣- القرابة بالرضاعة:

لأجل حدوث قرابة الرضاعة بالحليب يجب أن يصل الحليب إلى معدة الطفل رضعة واحدة مشبعة على الأقل بالإضافة إلى أن تتم الرضاعة ضمن السنتين من عمر الطفل.

«لا رضاع بعد حولين»[2]

١ النساء: ٢٣.

٢ البخاري، الشهادات، ٧/ ٢٦٤٥.

حسب المذهب المالكي، أخذ الطفل ثدي المرأة إلى فمه، إلا أنه في حال لم يعرف أنه رضع أم لا، يتم التصرف بحذر وتكون هناك قرابة الرضاعة. وحسب الإمام المالكي يمكن تثبيت قرابة الرضاعة من خلال شهادة رجل وامرأة أو شهادة امرأتين.

الشخص الذي رضع الحليب محرم على نسل وسلالة المرضعة. حيث قال النبي ﷺ في بنت حمزة:

«لا تحل لي، يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، هي بنت أخي من الرضاعة»[1]

لا يجوز لأحدٍ أن يتزوج من أمه بالرضاعة أو زوج من أرضعتها، وأخواتها بالرضاعة، وجميع زوجات وأحفاد وأولاد من أرضعته المرأة التي رضع من حليبها، ومن أب أو أم المرأة وزوجتها التي رضع من حليبها. ومن أخوات أمها بالرضاعة الخالة أو الخال، ومن أخوات زوج المرأة التي رضع من حليبها كالعم أو العمة.

*** موانع الزواج المؤقت كما يلي:**

١- اختلاف الدين:

لا يجوز للمرأة أو الرجل المسلم أن يتزوج بأي شكل من الأشكال مع مشرك. يمكن فقط لرجل مسلم أن يتزوج مع امرأة من أهل الكتاب سواء أكانت مسيحية أو يهودية.

حيث ورد في القرآن الكريم:

﴿... وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ...﴾[2]

وحُرمت على المرأة المسلمة أن تتزوج مع رجل من أهل الكتاب.

في حال غيَّر مسلمٌ دينه وأصبح مشركاً أو كافراً أو مسيحياً أو يهودياً حسب الشريعة الإسلامية يسقط حكم النكاح فوراً، وفيما بعد إن أصبح مسلماً يجب عقد النكاح من جديد.

٢- زواج المعتدة:

تدعى الفترة الضرورية التي يجب على المرأة أن تنتظرها لأجل أن تتزوج مرة أخرى في حال وفاة زوجها أو في حالة الطلاق بـ "العدة". وفترة العدة أربعة أشهر وعشرة أيام في حال انتهاء الزواج بوفاة الزوج. وفترة العدة بالنسبة للمرأة المطلقة ثلاث حيض كاملة بعد الطلاق بمعنى أن يأتيها الحيض وتطهر ثم يأتيها وتطهر ثم يأتيها وتطهر، هذه ثلاث حيض كاملة سواء طالت المدة بينهن أم لم تطل. أما بالنسبة للمرأة التي ارتفعت حيضتها لسبب يُعلم أنه لا يعود الحيض إليها، مثل أن يُستأصل رحمها، فهذه كالآيسة تعتد بثلاثة أشهر. وإذا كانت المرأة حاملة أو مطلقة في فترة وفاة زوجها فعدتها تنتهي بوضع المولود.

٣- زواج الرجل مطلقته البائن «البينونة الكبرى»:

المرأة المطلقة ثلاث طلقات رجعية أو بائنة حتى تستطيع الزواج مرة أخرى من زوجها عليها الزواج من رجل آخر زواجاً حقيقياً وأن يقع الطلاق. حيث ورد في الآية الكريمة:

﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾[3]

١ البخاري، الشهادات، ٧/ ٢٦٤٥.
٢ المائدة: ٥.
٣ القرة: ٢٣٠.

٤- زواج امرأة هي في عصمة رجل أخر:

حيث ورد في القرآن الكريم بما يلي:

﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ ... ﴾[١]

٥-زواج المرأة أكثر من رجل، وزواج الرجل أكثر من أربع نسوة:

عن كون المرأة متزوجة من رجل تُشكل عقبة أمام زواجها من رجل أخر. في حين سمح الإسلام للرجل من الزواج من أكثر من امرأة واحدة لكن ضمن شروط. لكن منع الإسلام زواج الرجل أكثر من أربعة نساء في نفس الوقت. حيث قال الله سبحانه وتعالى في الآية الكريمة:

﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا﴾[٢]

٦-الجمع بين الأختين أو المرأة وعمتها أو خالتها:

حيث يقول القرآن الكريم ما يلي:

﴿... وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾[٣]

وقد قال الرسول ﷺ:

«لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها»[٤]

موانع الزواج المؤقتة

- اختلاف الدين.
- زواج المعتدة.
- زواج الرجل مطلقته البائن «البينونة الكبرى».
- زواج امرأة هي في عصمة رجل أخر.
- زواج المرأة أكثر من رجل، وزواج الرجل أكثر من أربع نسوة.
- الجمع بين الأختين أو بين المرأة وعمتها أو خالتها.

١ النساء: ٢٤.
٢ النساء: ٣.
٣ النساء: ٢٣.
٤ النسائي، النكاح، ٣٢٩٢.

هـ- عقود الزواج غير الملزمة وصلاحيات الزواج

بعض عقود الزواج حتى وإن أجريت فهو غير ملزم، وهنا تدخل صلاحيات الولي أو البنت. هذه الحالات هي:

١- الزواج الذي يتم بدون علم ولي الأمر:

حيث قال الرسول ﷺ: « لا نكاح إلا بولي»[١]

حيث يعتبر زواج الفتاة من دون إذن ولي أمرها غير ملائمٍ، لأن الفتيات تغلب عليهن العاطفة، فربما انخدعن بمن ليس كفؤاً، ومن الممكن أن تؤدي إلى الندم. وهذا ما ورد بوضوح في الأحاديث.

«أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل»[٢]

«لا تزوّج المرأةُ المرأةَ، ولا تزوج المرأة نفسها»[٣]

لا يجوز على الولي أن يرى نفسه أكثر صلاحية من الفتاة غير المتزوجة بخصوص موضوع الزواج. لأن الزواج مسألة رضا وحب. إذا أرادت وقررت الفتاة أن تتزوج، وأخذت رأي ومشورة العائلة فإن رأي الفتاة يؤخذ بالدرجة الأولى، وبالتالي يجب أن يتم عقد القران. حيث يقول الرسول ﷺ:

«الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها، وإذنها صماتها»[٤]

بينما المرأة الأرملة التي تعرف شخصية وبنية الرجل، يمكنها أن تتزوج بدون حضور ولي أمرها. حيث يقول الرسول ﷺ:

«الأيم أحق بنفسها من وليها...»[٥]

٢- إكراه الآباء على الزواج:

تحدثنا عائشة رضي الله عنها عن معالجة الرسول ﷺ بخصوص فتاة أجبرها ولي أمرها على الزواج بالإكراه كما يلي:

«جاءت فتاة إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله إن أبي زوجني ابن أخيه يرفع بي خسيسته فجعل الأمر إليها، قالت: فإني قد أجزت ما صنع أبي ولكن أردت أن تعلم النساء أن ليس للآباء من الأمر شيء»[٦]

٣- في حال عدم وجود تكافؤ بين البنات والذكور:

يعني التكافؤ أن يكون الزوج ملائماً للزوجة. يبحث التكافؤ فقط في الشروط السليمة التي تتطلب التقوى والاختيار. والتكافؤ مطلوب بالنسبة للرجل من أجل أن يستطيع حماية الزوجة. لا يمكن اعتبار رجل فاسق وذو أخلاق سيئة وغير مرتبط بمبادئ الدين كفؤاً لامرأة عفيفة وفاضلة. وينبغي على الولي أن يحرص على زواج ابنته عندما يجد الرجل الكفء. حيث يقول رسول الله ﷺ:

«ثلاث لا تؤخرها الصلاة إذا آنت والجنازة إذا حضرت والأيم إذا وجدت لها كفئاً»[٧]

١ البخاري، النكاح، ٣٦.
٢ أبو داود، النكاح، ١٩.
٣ ابن ماجه، النكاح، ١٥.
٤ ابن داود، النكاح، ٢٥.
٥ أبو داود، النكاح، ٢٥؛ أحمد بن حنبل، ١، ٣٣٤.
٦ أحمد بن حنبل، ٦، ٣٦٨.
٧ الترمذي، الصلاة، ١٣.

و- الزواج الباطل شرعاً

يعتبر عقد القران الساري هو العقد الذي يتم الإعلان عنه، ولا توجد موانع على الزواج بين رجل مسلم عاقل وباطل وامرأة مسلمة عاقلة وبالغة وبحضور اثنين من الشهود. لكن الزواج المذكور في الأسفل لا يتحقق فيه الزواج الكامل وهنا أولاً يجب إزالة المشاكل حتى يتحقق الزواج الكامل.

الدين أحد الشروط المطلوبة حتى يكون الزواج شرعياً وصالحاً إلا أن الزواج الذي لا يتوافر فيه أحد الشروط يكون «زواجاً فاسقاً» أو «زواجاً باطلاً». وفيما يلي أنواع هذا الزواج:

١- زواج المتعة:

عبارة عن الزواج الذي يتم بين رجل وامرأة لفترة محدودة. وقد كان هذا النكاح مسموحاً في الفترات الأولى من الإسلام بسبب بعض الظروف والصعوبات، ومن ثم أصبح هذا النكاح محرماً إلى يوم القيامة. وقد نقل سبرة بن معبد ﷺ نقلاً عن الرسول الله ﷺ ما يلي: (سمعت رسول الله ﷺ في حجة الوداع ينهى عن نكاح المتعة) [١]

زواج المتعة نوع من الزواج الملغى. في حال قام شخص ما بتقديم عرض زواج إلى امرأة ما وقال لها: "مقابل مال ما ولفترة معينة سوف استفيد منكِ" وإذا قبلت المرأة هذا العرض فإن هذا الزواج يسمى زواج متعة. وقد منع النبي ﷺ زواج المتعة حيث قال:

«يا أيها الناس، إني قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء، وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة، فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيله، ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئا» [٢]

٢-زواج الشغار:

هو نوع من الزواج كان منتشراً في الجاهلية، وهو أن يزوج الرجل وليته (ابنته أو أخته) على أن يزوجه الآخر وليّته ليس بينهما صَدَاق ولا مهر. وهذا النوع من الزواج يعتبر باطلاً.

٣-الزواج مع فتاة مخطوبة:

يعتبر الزواج الذي يتم بين رجل وفتاة مخطوبة لرجل آخر زواجاً باطلاً. إذا مالت وردّت المرأة بالإيجاب على عرض الرجل الأول فإن الزواج الذي تم مع الرجل الثاني يعتبر باطلاً.

٤-زواج المحلل:

وهو الزواج الذي يتم بالاتفاق مع رجل آخر بعد أن يطلق الرجل زوجته للمرة الثالثة وحتى تستطيع المرأة أن تكون من حلاله لا بد أن تتزوج من هذا الرجل. ويعتبر هذا الزواج فاسخاً.

زواج المحلل يتم بعد أن يقوم الرجل بطلاق زوجته ثلاث طلقات، ومن ثم هي تتزوج رجلاً آخر وانتهاء الزواج الثاني إما بالوفاة أو الطلاق وبهذه الطريقة تكون هي حلالاً لزوجها الأول، يدعى هذا الزواج بزواج المحلل. والذين يقومون بزواج المحلل بالاتفاق ملعونون. حيث يقول النبي ﷺ:

«ألا أخبركم بالتيس المستعار»، قالوا: بلى، يا رسول الله، قال: «هو المحلل، لعن الله المحلل، والمحلل له» [٣].

١ البخاري، المغازي، ٣٨.
٢ مسلم، النكاح، ١٢/ ١٤٠٦.
٣ ابن ماجة، النكاح، رقم ١٩٣٦.

ز- المعلومات الواجب معرفتها بخصوص مراسم الزواج وحفل الزفاف

ليس جائزاً في الإسلام أن يتم الزواج سراً بين الرجل والمرأة. حيث حضور الشهود للزواج شرط. وحتى وإن تم عقد الزواج بدون شهود يجب إعلان الزواج قبل الزفاف على مرأى الجميع ويعتبر هذا شرطاً.حيث يقول الله ﷻ في القرآن الكريم:

﴿ ...وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ... ﴾[١]

وأثناء مراسم الزواج يجب على الأطراف قبولهم الزواج من بعضهما البعض. وفي المراسم يتم تثبيت المهر.

من مستحبات الزواج أن يكون كبار العائلة حاضرون، ويتم إلقاء خطبة، والدعاء وينظم وجبة طعام (وليمة).

أهم شرط للزواج الإعلان. ويتم تحقيق هذا الشرط بشكلٍ كبير من خلال مراسم الزواج ووليمة الطعام. ولن يتحقق عقد الزواج «النكاح» الذي يتم بشكلٍ سري وبحضور الشهود ما لم يتم إعلانه على الجميع. حيث يقول رسول الله ﷺ:

«أعلنوا النكاح، ...» [٢]

هذا الحديث يشير إلى أن هناك جانب ديني للنكاح وأنه لا بد من الإشهار به.

وينبغي أن تكون في حفلات الزفاف المتعة والبهجة. حيث يقول رسول الله ﷺ:

«أعلنوا النكاح، واضربوا عليه بالدف واجعلوه في المساجد» [٣]

يجب أن يتم حفل الزفاف والعرس بحيث تجتمع النساء مع بعضهن والرجال مع بعضهم شرطَ الحيلولة دون الاختلاط، وأن تكون المتعة نزيهة ومناسبة لروح الإسلام. ويمكن الاستماع إلى الذكر الإلهي، والقصائد والموسيقا الخفيفة في حفل الزفاف. إلا أن المتعة التي تجلب الذنوب غير محبذة وجائزة.

يجب أن تتم المتعة والإكرام في الأعراس بما يتلاءم ويتوافق مع الشريعة الإسلامية. حيث بيّن ووضح رسول الله ﷺ، بأنه لا يجوز الجلوس على المائدة التي تشرب فيها الخمور كما يلي:

«من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مائدة يشرب عليها الخمر» [٤]

وإذا كنت مضطراً إلى الذهاب إلى حفل زفاف ترتكب فيه الذنوب بوضوح أو كنت لا تعلم من قبل هذه الحالة، يجب عليك أن تحذّر صاحب العرس عندما ترى مراسم العرس وأن تبتعد عن مجلس العرس.

---

١ البقرة: ٢٨٢.
٢ أحمد، مسند، جـ٢٦، ص ٥٣ / ١٦١٣٠.
٣ الترمذي، النكاح، ٦.
٤ أحمد، مسند، جـ٣، ص ٣٣٩ / ١٤٦٩٢.

تدعى وجبة الطعام التي تقدم بسبب العرس بـ "الوليمة". وقد أوصى الرسول ﷺ بتقديم الوليمة في الأعراس. وعندما سمع زواج سيدنا عبد الرحمن بن عوف قال له:

«بارك الله لك، أولم ولو بشاة» [1]

ويجب الابتعاد عن الرياء والسمعة، لأن ذلك يذهب بالأجر، وتعقِبه الحسرة والندامة.

حيث ورد في الحديث الشريف ما يلي:

«الوليمة أول يوم حق والثاني معروف واليوم الثالث سمعة ورياء» [2]

ويجب دعوة الفقراء إلى الطعام.

يجب على المدعو المشاركة في الوليمة في المكان الذي تقام فيه الوليمة. فعن أبي هريرة ﷺ، أنه كان يقول:

«شر الطعام طعام الوليمة، يدعى لها الأغنياء ويترك الفقراء، ومن ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله ﷺ» [3]

وعن عبد الله بن عمر ﷺ، قال: قال النبي ﷺ:

«أجيبوا هذه الدعوة إذا دعيتم لها» [4]

والشخص المدعو إلى أكثر من مكان يجب عليه أن يفضل أقاربه أو جيرانه. وإن تمت إحدى الدعوات من قبل، فلها الأولوية.

١ الترمذي، الوليمة، ١٠٩٤.
٢ أبو داود، الأطعمة، ٣/ ٣٧٤٥.
٣ البخاري، النكاح، ٧٢/ ٥١٧٧.
٤ البخاري، النكاح، ٧١/ ٥١٧٩.

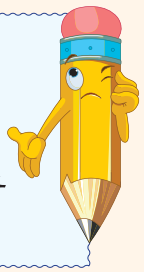

ابحث:

ما هي الشروط المطلوبة حتى يكون الزواج صالحاً؟ حدد الآراء المشتركة بين المذاهب من خلال البحث عن الآراء المختلفة.

ح- المهر

هو المال الذي تستحقه الزوجة ومن في حكمها على الزوج ومن في حكمه بالعقد. والمهر الشرط الأساسي في الزواج.

وكل ما جاز أن يكون ثمناً أو مثمّناً أو أجرة جاز أن يكون مهراً، وليس له حد معين، وأما الشيء اليسير الذي ليس له ثمن فلا يصح جعله مهراً كحبة حنطةٍ وحبة رزٍّ. حيث وردت في الآية الكريمة بما معناها كما يلي:

﴿ ...وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴾[1]

في حين أن أقل مقدار للمهر ربع دينار أو ثلاثة دراهم.

وقد أولى الرسول ﷺ أهمية كبرى لمسألة المهر. وعندما تزوج سيدنا علي ﷺ من السيدة فاطمة الزهراء ﷺ قدم إلى رسول الله ﷺ درعا قيماً يسمى بـ « درع حطيمية» كمهر.[2]

وطلب رجل من النبي ﷺ أن يزوجه امرأة، فقال له: «أعطها ثوباً» قال: لا أجد، قال: «أعطها ولو خاتماً من حديدٍ»، وعندما لم يستطع الصحابي الفقير تأمين هذا، فقال ﷺ: «ما معك من القرآن؟» قال: كذا وكذا، قال: «فقد زوجتكها بما معك من القرآن» [3]

يضمن المهر للمرأة في الأوقات والظروف غير المتوقعة في حال فقدانها أو طلاق زوجها لها دعماً مادياً إلى أن تستطيع أن تنظم حياتها من جديد.

*** مقدار المهر الواجب دفعه للمرأة:**

١- المهر التام:

أ. يحق للمرأة في حالة الزفاف أن تأخذ كامل مهرها. حيث تقول الآية الكريمة ما يلي:

﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴾[4]

ب. في حالة وفاة أحد الزوجين يحق للمرأة أن تأخذ كامل المهر. وإذا كان المتوفي هي المرأة فيعطى المهر إلى ورثتها.

٢- نصف المهر:

يتم دفع نصف المهر إلى المرأة في الزواج الذي تم فيه تحديد المهر إن انتهى الزواج قبل الزفاف. وقد ورد هذا المهر في الآية الكريمة كما يلي:

﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾[5]

وفي حالة تم دفع كامل المهر مسبقاً إلى المرأة يتوجب على المرأة إعادة نصف المبلغ إلى الرجل

٣- المتعة (هدية للزوجة):

أثناء عقد الزواج إن لم يتم تحديد المهر، وإذا توفت المرأة قبل تحديد المهر والزفاف لا يتوجب دفع أي مهر. في هذه الحالة تكتسب المرأة مهر متعة أو إرث.

١ سورة النساء: ٢٠.
٢ النسائي، النكاح، ٧٦.
٣ البخاري، تعلم القرآن، ٥٠٢٩.
٤ النساء: ٢١.
٥ البقرة: ٢٣٧.

﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾[1]

المتعة حسب ما ورد في الآية الكريمة تعني ما يقدمه أو يعطيه الزوج لزوجته المطلقة من مال، وألبسة أو أطعمة.

٤- حالات لا يحتاج فيها إلى مهر:

لا حاجة لدفع المهر أو المتعة من قبل الرجل إذا لم يتحقق عقد النكاح بسبب حدوث الطلاق قبل الدخول أو من قبل القاضي. وأيضا لا تستحق الزوجة المهر إذا انتهت العلاقة الزوجية بين الزوجين بسبب من الزوجة كخروجها من الإسلام قبل الدخول.

---

١ البقرة: ٢٣٦.

نص للقراءة

أسلم، فذاك مهري للزواج منك

لكي تستمر الحياة الزوجية بشكل جميل، ولمدة طويلة وتحقق أهدافها، يجب أن تبنى العلاقة بين الزوجين على أسس سليمة، ويجب أن تكون الروابط الأسرية قوية، وأن تبنى معايير اختيار الزوج على أسس سليمة.

وفي التاريخ الإسلامي امرأة مسلمة، هي أم سليم بنت ملحان خير مثال لنا في هذا الموضوع...

أم سليم، هي أول امرأة اعتنقت الإسلام من أنصار المدينة. كانت متزوجة من مالك بن النضر، ولها ابن منه يدعى أنساً.

عندما اعتنقت أم سليم الإسلام، لم يرض زوجها بإسلامها فتركها وخرج إلى الشام. وبعد فترة جاء خبر وفاته، وكانت لا تزال في ربيع عمرها، فصبرت وهي تنتظر الأجر والمكافأة من الله تعالى.

في هذه الأثناء، تقدم لها في المدينة رجل غني، وسيم، قوي، من أشراف المدينة غير المسلمين يدعى أبا طلحة، وخطبها لنفسه، وكان يعتقد أن أم سليم لا تتردد في قبوله لمكانته في قومه، وشرفه في عشيرته. إلا أن أم سليم قالت له: أما إني فيك لراغبة، وما مثلك يرد، ولكنك رجل كافر تعبد الأصنام، وأنا مسلمة.

يا أبا طلحة: ألست تعلم أن إلهك الذي تعبده خشبة نبتت من الأرض نجرها حبشي بني فلان.

قال: بلى. قالت: أفلا تستحيي، أن تعبد خشبة من نبات الأرض نجرها حبشي بني فلان. لئن أنت أسلمت لم أرد منك صداقاً غيره.

وجاء أبو طلحة من الغد وعرض عليها القناطير المقنطرة من المال مهراً لها ووعدها أنها سوف تعيش في رغد من الحياة وقال: ما ذاك مهرك. قالت: وما مهري. قال: الصفراء والبيضاء.

قالت: فإني والله لا أريد صفراء ولا بيضاء، أريد منك الإسلام.

بعد سماع أبو طلحة هذا الكلام المنطقي والمعبر بدأ يفكر بنفسه بإمعان وقال: حتى أنظر في أمري.

وأخذ يسأل في نفسه: وهل يحترق الرب؟ ألم يصنعوا آلهتهم بأيديهم في الحقيقة؟

فذهب ثم جاء، فقال:

أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله.

وبمجرد سماع أم سليم هذا الكلمات نادت ابنها أنس، قالت يا أنس زوج أبا طلحة.

وطلبت منه أن يدعو الشهود، وتم عقد النكاح وأعلنوا زواجهما.

أراد أبو طلحة أن يضع كل أمواله، تحت تصرف أم سليم، ولكنها رفضت، وأظهرت إخلاصاً يكون مضرب المثال لكل النساء طوال التاريخ وقالت:

يا أبا طلحة! إنني تزوجتك رضى لله تعالى: لا أطلب منك مهراً غير هذا.

أم سليم كانت تعلم، أن دخول أبي طلحة في الإسلام ليس فقط نجاحاً لها، بأنها تزوجت من شخص ذا مكانةٍ عاليةٍ، وكانت تعلم بأنها اكتسبت أجرا ومكافأة من الله تعالى.

وهذا الحديث الشريف للنبي عليه الصلاة والسلام يكفي لما لهذا العمل من أجر:

«... فوالله لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً، خير لك من أن يكون لك حمر النعم»[1]

---

١ البخاري، ٤٢١٠؛ مسلم، ٢٤٠٦.

ط- النفقة (تأمين حق المعيشة لأفراد الأسرة)

النفقة: هي عبارة عن مجموعة المصاريف التي يتحملها الرجل لتغطية مصاريفه ومصاريف من هم تحت مسؤوليته. وتعود مصاريف المرأة، من مأكل ومشرب وملبس، ومسكن، بعد زواجها، إلى الزوج. ويجب على الزوج تأمين المأكل والمشرب والمسكن للزوجة. يقول الله ﷻ:

﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ...﴾[1]

ويشرح الله ﷻ حكمة ذلك في القرآن الكريم على الشكل التالي:

﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ...﴾[2]

ومقدار النفقة، لم يحدد في الدين، ويراعى في تحديدها، الوضع المادي للزوج والزوجة. يقول الله تعالى في القرآن الكريم:

﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللهُ لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾[3]

إن فقر الزوج وعدم قدرته تلبية متطلبات الحياة الزوجية لا يعد سبباً للطلاق. والدليل على ذلك هذه الآية:

﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾[4]

إن نفقة الأطفال تعود للأب أيضاً. وتتضمن النفقة كل ما يحتاجه الأولاد من مأكل وملبس ومسكن. يقول الله تعالى في الآية السادسة من سورة الطلاق:

﴿...فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأْتَمِرُوا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ...﴾[5]

وهنا، تحكم الآية للزوجة، الحق بطلب الأجرة عن الرضاعة، إذا استمرت بإرضاع الطفل بعد انتهاء عدة الطلاق. وهذا يبين، بأن نفقة الأولاد تعود للزوج.

الأب ملزم بالإنفاق على أطفاله الذكور، حتى سن البلوغ. وأيضا الأب ملزم بالإنفاق على ولده، إذا وصل الولد سن البلوغ، وكان الولد غير قادر على العمل، أو معاقاً أو مريضاً. أما الإناث فلا يشترط سن البلوغ فالأب ملزم بالإنفاق عليهن حتى تتزوجن.

١ البقرة: ٢٣٣.
٢ النساء: ٣٤.
٣ الطلاق: ٧.
٤ النور: ٢٣ .
٥ الطلاق: ٦.

وإذا عجز الوالدان عن الإنفاق بسبب الفقر أو المرض، فالأولاد ملزمون برعاية الآباء. كما جاء في الآية الكريمة:

﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾[1]

١ الإسراء: ٢٣.

صندوق المعلومات:

هناك أسباب تفقد المرأة حقها في النفقة، ومن هذه الأسباب:

١. إذا رفضت المرأة دعوة الزوج، لبيت الطاعة، وإذا خرجت من المنزل، دون رضى الزوج، يسقط عن الزوج دفع النفقة.
٢. إذا ارتدت المرأة عن الإسلام يسقط حقها في النفقة.
٣. إذا ارتكبت المرأة جريمة الزنا. أو معصية كانت سبباً للتفرقة، تسقط عن الزوج النفقة.

ي- طاعة الزوجة للزوج، وحدود هذه الطاعة

يجب على الزوجة تلبية طلبات الزوج، وطاعته طالما لم يكن ذلك الطلب محرماً دينياً. ولما سئل رسول الله ﷺ عن خير النساء، فأجاب:

«ألا أخبرك بخير ما يكنز المرء؟ المرأة الصالحة إذا نظر إليها سرته وإذا أمرها أطاعته وإذا غاب عنها حفظته» [1]

إذا كانت الزوجة لا تلبي طلبات الزوج وتمتنع منه وتعرض عنه، على الرغم من حسن معاملة الزوج لها، فعندها يمكن للزوج معاقبة الزوجة، على تصرفاتها. وقد بين الله تعالى ذلك في هذه الآية فقال تعالى:

﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللهُ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا﴾ [2]

فعلى الزوج موعظة زوجته إذا أساءت، فإن لم تنفع الموعظة هجرها في المضجع، فإن لم ينفع الهجر ضربها ضرباً غير مبرح، مع العلم أن النبي ﷺ ما ضرب امرأة ولا خادماً، فالزوج الفطن لا يتوصل به الحال إلى ضرب زوجه ويجب على الزوجة المحافظة على شرف الزوج. حيث قال سيدنا النبي ﷺ في خطبة الوداع:

«... فأما حقكم على نسائكم فلا يوطئن فرشكم من تكرهون، ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون، ألا وحقهن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن وطعامهن» [3]

ولا يجوز للزوج ضرب الزوجة على هواه، ولا يجوز إيذاؤها. ولا يجوز معاقبة الزوجة المطيعة الصالحة لخطأ ارتكبته.[4]

من المبادئ الأساسية في الإسلام:

منع ضرب الإنسان. يقول رسول الله ﷺ:

« لا تضربوهن ولا تقبحوهن» [5]

«ولا تقبح الوجه ولا تضرب» [6]

إن السيدة عائشة ﵂، قالت عن معاملة النبي عليه الصلاة والسلام لأزواجه:

«ما ضرب رسول الله ﷺ شيئا قط، بيده، ولا امرأة ولا خادماً، إلا أن يجاهد في سبيل الله، وما نيل منه شيء قط فينتقم من صاحبه، إلا أن ينتهك شيء من محارم الله فينتقم لله ﷻ» [7]

---

١ أبو داود، الزكاة، ٢٣.
٢ النساء: ٣٤.
٣ المسلم، الحج، ٤٧؛ الترمذي، ١١٦٣.
٤ انظر: النساء، ٣٤.
٥ أبو داود، النكاح، ٤٢.
٦ أبو داود، النكاح، ٤١.
٧ المسلم، الفضائل، ٨٦.

لا يجوز للزوجة رفض طلب جماع الزوج لها، إذا لم يكن هناك عذر يمنعها.

«إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه، فأبت أن تجيء، لعنتها الملائكة حتى تصبح»[١]

لا يجوز للزوجة صوم النوافل إلا بأذن زوجها. لان حقوق الزوج مقدمة على النوافل. وقد قال رسول الله ﷺ:

«لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه ولا تأذن في بيته إلا بإذنه...»[٢]

يجب على الزوجة ألا تخرج من منزلها في الأحوال العادية.فعن عبد الله بن عمر ﷺ قال:

جاءت امرأة إلى النبي ﷺ وقالت: يا رسول الله ما حق الرجل على زوجته؟

فقال رسول الله ﷺ:

«ألا تخرج من بيتها إلا بإذن زوجها.»

قال: يا رسول الله فإن خرجت؟

قال رسول الله ﷺ:

«تلعنها الملائكة حتى ترجع أو تتوب».

قالت: يا سول الله وإن كان زوجها يظلمها؟

قال: وإن كان يظلمها» [٣]

هناك بعض الأمور التي يجوز فيها للزوجة الخروج من المنزل دون رضى الزوج:

- يمكن للزوجة الخروج مع أشخاص أمناء، لتأدية الفرائض كأداء فريضة الحج. ولا يحق للزوج الاعتراض هنا.
- إذا لم يقم الزوج بمساعدة الزوجة في الحصول على الفتاوى والتعاليم الدينية، عندها يحق للزوجة الخروج من المنزل، كل أسبوع للمشاركة في مجالس العلم، وتسأل عن الأمور الفقهية، دون رضا الزوج.
- لا يمكن للزوج أن يمنع الزوجة من زيارة والديها، في نفس البلد مرة كل أسبوع، وكذلك أخوتها، وأخواتها، وأعمامها، وعماتها، وخالاتها وبقية أقاربها، مرة في كل سنة. لكن لا يجوز للزوجة أن تقضي الليلة خارج منزلها. ويمكن للزوجة أن تقضي الليل خارج المنزل، إذا كان أصيب أحد من والديها، بمرض شديد، ولم يكن هناك من يقوم بخدمتهم، حتى ولو لم يأذن الزوج بذلك. ويمكن للزوجة البقاء في منزل والدها والقيام بخدمتهم، ولكن في هذه الحالة يسقط حقها بالنفقة من الزوج.
- لا يمكن للزوج أن تضع عراقيل أمام الزوجة، لزيارة أولادها من زوج سابق.

١ البخاري، بدء الخلق، ٧/ ٥١٩٣.
٢ البخاري، النكاح، ٨٦/ ٥١٩٥.
٣ أبو داود، النكاح، ٤٠.

نص للقراءة

حسن المعاشرة في العائلة:

«حسن تبعل المرأة لزوجها يدخلها الجنة»

أسماءُ بنتُ يزيد بنِ السكن الأنصارية ﷺ وهي المرأة التي أتت إلى النبي ﷺ، وهو في أصحابه. فقالت:

«بأبي أنت وأمي يا رسول الله، أنا وافدة النساءِ إليك، إن الله تعالى بعثك إلى الرجال والنساء كافة، فآمنا بك وبإلهك، وإنا معشر النساء محصوراتٌ مقصورات، قواعدُ بيُوتكم، ومفضى شهواتكم، وحاملاتُ أولادكم، وإنكم معشر الرجال فُضلتم علينا في الجُمع والجماعات، وعيادةِ المرضى، وشهودِ الجنائز، والحجِ بعد الحج، وأفضلُ من ذلك الجهادُ في سبيل الله تعالى إلى أن قالت: وإن الرجل منكم إذا خرج حاجاً أو مجاهداً، حفظنا لكم أموالكم، وغزلنا لكم أثوابكم، وربينا لكم أولادكم، أفلا نشارككم في هذا الأجر؟ »

فالتفت النبي ﷺ إلى أصحابه بوجهه كلِّه ثم قال:

«هل سمعتم بمقالةِ امرأةٍ قط أحسنَ من مسائلها في أمر دينها من هذه المرأة؟»

فقالوا:

«يا رسول الله: ما ظننا أن امرأة تهتدي إلى مثلِ هذا»

فالتفت النبي ﷺ إليها فقال:

«انصرفي أيتها المرأة ، وأعلمي من خلفك من النساء ، أن حسن تبعل إحداكن لزوجها وطلبها مرضاته ، واتباعها موافقته تعدل ذلك كله قال : فأدبرت المرأة وهي تهلل وتكبر استبشارا »[1]

١ مختصر الأحكام للطوسي المستخرج على جامع الترمذي .

ك- الطلاق (نهاية الزواج)

«الديمومة» هي المبدأ الأساسي في العائلة المسلمة. وبما أن الإسلام دين يقوم على تبني حقائق المجتمع، فإنه سمح بالطلاق وجعله مشروعاً، إذا وصلت الأمور إلى حد الحقد والكراهية بين الزوجين.

عند حصول الخلاف في العائلة. فينبغي حل هذا الخلاف بالصلح أولاً، ثم بواسطة القضاة. يقول الله تعالى:

﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾[1]

وإذا لم نصل إلى نتيجة وكانت العائلة تعاني من نزاع مستمر، فالإسلام لا يحتم على الأسرة الاستمرار في حياة ملؤها النكد والبغضاء، بل يسمح بالطلاق.

والطلاق غير مرغوب فيه، كما ورد في بعض الأحاديث، فعن عبد الله بن عمر ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال:

«أبغض الحلال إلى الله تعالى، الطلاق»[2]

لكن مع ذلك يُلجأ إليه عندما يصعب استمرار الحياة الزوجية.

ويجب على الطرفين في حال الطلاق عدم الخشية والخوف من الرزق. تقول الآية الكريمة:

﴿وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ وَكَانَ اللهُ وَاسِعًا حَكِيمًا﴾[3]

*** بعض أسباب الطلاق:**

١. انعدام العفة والضرر بالدين:

للزوج أن يطلق زوجه إذا رآها لا تحافظ على شرفها، ولا تتجمل بالعفاف، أو ترتكب المعاصي والمنكرات، وتترك الفرائض والواجبات، كأن رآها تشرب الخمر، أو لا تصلي ولا تصوم.

٢. انهيار الاتفاق وسوء المعاملة:

يمكن طلب الطلاق، إذا قام أحد الزوجين بتوجيه اتهامات تتعلق بالعزة والشرف والكرامة للآخر، وإجبار الآخر على الإتيان بفعل حرمه الله، أو في حالة عدم الاهتمام بالآخر، دون سبب مهم.

٣. عدم طاعة الزوج:

إذا كانت الزوجة غير مطيعة لزوجها، وغير ملبية لطلب الزوج بالجماع، ومتمردة، وغير راضية عن الزوج بالرغم من إنفاقه عليها، وكذلك في حال إهمال الزوجة لنفسها.

٤. في حال وجود عذر جنسي للزوج:

يمكن للزوجة طلب الطلاق من القاضي، إذا كان الزوج غير قادر على ممارسة العلاقة الجنسية، وكان هناك عذر جسدي يمنعه من الزواج.

---

١ النساء، ٣٥.

٢ أبو داوود، النكاح، الطلاق، ٣/ ٢١٧٨.

٣ النساء: ١٣٠.

٥. عدم تأمين الزوج النفقة:

يجب على الزوج تأمين مصاريف الزوجة، من المأكل، والمشرب، والمسكن. وإذا كان الزوج قادراً، ويملك إمكانات مادية، ولكنه لا يهتم بزوجته، ويتركها عرضة للجوع والفقر، يجوز للزوجة عند ذلك طلب النفقة، من الزوج أولاً، وإذا كان ذلك غير ممكن، فعند ذلك يحق لها طلب الطلاق.

أما إذا كان الزوج فقيراً فالأفضل للزوجة أن تكون صبورةً.

قال الله تعالى:

﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللهُ لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾[1]

ولكن إذا كان غير قادرٍ على تأمين النفقة فيحق للزوجة أن ترفع دعوى الطلاق.

* أنواع الطلاق:

يحق للرجل المتزوج، أن يطلق زوجته مرتين، وأما في المرة الثالثة فيكون الطلاق نهائياً:

﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ...﴾[2]

تكون الزوجة عاطفية أكثر من الزوج، وبما أن الزوج يدفع المهر، ويؤمن النفقة، ويكون أكثر عقلانية في تقييم المشاكل...إلخ. فلذا أعطي الزوج حق الطلاق. ولكن تم اتخاذ بعض التدابير التي تمنع من استخدام الزوج لهذا الحق، بنية الإضرار بالزوجة.

ومن الممكن والجائز للزوج أن يمنح الزوجة حق الطلاق، أثناء عقد النكاح أو بعده. ويسمى هذا «**تقاسم الطلاق**». وعندما يعطى للزوجة حق الطلاق، يمكن تحديد المدة على نحو «بإمكانك أن تطلقي نفسك خلال عشرة أيام» أو أن لا تحدده «بإمكانك أن تطلقي نفسك متى ما شئت» بهذه الأقوال. في هذه الحالة تمسك الزوجة حق الطلاق بيدها ويطلق نفسها متى ما شاءت.

١ – الطلاق الذي يوافق السنة والذي لا يوافقها:

ينقسم الطلاق، بموجب الأسس التي بني عليها في القرآن والسنة، إلى طلاق سني وبدعي.

١ الطلاق، ٧.

٢ البقرة: ٢٢٩

أنواع الطلاق

- الطلاق الذي يوافق السنة والذي لا يوافقها
  - الطلاق السني
  - الطلاق البدعة
- الطلاق الذي يسمح بالرجوع والذي لا يسمح بالروج بدون نكاح
  - الطلاق الرجعي
  - الطلاق البائن
- التفريق
  - المخالعة
  - الإيلاء

أ- **الطلاق السني (الطلاق المبني على السنة):** هو الطلاق الذي يوافق السنة، ويكون بطلقة واحدة، في طهر لم يجامعها فيه.

ب- **الطلاق البدعة (الطلاق غير الموافق للسنة):** هو الطلاق أثناء الحيض، والطلاق لمرة واحدة، بعد العلاقة الجنسية، والطلاق لعدة مرات، في مجلس واحد، هو مثال للطلاق البدعي. وهذا النوع من الطلاق يعتبر طلاقا صحيحا على الرغم مخالفته للسنة.

٢- الطلاق الذي يسمح بالرجوع والذي لا يسمح بالرجوع بدون نكاح:

ينقسم الطلاق، بموجب الأسباب التي تؤدي إليه، إلى طلاق قطعي وغير قطعي. والطلاق الرجعي هو (الذي يسمح بالرجوع خلال فترة العدة) والبائن هو (الذي يؤدي إلى طلاق قطعي).

أ- **الطلاق الرجعي** (الطلاق الذي يسمح بالرجوع خلال فترة العدة): هو الطلاق الذي يعطي للزوج الحق بالرجوع إلى زوجته، دون الحاجة إلى عقد جديد، وبالإرادة المنفردة.

ويولد من الطلاق الرجعي الأحكام التالية:

١. تبقى الرابطة الزوجية، حتى النهاية. ويجوز للمرأة المطلقة بطلاق رجعي، أن تبقى في بيت الزوجية. ولا تحتاج الزوجة إلى الحجاب. ومن الأفضل، أن تهتم الزوجة بجمالها في هذه الفترة، لاستمرار الحياة الزوجية.

٢. يحق للزوج النادم، الرجوع عن الطلاق، خلال هذه المدة، وبدون عقد جديد، حتى ولو كانت الزوجة غير راضية. وفي الطلاق الرجعي، إذا لم يرجع الزوج عن الطلاق، خلال فترة ثلاثة حيضات كاملات، يعتبر الطلاق بائناً.

٣. إذا توفي أحد الزوجين خلال فترة الطلاق الرجعي، يحق للآخر أن يرث من المتوفي.

٤. يقل عدد الطلاق. إذا طلق الزوج زوجته طلاقاً رجعياً مرتين ويبقى للزوج حق في الطلاق، لمرة واحدة.

إن الإسلام لا يرغب في إنهاء وانهدام بيت الزوجية، وإنما أخذ استمرار العلاقة الزوجية أساساً، ووضع تسهيلات هامة لاستمرار تماسك الأسرة، ففي الطلاق الرجعي يدفع الزوج النفقة لزوجه، وتسكن في بيته، ومتى شاء الزوج راجعها ما دامت العدة باقيةً.

ب - **الطلاق البائن** (الطلاق الذي ينهي العلاقة الزوجية): يسمى الطلاق الذي ينهي العلاقة الزوجية، ولا يسمح بالرجوع إلا بعقد نكاح جديد «طلاقاً بائناً». وخلال فترة الطلاق البائن، لا يجوز للزوج القرب من الزوجة، لأن الرابطة الزوجية بينهما تكون منفصلة.

ويولد من الطلاق البائن (البينونة الكبرى) الأحكام التالية:

١. بمجرد الطلاق تنتهي الرابطة الزوجية. ولا يجوز للزوجة أن تخرج أمام الزوج بدون حجاب.

٢. يمكن للزوجة أن تبقى في قسم من بيت الزوجية، خلال فترة العدة، وتستفيد من النفقة إذا كانت حاملاً، أما إذا كانت غير حامل، فلا يحق لها ذلك.

٣. لا يوجد ميراث بين الزوجين.

ويسمى أيضاً، الطلاق الذي ينهي للزوج حقه بالطلاق مرة أخرى، ولا يسمح للزوج بالرجوع إلى زوجته إلا بعد أن ينكحها غيره بالطلاق البائن

(بينونة كبرى). والطلاق البائن بينونة كبرى، يأتي بعد تطليق الزوجة مرتين، ويعتبر في المرة الثالثة طلاقا قطعيا، لا رجوع فيه. ولا فرق في أن يكون الطلاق رجعي أو بائن في المرة الأولى والثانية.

والنية مهمة في الطلاق. عن عكرمة مولى ابن عباس، عن ابن عباس ﷺ قال:

طلق عبد يزيد أبو ركانة، وإخوته أم ركانة، ونكح امرأة من مزينة، فجاءت النبي ﷺ، فقالت: ما يغني عني إلا كما تغني هذه الشعرة، لشعرة أخذتها من رأسها، ففرق بيني وبينه، فأخذت النبي ﷺ حمية، فدعا بركانة، وإخوته، ثم قال لجلسائه: «أترون فلانا يشبه منه كذا وكذا؟، من عبد يزيد، وفلانا يشبه منه كذا وكذا؟» قالوا: نعم، قال النبي ﷺ لعبد يزيد: «طلقها» ففعل، ثم قال: «راجع امرأتك أم ركانة وإخوته؟» قال: إني طلقتها ثلاثا يا رسول الله، قال: «قد علمت راجعها» وتلا: ﴿يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن﴾[الطلاق: ١] وعاد أبو ركانة إلى زوجته.[1]

ويعتبر الطلاق الأكثر من ثلاثة مرات، ثلاثة طلقات. فعندما جاء رجل إلى ابن عباس ﷺ وقال: إني طلقت امرأتي مائة تطليقة فماذا ترى علي؟ فقال له ابن عباس: «طلقت منك لثلاث، وسبع وتسعون اتخذت بها آيات الله هزوا»[2]

٣- التفريق (إنهاء العلاقة الزوجية بقرار من القاضي):

بموجب الأحكام الإسلامية، يمكن للزوجين مراجعة المحكمة. ويجوز للقاضي إنهاء العلاقة الزوجية إذا رأى ضرورة في ذلك. ويجوز مراجعة المحكمة في الأحوال التالية:

أ- في حال المعاملة السيئة من الزوج.

ب- في حال غياب الزوج أو حبسه لمدة طويلة، أو وجود نقص جسدي مهم في الزوج يؤثر على حالته الجنسية، أو في حال ظهور مانع ديني بين الزوجين، يكون مانعاً لاستمرار العلاقة الزوجية.

ت- في حال اعتراض الولي، عندما يكون المهر أقل من المهر المثل، أو في حال عدم وجود التكافؤ بين الزوجين، ويحق للقاصر إذا كان متزوجاً قبل البلوغ، وكذلك العاقل بعد جنون، يحق له مراجعة المحكمة وطلب التفريق.

ث- في حال إذا قام أحد الزوجين، بتقبيل أحد المحارم، أو معانقتها بشكل شهواني، يحق للطرف الآخر بطلب الطلاق من القاضي بعد شرح الأمر.

ج- في حال، إذا اتهم أحد الزوجين الأخر بالزنا، ولم يستطيع إثباته بأربعة شهود، يتشكل هيئة خاصة من المحكمة، ويوجه اليمين إلى الطرفين ويطلب الطلاق من القاضي ويسمى هذه الطريقة (باللعان).

١ أبو داود، الطلاق، ٢١٩٦؛ أحمد، مسند، ١٠.
٢ موطأ مالك، الطلاق، ١

٤- المخالعة (الطلاق مقابل بدل تدفعه الزوجة):

المخالعة: هي اتفاق بين الزوجين لإنهاء العلاقة الزوجية، مقابل بدل تدفعه الزوجة للزوج. وطريقة المخالعة، تكون من طرف الزوجة في حال وصول العلاقة الزوجية إلى أسوء حالتها. عندما تطلب الزوجة الطلاق، ولكن الزوج لأسباب عدة لا ينطق بالطلاق، عندها يحق للزوجة الاتفاق مع الزوج لإنهاء العلاقة الزوجية، مقابل تخليها عن حقوقها، في المهر والنفقة، أو مقابل بدل مالي تدفعه له. ويجوز للزوج أن يخالع زوجته مقابل تغطية الزوجة مصاريف الأولاد حتى عمر معين. ويعتبر الطلاق بالمخالعة، طلاقاً بائناً (قطعياً) لا رجوع فيه.

٥- الإيلاء:

الإيلاء: هو حلف الرجل يميناً، بعدم اقترابه من الزوجة لمدة أربعة شهور أو أكثر. أو تعليق الاقتراب من الزوجة بشرط. تقول الآية الكريمة:

﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (٢٢٦) وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (٢٢٧)﴾[١]

وفي حالة الإيلاء، تم تشجيع الأزواج على الرجوع عن الإيلاء واستمرار حياتهم الزوجية:

﴿فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[٢]

وتقول عائشة ﵂:«آلى رسول الله ﷺ من نسائه، وحرم على نفسه ما أحل الله له، ثم عاد إلى ما أحل الله له وكفر عن يمينه.»[٣]

ويمكن دفع كفارة اليمين في نهاية فترة الإيلاء والرجوع عن الطلاق، وعندها يعتبر طلاقاً واحداً.

وتبدأ المدة في الإيلاء من تاريخ حلف الزوج اليمين، بعدم اقترابه من الزوجة. ويقع الإيلاء بقوله مثلاً «والله لا أقربك سنةً» وإذا لم يرجع الزوج إلى زوجته خلال فترة أربعة شهور، تأمر المحكمة الزوج بحسم أموره. فإذا لم يحسم الزوج الأمر، تقرر المحكمة بإنهاء العلاقة الزوجية.

*** الحالات الخاصة في الطلاق:**

أ- الإشهاد في الطلاق:

يقول الله في القرآن الكريم:

﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لله ذَلِكُمْ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِالله وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾[٤]

ب- الطلاق الهزلي (غير جدي):

لا هزل في الزواج والطلاق، فالهزل يحمل محمل الجد، إن المرأة يغلب على طبعها العاطفة، فينبغي أن تصان هذه العاطفة عن كل ما يؤثر فيها من لفظ طلاق ونحوه ولو كان على جهة المزاح، عن أبي هريرة ﵁ عن رسول الله ﷺ قال:

«ثلاث جدهن جد، وهزلهن جد: النكاح، والطلاق، والرجعة»[٥]

١ البقرة، ٢٢٦.
٢ البقرة، ٢٢٦.
٣ البخاري، الطلاق، ٢١.
٤ الطلاق، ٢.
٥ أبو داوود، الطلاق، ٩/ ٢١٩٤.

ل- العدة وأحكامها

العدة، هي المدة الشرعية التي حددها الله تعالى في القرآن الكريم بسبب انتهاء العلاقة الزوجية ولا يجوز المعتدة الزواج من جديد إلا بعد انتهاء العدة. وتختلف مدة العدة من وضع لآخر:

أ- العدة بعد وفاة الزوج: مدتها أربعة شهور وعشرة أيام، إذا لم تكن الزوجة حاملاً.

ب- عدة المرأة الحامل: يقول الله تعالى:

﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾[1]

ويروى أن امرأة من أسلم يقال لها سبيعة، كانت تحت زوجها، توفي عنها وهي حبلى، فخطبها أبو السنابل بن بعكك، فأبت أن تنكحه، فقال:

«والله ما يصلح أن تنكحيه حتى تعتدي آخر الأجلين»، فمكثت قريبا من عشر ليال، ثم جاءت النبي ﷺ فقال: «انكحي»[2]

وذلك أنها وضعت حملها بعد وفاة زوجها بمدة يسيرة، وبعد ولادتها خطبها أبو السنابل.

ج- عدة المطلقة المدخول بها:

﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ...﴾[3]

ثلاثة قروء، أي ثلاثة أطهارٍ، فإن طلقها في طهر لم يجامعها فيه انتظرت طهرين كاملين بعده، ثم تنتهي عدتها، وإن طلقها في طهر جامعها فيه انتظرت بعده ثلاثة أطهار كاملة، ثم تنتهي عدتها.

د- المطلقة الغير مدخول بها: لا عدة لها، قال تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا فَمَتِّعُوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾[4].

هـ- عدة المرأة الآيسة: عدة المرأة المنقطعة عنها الحيض ثلاثة أشهر.

و- عدة النسوة اللاتي لا يحضن: إذا كانت المرأة في سن الحيض، ولكنها لا تحيض، فعدتها ثلاثة أشهر.

و- عدة المرأة الغائب عنها زوجها: لكي تتزوج المرأة الغائب عنها زوجها، تنتظر أربعة أعوام، ومن ثم تدخل في عدة، مدتها أربعة شهور وعشرة أيام. وإذا غاب الزوج في الحرب، يحق للزوجة مراجعة المحكمة بعد مرور عام على رجوع رفاقه، وتطلب إنهاء العلاقة الزوجية. ورجوع الزوج الأول بعد الزواج لا يفسخ العقد الثاني.

حقوق وواجبات المرأة المعتدة:

أ- حق النفقة: للمرأة المطلقة بطلاق رجعي حق النفقة في المأكل، الملبس، والمسكن طوال مدة العدة.

ب- حق تأمين المسكن: للمرأة المطلقة بطلاق رجعي، أو بائن، حق في الجلوس في بيت الزوج طوال مدة العدة، لكن المرأة البائن تحتجب من زوجها، ولا تخلو به.

---

١ الطلاق، ٤.
٢ البخاري، الطلاق، ٣٩/ ٥٣١٨.
٣ البقرة، ٢٢٨.
٤ الأحزاب، ٤٩.

ج- الحد من حرية الزينة والسياحة: لا يحل للمعتدة أن تتجمل أبداً، ولا تخرج من بيتها مدة العدة إلا لحاجة، ولا يوجد عائق، أمام المرأة المتوفي زوجها، في الخروج من المنزل لتأمين معيشتها. ولكن لا يجوز لها أن تقضي الليلة خارج منزلها.

د- منع الخطبة والزواج: لا يجوز للمرأة المطلقة، أو المتوفي زوجها أن تخطب أو تتزوج خلال مدة العدة. ولا فرق إذا كان الطلاق رجعياً أو بائناً. يقول الله تعالى في الآية التالية:

﴿... وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ... ﴾[1]

١ البقرة ٢٣٥.

م- الحضانة (تحمل مسؤولية العناية بالأطفال)

الحضانة: هي العناية بشخص يحتاج إلى العناية. وغاية الحضانة هي: وضع كل من لا يستطيع الاعتناء نفسه تحت حماية شخص معين يكون مسؤولاً عن عنايته وتربيته. وللزوجين حق في رؤية الأطفال حتى ولو تفرقوا ولا يجوز عرقلة هذا الحق من قبل طرف آخر.

واتفقت الآراء حول موضوع حق الأم بتولي مسؤولية الحضانة وتربية الأطفال أكثر من الأب. ويروى أن امرأة قالت: يا رسول الله، إن ابني هذا كان بطني له وعاء، وثدي له سقاء، وحجري له حواء، وإن أباه طلقني، وأراد أن ينتزعه مني، فقال لها رسول الله ﷺ:

«أنت أحق به ما لم تنكحي»[2]

ويجوز للزوجة المطلقة أن تطلب بعد انتهاء من العدة إذا استمرت الرضاعة والعناية بالطفل أجرة على الرضاعة، والعناية، ويحق لها أن تطلب النفقة من زوجها على المأكل، والمشرب، والملبس ومصاريف الغسيل وغيرها.

ويعود حق الحضانة إلى النساء اللواتي يستطعن تحمل مسؤوليتها، فهي حق لهم. فالأم أولاً، وإذا لم توجد، أو إذا كانت غير أهل للحضانة، فالجدة من الأم. وإذا لم توجد، فالخالة. ومن ثم الجدة من الأب ومن ثم الأخت والعمة.

وإذا قامت الأم أو غيرها بالحضانة فمن حق الأب زيارة أبنائه والتواصل معهم، وكذا من حق الأم زيارة أبنائها الذين ليسوا في حضانتها والتواصل معهم.

٢ أبو داود، الطلاق، ٣٥/ ٢٢٧٦.

أبحاث تقويمية

١. اشرح أهمية ومكانة العائلة في المجتمع.
٢. اكتب فوائد الزواج على شكل مواد.
٣. تكلم عن أهمية تربية الأولاد في العائلة.
٤. أعط أربعة أمثلة من القرآن والحديث تخص الزواج.
٥. ما هي شروط صحة النكاح؟
٦. من هم الذين لا يجوز لكل من الرجل و المرأة الزواج منه؟
٧. ما هي حقوق ومسؤوليات الزواج؟ اشرحها.
٨. تكلم عما تعرفه عن المهر.
٩. لماذا يتحمل الرجل مسؤولية النفقة؟
١٠. ما هي أنواع الطلاق؟
١١. ما هي العدة؟ اشرحها.
١٢. لمن تعطى حق الحضانة؟ ولماذا؟

أسئلة التوصيل

١	الطلاق الرجعي		الطلاق الذي تحرم به على زوجها الأول إلا بعد زواج غيره.
٢	الطلاق البدعي		الطلاق الموافق للسنة.
٣	التفويض في الطلاق		نوع من الطلاق الذي يسمح فيه بالرجوع بدون نكاح.
٤	الطلاق البائن		إعطاء الزوجة الحق في الطلاق عند الزواج.
٥	الطلاق السني		الطلاق الذي لا يوافق السنة.

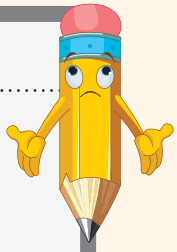

ضع صح أمام العبارة الصحيحة، وخطأ أمام العبارة الخطأ:

١. يسمح الإسلام للرجل الزواج بأربعة زوجات بشرط تحقيق العدالة بين الزوجات، ويشجع على الزواج بواحدة. ( )

٢. بما أن الرجل صاحب السلطان في المنزل لا يجوز له أن يمازح الزوجة ولا يمكن أن يكون صديقاً معها. ( )

٣. كل طفل يولد وفطرته الإسلام. ( )

٤. يثاب على الزواج باعتباره وسيلة لإشباع الرغبات الجنسية بطريق الحلال. ( )

٥. يجوز خروج الرجل والمرأة معاً إذا كانت هناك نية في الزواج. ( )

٦. يحرم على الرجل الزواج ممن تبناه. ( )

٧. يجوز للرجل الزواج من ابنة زوجته المتوفية (ابنتها من زوجها السابق). ( )

٨. تثبت الأخوة من الرضاعة بشهادة امرأتين. ( )

٩. يجوز لأي شخص الزواج من أخوات وعمات زوج الأم من الرضاعة. ( )

١٠. لا يجوز للرجل المسلم أو المرأة المسلمة الزواج من أه الشرك. ( )

١١. يمكن لولي الفتاة الاعتراض على زواج ابنته من رجل غير كفء من الناحية الأخلاقية. ( )

١٢. يمكن للمرأة الزواج من رجل لمدة محدودة بنكاح المتعة. ولا يوجد في الدين ما يمنع ذلك. ( )

١٣. يكون الزواج صحيحاً إذا ردد الطرفان عبارات القبول والإيجاب، أمام الشهود. ( )

١٤. أكثر مقدار المهر ٢٠٠ درهم. ( )

١٥. يجب على الزوجة أن تستأذن زوجها في صوم النوافل. ( )

أسئلة الخيارات المتعددة

١. **أي من المعلومات أدناه صحيحة في الزواج؟**

أ. يمكن للرجل المسلم أن يتزوج من فتاة مشركة.

ب. يمكن للرجل المسلم أن يتزوج من فتاة كتابية.

ج. يمكن للمرأة المسلمة الزواج من رجل مشرك.

د. يمكن للمرأة المسلمة الزواج من رجل كتابي.

٢. **بماذا أجاب رسول الله ﷺ، عندما سئل من هو صاحب الحق بالعيش الكريم والمعاملة الحسنة؟**

أ. الأولاد.

ب. الآباء.

ج. الزوجة.

د. الأمهات.

٣. **ما هو أفضل ميراث يتركه الأب؟**

أ. المنزل، السيارة.

ب. الدولة.

ج. الأخلاق الجميلة.

د. القناعة.

٤. **ذكر في الحديث الشريف أن ابن آدم عندما يموت يغلق كتاب أعماله إلا من ثلاث. أي المعلومات المذكورة أدناه ليست من تلك الأعمال؟**

أ. العمل الصالح.

ب. الصدقة الجارية.

ج. الولد الصالح.

د. اللوحات في المقبرة.

٥. **ما هو المناسب للخطيبين القيام به؟**

أ. التجول جنباً إلى جنب مع مسك اليدين.

ب. النظر إلى الوجه واليدين.

ج. الخلوة في مكان لا يوجد فيه أحد.

د. الاحتضان في بيئة رومانسية.

٦. **أي مما يلي يمكن للمرأة أن تتزوج به؟**

أ. ابن الأخت.

ب. ابن أخ الزوج.

ج. أب الزوج.

د. الرجل المتزوج من عمتها.

أسئلة الخيارات المتعددة

٧. **يشترط في قرابة الرضاعة أن يكون مقدار الحليب المرضّع محدداً وأن يكون عمر الرضيع معيناً بسن. أي من المعلومات التالية يعتبر كافياً لتحقيق قرابة الرضاعة؟**

أ. إذا كانت خلال عامين وبرضعة واحدة مشبعة.

ب. إذا كانت خلال عام وبخمس رضعات مشبعات.

ج. إذا كانت خلال عامين وبخمس رضعات لا يشترط فيها الإشباع.

د. إذا كانت خلال عام وبخمس رضعات لا يشترط فيها الإشباع.

٨. **أي المعلومات أدناه ليست من الموانع المؤقتة للزواج؟؟**

أ. الموانع المرتبطة بالعدة.

ب. المانع المرتبط بزواج المرأة من الغير.

ج. المانع الناتج عن ثلاث طلقات.

د. المانع الناتج عن قرابة المصاهرة.

٩. **هناك حقوق معنية للولي والفتاة في الزواج. أي من المعلومات الآتية في هذا الموضوع خاطئة؟**

أ. ليس من المناسب زواج الفتاة دون إذن وليها.

ب. يمكن للولي إرغام الفتاة للزواج.

ج. يمكن للأرملة، أن تزوج نفسها دون إذن وليها.

د. يمكن الاعتراض على الزواج إذا كان الزوج غير كفء.

١٠. **ما هو نوع الزواج المسموح به؟**

أ. النكاح الرسمي.

ب. نكاح المتعة.

ج. نكاح المُحْرِمَة.

د. نكاح الشغار.

١١. **إذا انتهى الزواج قبل الدخول (الزفاف) بطلاق ماذا يحق للزوجة؟**

أ. كامل المهر.

ب. نصف المهر.

ج. المتعة (هدية ترضية).

د. لا تأخذ شيئاً من المهر.

الكلمات المتقاطعة

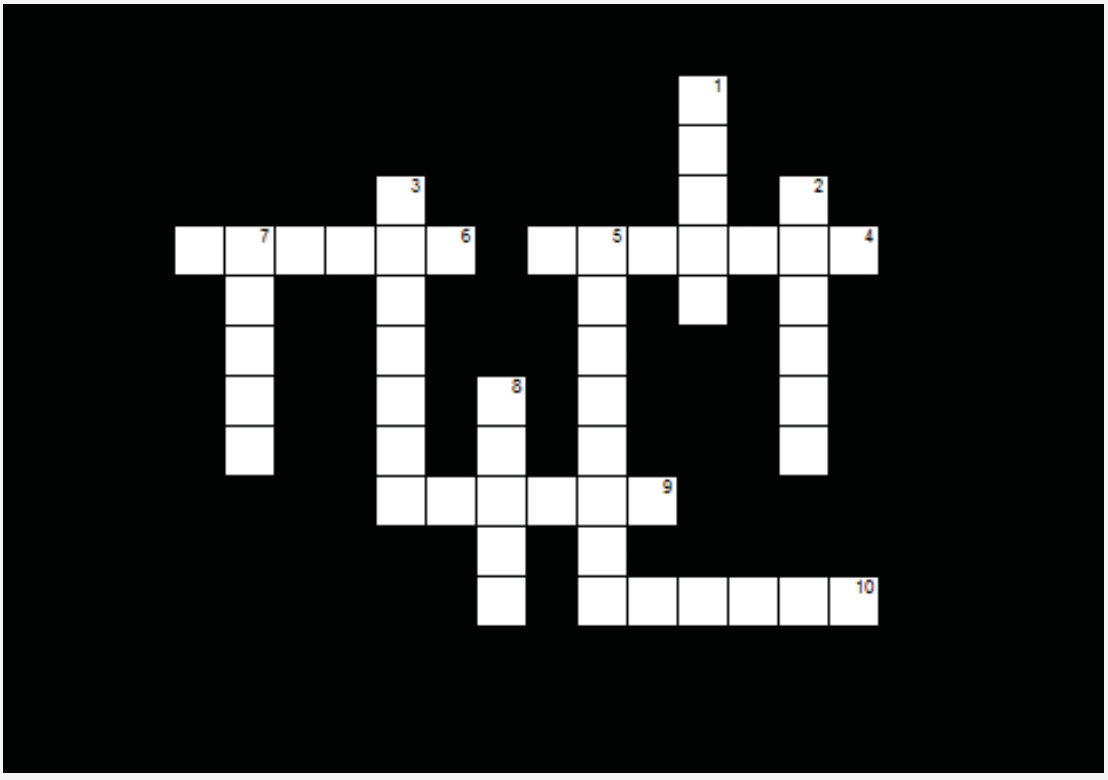

←

١. إنهاء الزواج بقرار من الحاكم.

٢. الأشياء الضرورية من أجل العيش.

٣. مصطلح فقهي يعني تربية الولد ورعايته وتحمل مسؤولية العناية به.

٥. إعطاء المرأة مقدارًا من المال لزوجها وشرائها لفسخ النكاح وافتراقها.

٧. المدة التي تنتظرها الزوجة بعد طلاقها إن أرادت الزواج مرة أخرى.

٨. النظر في مناسبة الرجل للمرأة من أجل ضمان دوام الزواج.

↓

٤. قَسَم الرجل أنه لن يقرب زوجته أربعة شهور أو أكثر، أو ربط ذلك بحِمل أو عبادة مثل الحج إن اقترب منها.

٦. الشيء الذي يقوم به الرجل والمرأة من أجل إقامة الزواج.

٩. التأقلم، والخضوع، وتنفيذ الأمر.

١٠. الخطوة الأولى من أجل زواج اثنين يحبان بعضهما أو للزواج الذي ترتِّبه الأسرتان.

الوحدة الرابعة

الحياة التجارية في الإسلام

مواضيع الوحدة:

أ. الأهمية التي قدّمها الإسلام للتجارة والعمل.
ب. المقاييس الدينية في موضوع طلب الرزق.
ج. حقوق ومسؤوليات العمّال.
د. الأمور المنهي عنها في التجارة.

الأبحاث التحضيرية

١. ماذا تفهم من مفهوم أخلاق التجارة؟ ابحث في الأقسام الخاصة بأخلاق نبيِّنا في التجارة في كتب السيرة.
٢. إقرأ الآيات المذكورة التي تتحدث عن التجارة في القرآن الكريم.
٣. قم بزيارة شركة تجارية في مدينتك واجمع معلومات عن الشركة وأعمالها.
٤. هل في الإسلام حدود للربح؟ ابحث.
٥. ما هي أضرار من يتاجر ويطمع بالربح الذي لا حد له على الفرد والمجتمع؟ اِسأل التجار. ابحث.
٦. ما هي الأخطاء التي يرتكبها الناس في حياتهم التجارية في هذه الأيام؟ وما هي الأمور التي يحرِّم الإسلام التجارة فيها؟ ابحث.
٧. ناقش النتائج التي تنجم عن انتشار التجارة التي يخالطها الكذب والحيلة في حياتنا التي تتصف بالعولمة؟
٨. ناقش ماذا تفعل إن وجدت مالًا؟

أ- الأهمية التي قدمها الإسلام للتجارة والعمل

لقد حث دين الإسلام الناس على العمل والكسب وفقاً لإمكانياتهم وقدراتهم، كما أمر بالصرف قدْر الحاجة. فقد قال تعالى:

﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلُولا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾[1]

والمقصود من قوله فامشوا في مناكبها: البحث عن النِّعم المفيدة وإخراجها للناس.

ووفقاً للفقه الإسلامي أنه من الفرض عمل الإنسان وكسبه ما يكفي لنفقته ونفقة عائلته وكذا قضاء ديونه. أما الكسب لمساعدة الفقراء والتصدق على الأقارب فهو مستحب. وأما العمل لأجل الحصول على حياة مرفهة فهو مباح.

وأما الكسب للرياء والسمعة، ومنافسة الآخرين، والترفه بالملذات المحرمة والطغيان بهذه الأموال، فهذا الكسب حتى ولو كان من طرق الحلال فهو حرام حتماً.

كما أن الدعم المادي في النزاعات ضد الكفر والسعي في كسب الأموال الكثيرة لإنفاقها بإخلاص في سبيل الله تعالى فهو من أجلِّ العبادات. فالمرء الذي يعمل ويكسب لهذا الهدف هو في عبادة دائماً.

والعمل وِفق دين الإسلام هو الطريق الحقيقي والطبيعي للكسب. فقد قال النبي عليه الصلاة والسلام في الحث على العمل والمكاسب:

« إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ وَإِنَّ وَلَدَهُ مِنْ كَسْبِهِ»[2]

وعندما سُئِلَ النبي ﷺ عن أفضل الكسب، قال:

«بَيْعٌ مَبْرُورٌ، وَعَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ»[3]

وقد نهى ديننا عن القعود عن العمل. فقد قال رسول الله ﷺ:

« إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُؤْمِنَ الْمُحْتَرِف»[4]

١ الملك: ١٥.

٢ ابن ماجه، التجارة، ١/ ٢١٣٧.

٣ أحمد، مسند، ١٥٨٣٦.

٤ البيهقي، شعب الإيمان، ١٢٣٦.

وجاء في حديث آخر:

«وَلاَ تَحْقِرَنَّ شَيْئًا مِنَ الْمَعْرُوفِ وَأَنْ تُكَلِّمَ أَخَاكَ وَأَنْتَ مُنْبَسِطٌ إِلَيْهِ وَجْهُكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنَ الْمَعْرُوفِ،...»[١]

وفي حديث آخر:

«...وَإِفْرَاغُكَ مِنْ دَلْوِكَ فِي دَلْوِ أَخِيكَ لَكَ صَدَقَةٌ»[٢]

كما نهى الإسلام سؤال المرء إذا كان قادراً على الكسب. يقول رسول الله عليه الصلاة و السلام:

«لأَنْ يَحْتَطِبَ أَحَدُكُمْ حُزْمَةً عَلَى ظَهْرِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ أَحَدًا فَيُعْطِيَهُ أَوْ يَمْنَعَهُ»[٣]

والتجارة؛ هي مبادلة سلعة ذات قيمة بسلعة قيّمة أخرى أو مال. وليس الهدف الذي يقصده ديننا من التجارة كسب المال والإكثار منه، وإنما الهدف تأمين الأشياء المفيدة لتلبية حاجات الناس، وبهذه الوسيلة يتم تأمين كسب مشروع طبيعي.

و وحرم الإسلام الكسب المضر بالآخرين وأحل التجارة، فقال تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْباطِلِ إِلاَّ أَنْ تَكُونَ تِجارَةً عَنْ تَراضٍ مِنْكُمْ وَلا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللهَ كانَ بِكُمْ رَحِيماً (٩٢) وَمَنْ يَفْعَلْ ذلِكَ عُدْواناً وَظُلْماً فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكانَ ذلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيراً (٠٣)﴾[٤]

عمل النبي عليه الصلاة والسلام بالتجارة أيضاً.

وهكذا علّم أصحابه الكرام الطرق المباحة في التجارة بتطبيقه لها. ، وما يترتب عليها من اقتراض ورهن وشركة ومضاربة وسفر.

١ أبو داود، اللباس، ٢٧/ ٤٠٨٤.
٢ الترمذي، صنائع المعروف، ٣٦/ ١٩٥٦.
٣ البخاري، المساقاة، ١٤؛ البيوع، ١٥.
٤ النساء: ٢٩-٣٠.

صندوق المعلومات:

هناك خصائص لا بد من وجودها في الكسب المشروع منها:

١. قبول كل من البائع والمشتري.
٢. النية الحسنة والإخلاص المتبادل.
٣. عدم إيقاع الضرر بأحد طرفي التجارة أو بأي طرف آخر.

نص للقراءة

الأيادي البيضاء (المنصورة)

السنة التاسعة من الهجرة عاد النبي ﷺ من غزوة تبوك، وخرج أهل المدينة لاستقباله ومن معه من المسلمين، والسعادة تغمرهم.

وممن خرج لاستقباله معاذ بن جبل ﷺ وكان قد تخلف عن غزوة تبوك لعذر ما.

وصافح رسول الله ﷺ المسلمين الذين جاؤوا لاستقباله واحداً واحداً. و سُرّ بلقائهم.

كما صافح معاذ بن جبل ﷺ، إلا أن يد معاذ كانت مختلفة عن يد غيره، حيث وجد النبي ﷺ فيها خشونة فسأله عن السبب فأخبره أنه من أثر العمل. فقبّلها رسول الله ﷺ وقال:

«هذه يد يحبها الله ورسوله ولا تمسها النار».

هذه الحادثة بشرى عظيمة للمسلمين العاملين الذين يسعون لتأمين رزقهم ورزق عائلاتهم، والشرط الوحيد لنيل هذه البشرى إنما هي اتّباع أوامر الله تعالى في العمل، والانتهاء عما نهى عنه، وأداء العبادات المفروضة. وبهذا تكون الأعمال الدنيوية متوافقة مع رضا المولى جل وعلا ويُثاب عليها.

كما يُشير الحديث التالي عن علو درجة السعي لكسب الحلال وتأمين رزق العائلة عند الله تعالى، فيقول:

«إِنَّ مِنَ الذُّنُوبِ ذُنُوبًا لا تُكَفِّرُهَا الصَّلاةُ وَلا الصِّيَامُ وَلا الْحَجُّ وَلا الْعُمْرَةُ»

قَالُوا: فَمَا يُكَفِّرُهَا يَا رَسُولَ الله؟

قَالَ: «الْهُمُومُ فِي طَلَبِ الْمَعِيشَةِ»[1]

١ حلية الأولياء وطبقات الأسفياء، جـ٦، ص ٣٣٥.

ب- المقاييس الدينية في طلب الرزق

من البديهي أن الإسلام لم يكتف بالحث عل العمل لكسب الرزق، بل وضع له حدوداً. فقد حرّم التجارة بالخمر، والمخدرات، ولحم الخنزير، والأصنام وكذا جميع الأشياء المستهجنة التي نهى الإسلام عن استخدامها.

ولا بد للمسلم الذي يسعى لكسب رزقه عن طريق التجارة أن يعرف جميع الأحكام الشرعية التي وضعها الإسلام للتجارة. كما أن معرفة الأحكام الشرعية للقيام بالبيع والشراء في الحياة اليومية بالشكل الذي يرضي الله ﷻ فرض على كل مسلم. وهناك أمور هامة، ينبغي على المسلم معرفتها إذا أراد أن يسعى في طلب الرزق، منها:

١- بذل قصارى جهده ليكون رزقه حلالاً:

من الأسس التي وضعها الإسلام ليكون الإنسان صاحب مال وملك هي الكسب عن الطريق الحلال. ومنع الكسب عن طريق الغش، والبلاغ الكاذب، والإكراه، واستغلال ضعف الطرف الآخر واستغلال حاجة الآخرين، وضرورتهم المُلحَّة.

كما حرّم الربا الذي يعتبر كسباً دون تعب ودونتعريض رأس المال للخطر، والكسب عن طرق الظلم وعلى رأسها السرقة، وكذا الغصب، والرشوة، الاحتيال بالموازين والمقاييس، والميسر.

بالإضافة إلى ذلك حُرّم العمل أياً كان نوعه في بيع الخمر والمحرمات.

وقد رغّب النبي عليه الصلاة و السلام في الكسب الحلال بقوله:

«أيها الناس، إن الله طيب لا يقبل إلا طيبا، وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين»،

فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا، إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [المؤمنون: ٥١]

وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢]،

ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر، يمد يديه إلى السماء، يا رب، يا رب، ومطعمه حرام، ومشربه حرام، وملبسه حرام، وغذي بالحرام، فأنى يستجاب لذلك؟»[١]

وقوله ﷺ:

«يأتي على الناس زمان، لا يبالي المرء ما أخذ منه، أمن الحلال أم من الحرام»[٢]

المسلمون مضطرون على تأمين رزقهم ورزق عائلتهم منتبهين جيداً إلى الحلال والحرام. وأثناء تأمين هذا الرزق لا بد من كسب رضا الله تعالى وعدم تجاوز حدوده. وقول أبي بكر الصديق ﷺ:

«لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ جَسَدٌ غُذِّيَ بالحرام». يوضح مفهوم تأمين الرزق و التجارة على أكمل وجه.

٢- التذكر دائماً أن الرازق هو الله تعالى، وعدم القلق:

من أسماء الله تعالى اسم الرزّاق. وهو مقسِّم الأرزاق بين المخلوقات، يزيد لمن يشاء، وينقص لمن يشاء. فالله تعالى قدر رزق كل إنسان وكل حيوان منذ الأزل.

وقد فضل الله بعض الناس على بعض في الرزق وذلك لا يدل على كرامة أهل الغنى على الله بل هو امتحان واختبار، قال تعالى:

---

١ مسلم، الزكاة، ٦٥/ ١٠١٥.
٢ الْبُخَارِيُّ، الزكاة، ٢٠٥٩.

﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ (٣٣) وَلِبُيُوتِهِمْ أَبْوَابًا وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَّكِئُونَ (٣٤) وَزُخْرُفًا وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ (٣٥)﴾ [١]

وقال تعالى:

﴿وَلَوْ بَسَطَ اللهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الأَرْضِ وَلَكِنْ يُنزِلُ بِقَدَرٍ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ﴾ [٢]

وقال تعالى:

﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَةُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [٣]

٣- ألا يكون العملُ عائقاً للعبادة:

الطمع في المال مذموم في الإسلام. وينبغي ألا يمنع العمل والكسب صاحبه عن عبادة الله تعالى وطاعته. وإلا فإنه يخسر دنياه و آخرته. وفي ذلك يقول القرآن الكريم:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللهِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [٤]

١ الزخرف: ٣٣-٣٥.
٢ الشورى: ٢٧.
٣ الزخرف: ٣٢.
٤ المنافقون: ٩.

ويقول تعالى:

﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ وَاللهُ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [٥]

إنّ بعض الناس أسسوا حياتهم وبنوها للدنيا فقط. فكانت جميع أهدافهم وغاياتهم دنيوية وكذا جميع الأمور التي يُسرّون بها إنما هي لبناء الحياة الدنيوية. وبسبب تعلقهم الشديد هذا بالدنيا يعيشون فيها، و كأنهم لن يغادروها أبداً.

٤- اختيار مهنة جيدة صالحة لتأمين الرزق:

المهن متنوعة. ومن الأفضل أن يُرجِّح الإنسان المهنة التي تناسبه. إلا أنه أثناء اختيار هذه المهنة لا بد أن تكون هذه المهنة مشروعة.

وكل مهنة يحتاج إليها المسلمون من الحرف والصناعة إنما هي فرض كفاية، علماً أن الإسلام لا يرغب في أن يتجه جميع المسلمون نحو مهنة واحدة ويهملوا ما عداها، فالنبي ﷺ كما شجع على العمل في الزراعة حذر من إهمال المهن الأخرى و بيّن خطرها بقوله:

٥ التغابن: ١٥.

«إذا تبايعتُم بالعِينَةِ، وأخذتم أذنابَ البقرِ، ورضيتُم بالزَّرْع، وتركتُم الجهادَ، سَلَّط اللهُ عليكم ذُلاً لا ينزِعُه حتى تَرجِعُوا إلى دينكم»[1]

وكذا حرّم الإسلام جميع المهن والحِرف التي تضر المسلمين وتخالف دينهم، وحرّم كسب الرزق من تلك الطرق. ومن المهن والحِرف التي حرّمها الإسلام:

» المهن التي تحرك الشهوات الجنسية:

العلاقات بين الرجل والمرأة محدودة في الإسلام، وقد منع الإسلام العملَ في مكان يخلو فيه الرجل بالمرأة كالسكرتارية، أو عمل تدليك امرأة لرجل أو بالعكس. وكذا الرقص والباليه والمشاهِد التي تحرك الشهوة، وجميع الرقصات، والرقص الذي يثير الغرائز وتبدو فيه العورات، أو في تشبه الرجال بالنساء، وكذا الغناء الفاحش، أو المصاحب للمعازف، وقد أطلق أهل الفسق والفجور على هذه المنكرات «الفنّ» ليروجوا لها وينخدع بها من ضعف يقينه وقل إيمانه، ويدخل فيها عرض الأزياء وظهور النساء أمام الرجال حاسرات عن شعورهن، كاشفات عن عوراتهن فكل ذلك محرمات لا يقبلها الدين كذلك.

» المهن التي غاياتها وأهدافها حرام:

يمكن أن نعدّ من هذه المهن تشغيل مكان الميسر (القِمار)، ونحت الهياكل والمجسمات، والرسم، وتصوير كل ما فيه روح، وخاصة الصور التي تثير الغرائز وتدعو للفحش، فالإسلام جاء للقضاء على الشرك، ولا يقبل بالأعمال التي تكون سبباً للشرك، فالعمل في رسم صورة ذي روحٍ أو صورة تؤدي إلى الشرك مثلاً، وكذا نحت مجسّم لصنم لا يجوز.

» المهن التي تقوم بصناعة المواد المُسكِرة وبيعها:

لقد منع الإسلام انتاج الخمر والمخدرات، والتجارة بها، وحملها، وبيعها وكذا العمل في مكان يبيع الخمر.

» الأعمال التي يكون ربحها من طرق الحرام دون شك:

السرقة، وقطع الطريق، والمراباة، وأخذ الضرائب (الرشوة)، وكذا العمل في تكوين بيئة إرهابية وما شابهها من الأعمال التي لا يقبلها الإسلام مهنةً وحِرفة.

١ أبو داود، ٢٠/ ٣٤٦٢.

نص للقراءة

المال الحلال للإنسان الصالح

جاءت امرأة إلى الإمام الأعظم أبي حنيفة تبيع له ثوباً من الحرير وطلبت ثمناً له مائة.. وعندما فحص الثوب قال لها: «هو خير من ذلك» فزادت مائة. ثم زادت حتى طلبت أربعمائة، فقال لها: «هو خير من ذلك». فقالت: أتهزأ بي؟ فقال لها: «هاتي رجلا يقوّمه» فجاءت برجل فقوّمه بخمسمائة، فاشتراه الإمام بذلك الثمن.

وترك شريكه حفص بن عبد الرحمن في المتجر، وأعلمه أن ثوباً معيناً من الحرير به عيب خفي، وأن عليه أن يوضح العيب لمن يشتريه .

أما الشريك فباع الثوب دون أن يوضح العيب ..!

وظل أبو حنيفة يبحث عن المشتري ليدله على العيب، ويرد إليه بعض الثمن، ولكنه لم يجده، فتصدق بثمن الثوب كله.

فكان ﷺ يعيش وفقاً لحديث النبي عليه الصلاة والسلام: «نِعم المال الصالح للرجل الصالح».

ويتصرف بالتقوى حسب مقاييس الحلال والحرام.

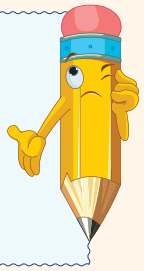

لاحظوا:

ما هي العقوبات التي يمكن أن تُتخذ في التجارات الممنوعة في الإسلام؟

انتبهوا أيها تتضمن الربا وأيها لا تتضمن ذلك.

ج- حقوق ومسؤوليات العاملين

١ - حقوق صاحب العمل ومسؤولياته:

المسؤولية الأساسية على صاحب العمل هي أن يدفع أجرة العامل كما اتفقا عليه. فقد قال رسول الله عليه الصلاة والسلام:

«أعطوا الأجير أجره، قبل أن يجف عرقه»[١]

كما بيّن أن مَن لا يدفع أجور العمال سيحاسب يوم القيامة على عمله هذا.

ومن المسؤوليات الأساسية أيضاً المعاملة الحسنة للعمال، وحماية حقوقهم وحُرياتهم.

كما أن إعطاء العمل لمن هو أهله يحمل أهمية كبيرة فقد قال عليه الصلاة والسلام:

«...ومن تولى من أمر المسلمين شيئا فاستعمل عليهم رجلا وهو يعلم أن فيهم من هو أولى بذلك وأعلم منه بكتاب الله وسنة رسوله، فقد خان الله ورسوله وجميع المؤمنين...»[٢]

٢ - حقوق العمال ووظائفهم:

يجب على العامل أن يقوم بعمله بكل دقة واهتمام، وأن يؤدي مهمته على أكمل وجه وقت العمل باستثناء احتياجاته الخاصة.

قال رسول الله ﷺ:

«إن الله ﷻ يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه»[٣]

وإذا قام العامل في ساعات عمله بأعمال أخرى دون إذن أوعِلم صاحب العمل فكأنما سرق من مال صاحب العمل.

كما أن العامل مسؤول في المحافظة على الآلات والمستلزمات والأشياء الموجودة في ذمته.

بالإضافة إلى ذلك يضمن الأضرار التي يسببها لصاحب العمل نتيجة إهمال أو سوء استخدام أو ما شابه ذلك مما يضر بمصلحة العمل.

عندما نقوم بالإطلاع على الحقوق والمهمات التي تقع على عاتقي الطرفين يظهر لدينا أن العلاقات بين صاحب العمل وحقوق العامل ليست خارج علاقات وحقوق الإنسان.

وليس من مبادئ الإسلام وأهدافه أن يعيش بعض الناس حياة مرفهة وبعضهم الآخر ضيق المعيشة، بل يقوم على تقسيم الوارد الاجتماعي بالعدل.

وأهم الأسس في علاقات العامل مع صاحب العمل، الحب والاحترام وحماية الطرفين للحقوق المتبادل بينهما فهذ في غاية الأهمية.

ولو توكل كل من العامل وصاحب العمل على الله حق توكله، وقنعوا بوعده، وعلموا أن الرازق الحقيقي هو الله لعاش الناس في سعادة وتكافلٍ وأدركوا حقيقة البركة والخير.

قال رسول الله ﷺ:

«لو أنكم تتوكلون على الله حق توكله، لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا»[٤]

تغدو خِماصاً وتروح بطانا: أي تخرج في الصباح جائعة، وتعود آخر النهار مملئة البطون.

---

١ ابن ماجه، أجر الأجراء، ٢٤٤٣.
٢ الطبراني، المعجم الكبير، جـ ١١، ص ١١٤/ ١١٢١٦.
٣ الطبراني، المعجم الأوسط، جـ ١، ص ٢٧٥/ ٨٩٧.
٤ أحمد، مسند، جـ ١، ص ٣٣٢/ ٢٠٥

د- الأمور المنهي عنها في الحياة التجارية

١- كسب المال من طرق الحرام:

يقول الله تعالى في آية كريمة:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً﴾ [١]

كسب المال من طرق الحرام يكون بالرشوة، والسرقة، وأخذ مال الغير غصباً، والتزييف، وأخذ مال العامة وضمها إلى الأموال الخاصة وما شابهها من الطرق غير المشروعة.

» **الرشوة**: هي المال الذي يُدفع لمسؤول لتسهيل أمر غير مشروع، أو لإماتة حقٍّ، أو إحياء باطل.

فأخذ مال لمثل هذه الأغراض محرم لأنه باب واسع من الفساد حيث تضيع فيه الحقوق ويغيب العدل والإنصاف.

قال تعالى:

﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [٢]

والرشوة لا يقتصر ضررها على أفراد محدودة بل تدمر المجتمع كله، فالمكان الذي تنتشر الرشوة فيه يكثر الظلم. ويزول الأمن والأمان، ويفسد النظام الاجتماعي. والراشي والمرتشي في الإثم سواء، لذلك قال النبي عليه الصلاة والسلام:

«الراشي والمرتشي في النار»»[٣]

» **السرقة**: من المحرمات الكبرى التي نهى القرآن الكريم عنها وعاقب عليها عقابا أليماً:

﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللهِ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [٤]

» **الغصب**: وهو أخذ مال الغير بالقوة دون حق.

وإخراج المال الذي أُخذ من طريق الحرام من الذمة إنما يكون بإعادته لصاحبه إذا كان معروفاً، فإن كان قد مات يُعاد لورثته. أما إذا كان غير معروف ولا يمكن الوصول إليه فيبقى في ذمة الغاصب إلى يوم القيامة، فعليه أن يكثر من الصدقة والاستغفار والتوبة النصوح.

٢- شهود البيوع المحرمة وحضورها:

من أمثلة ذلك؛ بيع الشيء قبل استملاكه، وبيع شيء غير موجود، والاحتكار، والبيع على بيع غيره، وكذلك جميع أنواع التجارة والبيوع التي تؤدي للحرام.

---

١ النساء: ٢٩.
٢ البقرة: ١٨٨.
٣ الطبراني، المعجم الصغير، جـ ١، ص ٥٧/ ٥٨.
٤ المائدة: ٣٨.

يجب أن لا يبيع الشيء قبل استملاكه وقبضه باليد، فقد قال رسول الله ﷺ:

«مَنِ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلاَ يَبِعْهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ»[١]

أما النهي عن بيع شيءٍ غير موجود، قال عليه الصلاة والسلام:

«لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ»[٢]

والنهي عن الاحتكار. والاحتكار: هوحفظ البضاعة واختزانها أو عدم إظهارها في السوق أبداً حتى يرتفع سعرها. قال ﷺ:

«الْجَالِبُ مَرْزُوقٌ، وَالْمُحْتَكِرُ مَلْعُونٌ»[٣]

٣- الامتناع عن التجارة مع من يكسب بالحرام:

من أهم ما يجب على المسلم الذي يعمل بالتجارة هو الامتناع عن بيع المحرَّمات. فالمحرّمات التي حرمها الله تعالى ثمنها حرام أيضاً.

بيع السلاح لقُطَّاع الطريق حرام. فالمؤدي إلى الحرام حرامٌ مثله. تقول الآية الكريمة:

﴿... وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[٤]

على المؤمن أن يمتنع عن انتاج وتجارة جميع ما يؤدي إلى الحرام أو يسبب في تقوية الحرام وانتشاره. ولهذا يحرم دفع المال إلى أهل الأغاني المحرمة المصحوبة بالمعازف، لأنهم يهيئون بيئة خصبة للشر والفساد.

كما يحرم بيع الخمور والاتجار بها لأنها نجسة ومحرمة، قال تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[٥]

وبعد نزول هذه الأية ذكر النبي عليه الصلاة والسلام حرمة بيع الخمر بقوله:

«إِنَّ اللهَ تَعَالَى حَرَّمَ الْخَمْرَ، فَمَنْ أَدْرَكَتْهُ هَذِهِ الْآيَةُ وَعِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلَا يَشْرَبْ، وَلَا يَبِعْ»[٦]

وقال في حديث آخر:

«إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شُرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا»[٧]

وكذا بيع العنب لمكان صنع الخمر كما ذكر في الحديث عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ:

«لعن رسول الله ﷺ في الخمر عشرة: عاصرها، ومعتصرها، وشاربها، وحاملها، والمحمولة إليه، وساقيها، وبائعها، وآكل ثمنها، والمشتري لها، والمشتراة له»[٨]

وكذا يحرم بيع الميتة والدم والنجاسات وصور ذوات الرواح وتماثيلها، وبيع الأصنام.

ولا يجوز بيع المال المسروق أو تسويقه. وتنبيهاً على ذلك قال عليه الصلاة والسلام:

«مَنِ اشْتَرَى سَرِقَةً وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهَا سَرِقَةٌ فَقَدْ شَرَكَ فِي عَارِهَا وَإِثْمِهَا»[٩]

وعلى هذا لا بد للتاجر المسلم بائعاً كان أو مشترياً أن يهتم وينتبه جيداً لهذه الأمور.

---

١ البخاري، جـ٣، ص ٦٨ / ٢١٣٣
٢ أبو داوود، البيوع، ٦٨ / ٣٥٠٣.
٣ ابن ماجه، التجارة، ٦ / ٢١٥٣.
٤ المائدة: ٢.
٥ المائدة: ٩٠.
٦ مسلم، ٦٧/ ١٥٧٨.
٧ مسلم، ٦٨/ ١٥٧٩.
٨ الترمذي، البيوع، ٦٥/ ١٢٩٥.
٩ رواه الحاكم و البيهقي ٣٥٢٢

٤- أكل الربا:

من أهم المواضيع التي لا بد أن تُعرف في الحياة التجارية موضوع الربا. لهذا سنذكر هذا الموضوع بشكل مفصّل فيما يلي.

كان الربا باب كسب مهم يستفيد منه العرب وخاصة ذوو الطبقات العليا. وكان من الصعب رفعه مرة واحدة. ولذلك نزلت آيات حُرمة الربا تماماً مع الآيات المنزَلة أخيراً في الإسلام. إلا أن استنكار الربا وتبيين الأخطار التي واجهها الذين كانوا يعملون في الربا في الأمم السابقة تحدّث عنها الإسلام منذ سنواته الأولى.

نزل حكم حُرمة الربا في السنة الثامنة أو التاسعة للهجرة في الآيات التالية:

﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (٨٧٢) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ (٩٧٢)﴾ [١]

وذكر القرآن الكريم أن الزيادة التي تُطلب على الدَّين إنما هو ربا وهو حرام بيَّن ذلك بقوله:

﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [٢]

قال الله تعالى:

﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ...﴾ [٣]

و كما ذكر القرآن الكريم أنه عندما نزل تحريم الربا قال الكافرون:

﴿...إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا...﴾ [٤]

فرد الله تعلى عليهم بقوله:

﴿... وَأَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [٥]

كما بيّن النبي عليه الصلاة والسلام حُرمة الربا في حجة الوداع بقوله:

«وربا الجاهلية موضوع، وأول ربا أضع ربانا؛ ربا العباس بن عبدالمطّلب، فإنه موضوع كلُّه» [٦]

«يا أيها الناس، إن كل ربا موضوع، وإن الله عز وجل قضى أن أول ربا موضوع ربا العباس بن عبدالمطلب، لكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون» [٧]

أنواع الربا في الإسلام:

ينقسم الربا الذي منعه الإسلام في البيوع إلى قسمين: ربا الفضل، وربا النساء أو النسيئة (يعني التأجيل).

١- ربا الفضل: وهو الزيادة في أحد الأموال الربوية المأكولة مثل القمح والشعير وما شابههما بجنسه بالزيادة في أحد العوضين. وكذا في الأموال الربويدة النقدية مثل الذهب والفضة بالزيادة في أحد العوضين.

١ البقرة: ٢٧٨-٢٧٩.
٢ آل عمران: ١٣٠.
٣ البقرة: ٢٧٥.
٤ البقرة: ٢٧٥.
٥ البقرة: ٢٧٥.
٦ الدارمي، ٢٤٥٤.
٧ الدارمي ٢٤٥٤.

ولا اعتبار لفرق الجودة في الأعواض الربوية إذا كانت من نفس الجنس. فإذا أراد استبدال حبوب القمح عالية الجودة بقمح معدّ للطعام فلا بد أن يكونا وزناً بوزن ويداً بيد، أو دفع قيمته نقوداً.

ففي حديث جاء بلال إلى النبي ﷺ بتمر برني، فقال له النبي ﷺ: «من أين هذا؟»، قال بلال: كان عندنا تمر ردي، فبعت منه صاعين بصاع، لنطعم النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ عند ذلك:

«أوه أوه، عين الربا عين الربا، لا تفعل، ولكن إذا أردت أن تشتري فبع التمر ببيع آخر، ثم اشتره»[1]

٢- ربا النسيئة (يعني ربا التأجيل): وهو استبدال أحد الأموال الربوية المطعومة أو النقدية من الذهب بالفضة مثلاً بمثل لكن لأجل متفَق. ولا بد أن يكون الاستبدال في هذه الأموال مثلاً بمثل ويداً بيد ورد في الحديث الشريف ذلك بقوله:

«... ولا بأس ببيع الذهب، بالفضة والفضة أكثرهما يدا بيد، وأما نسيئة فلا، ولا بأس ببيع البر بالشعير، والشعير أكثرهما يدا بيد، وأما نسيئة فلا »[2]

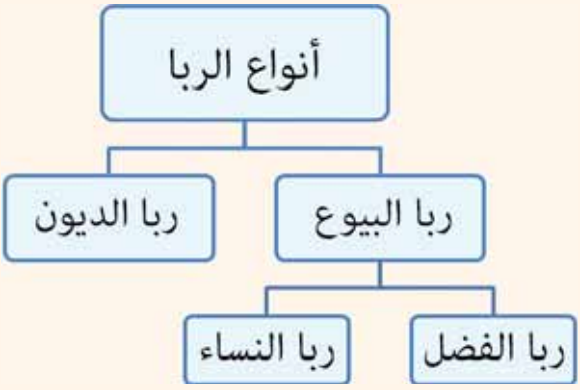

» المطعومات من الحبوب والبقليات التي يمكن تخزينها، الزبيب، اللحم، الحليب ومشتقاته لا يجوز بيعها مثلاً بمثل بالفضل أو النسيئة. وقد جعل الإمام مالك القمح والشعير صنفاً واحداً، الذرة والأرز صنفاً آخر على حدة، والبقليات التي تطبخ مثل الفاصولياء، الحمّص والعدس صنفاً آخر.

» أما المطعومات مثل الخضروات والفاكهة التي لا يمكن تخزينها يجوز بيعها بالفضل أما بالنسيئة فلا يجوز. فمثلاً يجوز بيع كيلو غرام من الباذنجان بمقدار أكثر أو أقل من الباذنجان لأنه لا يمكن تخزينه. أما إذا جرى هذا البيع بالنسيئة يعني إلى أجل فيدخل في أبواب الربا.

» المواد غير مطعومة عدا الذهب الفضة يجوز بيعها بالزيادة والتأجيل. فمثل يجوز استبدال سيارة جديدة بسيارة مستعملة بفارق الثمن أو إلى أجل ولا يدخل في أبواب الربا.

١ البخاري الوكالة ١١/ ٢١٨٨/ ٢٣١٢.
٢ أبو داود، البيوع، ١٢/ ٣٣٤٩.

٥- الغش والاحتيال:

لم يذكر الإسلام مقداراً معيناً للربح، كما أنه منع الكذب والغش في التجارة، وستر العيب في المبيع ومدحه بصفات غير موجودة فيه. ومن المحرم غش المتبايعين بعضهما البعض، ومن الجشع بيع البضاعة بأثمان مرتفعة.

وكل ربح جاء بالغش والكذب والاحتيال حرام في الإسلام. ومثل هذه الأرباح تؤثر سلبياً على عبادة الشخص وحياته الشخصية والعائلية. ولا بد من إعادة المال لصاحبه في الأرباح التي اُكتُسبت بهذه الطرق. وإن لم يعرف صاحبه بقي هذا المال في ذمته إلى يوم القيامة، فعليه أن يستغفر الله ويتوب ويكثر من الصدقة، ولا يكفي هذا للتخلص من الحرام وحقوق العباد.ففي حديث لرسول الله ﷺ ينبّه التجّار بقوله:

«يا معشر التجار، إن البيع يحضره اللغو والحلف، فشوبوه بالصدقة»[١]

وفي حديث أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ مر على صبرة طعام فأدخل يده فيها، فنالت أصابعه بللا فقال: «ما هذا يا صاحب الطعام؟» قال أصابته السماء يا رسول الله، قال: «أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس، من غش فليس مني» [٢]

الغبن الفاحش: وهو بيع بضاعة بثمن أغلى بكثير أو أرخص بكثير من ثمنه في السوق. وفي هذا النوع من البيع يحقّ للمشتري الخيار في القبول أو الرد. فالإسلام يحكم بمبادئ العدل ويُحرّم الظلم وإيصال الضرر للآخرين. و إذا حدث أي شيء من الظلم أو الضرر لا بد من العمل على رفعه.

٦- المنافسة الجائرة:

تُمنع في التجارة المعاملات التي تسبب الضرر للآخرين. وقد جاء النهي عن النبي ﷺ بقوله:

«لا تكونوا إمعة، تقولون: إن أحسن الناس أحسنا، وإن ظلموا ظلمنا، ولكن وطنوا أنفسكم، إن أحسن الناس أن تحسنوا، وإن أساءوا فلا تظلموا »[٣]

ومن بعض المعاملات التي تسبب المنافسة الجائرة:

» بيع النجش(رفع السعر لشد انتباه الزبون):

وهو أن يزيد الشخص ثمن السلعة وهو لا يريد شراءها بل ليوقع غيره في شرائها، قال النبي عليه الصلاة والسلام:

«... ولا تناجشوا...»[٤]

والبائع والذي يزيد ثمن السلعة مشتركان في الحرام. وفي عقد كهذا يحق للمشتري أن يفسخ العقد إذا علم بالنجش.

١ أبو داود، البيوع، ١/ ٣٣٢٦.
٢ مسلم، الإيمان، ٤٥/ ٢٩٥/ ١٠٢.
٣ الترمذي، الإحسان والعفو، ٦٣/ ٢١٣٨/ ٢٠٠٧.
٤ البخاري، البيوع، ٥٨/ ٢١٨١/ ٢١٤٠.

أما **البيع بالمزايدة** علناً أو سراً يعني داخل ظرف مثلاً يجوز البيع لمن دفع أعلى ثمن برضاه. فالنبي عليه الصلاة والسلام باع سلعة لمسكين بالمزايدة وقدمها لمن دفع أعلى ثمن. كما أنه لا يجوز الغش في المزايدة أيضاً. وكثيراً ما يجري هذا في المزايدة العلنية في يومنا هذا. فبعضهم يشاركون في المزايدة العلنية وهم لا يريدون الشراء بل لرفع الثمن أحياناً، وأحياناً أخرى لتُباع السلعة بأرخص الأثمان. وفي الأخير يكون عمل لمصلحة المشتري وضرر البائع.

» منع تلقي الرُكبان (استقبال القوافل في الطريق):

تلقي الرُكبان وهو استقبال البعض للمسافرين القادمين من مدينة أخرى أو من القرية وشراء البضائع منهم. وبهذا يمنع المنتج من معرفة سعر سلعته في الأسواق، ويمنح التاجر بيع السلعة بثمن مرتفع ففي الحديث عن عبد الله ﷺ، قال:

«كنا نتلقى الركبان، فنشتري منهم الطعام فنهانا النبي ﷺ أن نبيعه حتى يبلغ به سوق الطعام»[١]

» بيع الحاضر للبادِ:

الإسلام بعيد عن التدخّلات الخارجية إلا أنه قابل للمنافسة الداخلية، يهدف سوقاً تجارية شفافة وميسّرة. ولهذا اتخذ الإسلام بعض الإجراءات لئلا يُخدع منتِجو الفاكهة والخضروات.

وبهذا مُنع ابتياع الحاضر من الباد منتجاته وتخزينها، ثم عرضها في السوق كتاجر سلع. ذكر ذلك في الحديث الشريف بقوله:

«نُهينا أن يبيع حاضر لباد، وإن كان أخاه أو أباه» [٢]

وهذا الحديث الذي رواه جابر بن عبد الله يبين الهدف من منع هذا البيع:

«لا يبع حاضر لباد، دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض»[٣]

» البيع على بيع الغير:

التجارة في الإسلام مبنية على الأخلاق، وحسن المعاملة فإذا باع التاجر سلعة ما لمشترٍ واتفقا على ثمن محدد فلا يجوز لطرف آخر يفسد عليهما هذا البيع، فإذا قال تاجر آخر للمشتري افسخ العقد وأنا أبيعك نفس البضاعة بأقل مما اشتريتها به، أو تعال خذ بضاعة أجود منها بنفس الثمن فهو آثم، قال النبي عليه الصلاة والسلام:

«... ولا يبيع الرجل على بيع أخيه...»[٤]

البيع بشرط فاسد: يُسمى الشرط الذي يُلحق منفعة لأحد المتبايعين دون الآخر (شرطاً فاسداً)؛ وهي الشروط التي لمصلحة طرف واحد من البائع أو المشتري.

من أمثلة ذلك: الشروط التي تَرِد في البيوع كأن يبيع بيته على أن يبقى فيه سنة بعد البيع. أو بيع أراض زراعية على أن يحصدها البائع سنة، أو بيع مركب أو سيارة على أن يستخدمها وبعد شهر يسلمها للمشتري، وكذا البيع بشرط أن يقرضه المشتري أو يتصدق على البائع، كل هذه الشروط فاسدة. لأن البيوع التي تكون لمصلحة طرف واحد من المتعاقدين تدخل في أبواب الربا. ففي مثل هذه البيوع زيادة في عِوض السلعة المُباعة، والنبي عليه الصلاة والسلام منع عقدين في عقد واحد.

١ البخاري، البيوع، ٢١٦٦.
٢ مسلم، البيوع، ٢١/ ١٥٢٣.
٣ مسلم، البيوع، ٢٠/ ١٥٢٢.
٤ البخاري، البيوع، ٥٨/ ٢١٨١/ ٢١٤٠.

وقد نهى النبي ﷺ عن بيعتين في بيعة.[1]

من المبادئ التي اتُّخذت في الإسلام في المعاملات اليومية أن لا يغش الناس بعضهم البعض ولا يحصل على حقوق إضافية بالاستفادة من ضيق الآخرين، ومن مبادئه أيضاً إزالة الأسباب التي تؤدي إلى تخاصم الطرفين. فعن رسول الله ﷺ قال:

«لا يحل سلف وبيع، ولا شرطان في بيع، ولا ربح ما لم يضمن، ولا بيع ما ليس عندك»[2]

ولا يجوز البيع في تجارة يكون السعر نقداً أو آجلاً بثمنين مختلفين دون تحديد العوضَين، يعني لا يجوز البيع دون تحديد الثمن. وقد جاء عن الإمام مالكٍ قال في رجل ابتاع سلعة من رجل بعشرة دنانير نقداً أو بخمسة عشر ديناراً إلى أجل، قد وَجَبت للمشتري بأحد الثمنين: «إنه لا ينبغي ذلك. لأنه إن أخر العشرة كانت خمسة عشر إلى أجل. وإن نقد العشرة كان إنما اشترى بها الخمسة عشر التي إلى أجل ولنهي النبي ﷺ عن شرطين في بيع.»

٧- البيوع المنهي عنها للجهالة:

يهدف الإسلام إلى إزالة الغموض و الغرر اللَّذين يمكن أن يسببا النزاع بين الطرفين. وقد ورد في أحاديث كثيرة أمثلة للبيوع التي يمكن أن تسبب الغرر للمشتري أو البائع، كمعاملات البيع والشراء التي تنتج عنها صعوبة تسليم المبيع.

وقد اتُّفق في عدم جواز بيع ما ليس في اليد. كبيع ولد الحيوان قبل الولادة، أو الثمر في الأرض قبل أن يُزرع أو يُثمر.

والعقد في مثل هذه الأمور باطلٌ لأنها غير موجودة أثناء العقد و احتمال عدم ظهورها بعد العقد.

ففي حديث النبي عليه الصلاة و السلام:

«لا تشتروا السمك في الماء فإنه غرر»[3]

و إذا كانت السلعة أو عِوَضُها زهيداً وليس قَيِّماً فلا بأس في عقد البيع. كما يجوز شراء الأسماك التي تُربى في أحواض خاصة، أو الأسماك المجموعة في أماكن خاصة؛ لأنه من الممكن معرفة جنس السمك وجودته في أحواض كهذه، ولا احتمال للغرر فيه.

ولهذه الأسباب أيضاً يجوز بيع النباتات بقشرها كالجوز واللوز والفستق والبطيخ والبطيخ الأصفر، كما يجوز بيع المحصولات من القمح والأرز والسمسم في سنابلها. وبيع الفاكهة والخضار المُغَلَّفة في أكياس خاصة دون معرفة وزنها جائز أيضاً لأنه من العُرف و لا يسبب النزاع بين الطرفين.

و يجوز عند الإمام مالك بيع المحصولات كالخيار والجزر والبطيخ الأصفر في أرضه إذا ظهر ثمره ونضجه، وجميع المحصول تابع للمشتري إلى أن يجف جذوره. وليس هناك وقت معيَّن لهذا. فالناس تعرف وقت كلٍّ منها. و إذا كان في المحصول مرضاً بحيث يقضي على ثلث المحصول، يُخصَم ثمنها من العِوَض من صاحب السلعة.

واتفق الفقهاء على عدم جواز بيع المحصول أو الفاكهة دون أن تثمر. ففي حديث النبي عليه الصلاة و السلام لحكيم بن حزام:

«لا تبع ما ليس عندك»[4]

١ أحمد، مسند، ٢ / ٤٣٢.
٢ الترمذي، البيوع، ٦٨/ ١٢٣٤.
٣ أحمد، مسند، ١/ ٢٨٨/ ٣٦٧٦.
٤ الترمذي، البيوع، ٦٨/ ١٢٣٢/ ٢١٣٤.

٨. الانشغال بالتجارة في أوقات العبادة:

لقد جعل المولى جل و علا صلاة الجمعة فرضاً، فقال في القرآن الكريم:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذا نُودِيَ لِلصَّلاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلى ذِكْرِ اللهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (٩) فَإِذا قُضِيَتِ الصَّلاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللهِ وَاذْكُرُوا اللهَ كَثِيراً لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (١٠)﴾ [١]

فيجب على من وجبت عليه صلاة الجمعة ترك كل شيء يشغله عن الصلاة، ويتوجه إلى الجمعة، وهي تجب على كل مسلم بالغ عاقل غير مسافر وغير صاحب عذر، ولا تجب على أصحاب العذر من الرجال كالمرضى والمسافرين والمرابطين ولا تجب على النساء والأطفال والعبيد .

وتبدأ مدته من ترك العمل والطريق ذهاباً وإياباً، والإمام من صعوده المنبر، وينتهي بانتهاء الفرض. والتجارة في هذه المدة من بيع وشراء محرّم وباطل.

٩- بيع المحرّمات:

١ الجمعة: ٩-١٠.

يحل بيع المباحات من طعام وشراب وأثاث وغير ذلك والحل هو الأصل: قال تعالى ممتناً على عباده:

﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ... ﴾ [٢]

﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلُولا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴾ [٣]

أما التجارة بالمأكولات والمشروبات، أو المستخدمة لغايات أخرى مما نُهي عنه في الكتاب والسنة، فهي محرمة. يقول رسول الله ﷺ:

«... إنّ الله إذا حرَّم شيئاً حرَّم ثمنه» [٤]

ويُسمى ما نهى عنه الكتاب والسنة لضرر في ذاته: (نجس) ومنها الخمر والخنزير والميتة والدم. وبيع الأشياء التي لا قيمة لها في الإسلام كالخمر، والخنزير، والميتة باطل.

نقل الدم عن طريق الوريد للمرضى المصابين بنزيف، أو بعد العمليات الجراحية من المداواة الضرورية المتناولة كثيراً في يومنا هذا. ومن الممكن موت المريض من النزيف في حال عدم نقل الدم. لهذا يجوز نقل الدم للمريض وفي نفس الوقت لا يجوز نقله للإنسان الصحيح. لأن قاعدة «الضرورات تبيح المحظورات» تُسهّل على المؤمن في الأوقات الحرِجة.

أما بيع الكلب فلا يجوز في كثير من المذاهب. لأن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب، ومهر البغيّ، وحلوان الكاهن. [٥]

٢ البقرة: ٢٩.
٣ الملك: ١٥.
٤ أبو داود، البيوع، ٦٣.
٥ البخاري، البيوع، ١١٣.

وأجاز بعض العلماء بيع الكلب للصيد أو للحراسة. فكما أبيح الاستفادة من الحيوانات المفترسة مثل الفهد، الأسد والذئب والقطة في الصيد والحاسة، أجازوا بيعها أيضاً.

المياه المعبأة في عبوات خاصة من بئر أو نبع أو عين لجماعة معيّنة تعتبر ملكاً خاصاً. ويمكن لأصحابه الاستفادة منها وبيعها. إلا أنه إذا كان هناك خطر الجفاف في مكان قريب يقال لصاحب الماء: «املأ الماء واعطه لصاحب الحاجة، أو ائذن له يأخذ بنفسه». أما الدليل على جواز بيع الماء مقابل النقود فهو أن عثمان ﷺ اشترى بئر رومة من يهودي من المدينة وتركها سبيلاً للمسلمين. فقد سمع النبي عليه الصلاة السلام يقول:

«من يشتري بئر رومة فيكون دلوه فيها مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة؟»[1] فاشتراها عثمان بن عفان ﷺ.

ويجوز استخدام الماء ما لم يكن داخلاً تحت ملك خاص. وما كان مباحاً فهو ملك العامة ولهم الحق فيها. وللجميع حقوق الاستفادة من مياه النهر والبحر. و للإنسان حق الاستفادة من ماء البحر للسقاء والنظافة. يقول عليه الصلاة والسلام:

«المسلمون شركاء في ثلاث: في الكلإ، والماء، والنار»[2]

ولهذا لا تُجعل هذه الأنواع الثلاث من السلع التجارية، بل تصرف منها في خدمة العامة.

١ البيهقي، السنن الكبرى، ١١٩٣٦.

٢ أبو داود، البيوع، ٣٤٧٧.

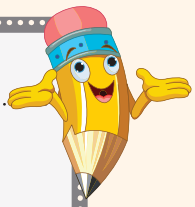

أبحاث تقويمية

١. ما هي طرق كسب الحلال؟ وضح ذلك.
٢. بيّن ما يجب على التاجر المسلم أن يتَنبّه إليه.
٣. ما هي القواعد التي وضعها النبي عليه الصلاة والسلام للحياة التجارية؟ وضح ذلك.
٤. اكتب آيات الربا التي وردت في القرآن الكريم في دفترك.
٥. هات خمسة من الأحاديث التي وردت عن النبي ﷺ في التجارة.
٦. ما هي الحقوق و المسؤوليات التي تقع على العامل وصاحب العمل في الإسلام؟ اشرح ذلك.
٧. اكتب المنهيات عنها في الحياة التجارية.

أسئلة التوصيل

١	الرزاق		تبادل سلعة مقابل المال أو سلعة أخرى.
٢	التجارة		الجهد والطاقة المبذولة من أجل الحصول على وظيفة عمله
٣	الرزق	٥	المهمة المستمرة التي يجب أن يقوم بها شخص من أجل كسب لقمة العيش
٤	العمل		الأشياء التى تمنح للكائنات الحية من قِبل الله تعالى.
٥	الوظيفة		من أسماء الله تعالى (مقسِّم الأرزاق بين المخلوقات).

ضع صح أمام العبارة الصحيحة، وخطأ أمام العبارة الخطأ:

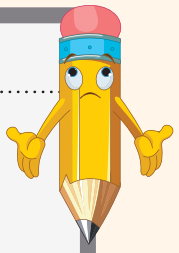

١. نهى الإسلام عن سؤال وطلب الإنسان الذي يمتلك القوة للعمل والكسب. ( )

٢. يجوز بيع كل شيء بشرط القبول من الطرفين. ( )

٣. لا تجوز الفنون المستهجنة حتى لو دخلت في إطار الفن. ( )

٤. نهى الإسلام عن العمل في الأماكن التي يوجد فيها بيع الخمر وحمله. ( )

٥. يمكن اختيار العامل في الأعمال العمومية لقرابةٍ مع وجود الأكثر كفئاً. ( )

٦. العامل مسؤول عن الضرر الذي يلحقه بصاحب العمل إذا كان الضرر ناتجاً عن إهمال وعدم اهتمام. ( )

٧. كما أن مصير آخذ الربا جهنم، معطي الربا أيضاً كذلك. ( )

٨. قطع يد السارق في الإسلام من المرفق رجلاً كان أو امرأة إذا ثبتت السرقة عليه. ( )

٩. لا يجوز للإنسان شراء جميع البضاعة من السوق بثمن رخيص ويخزنها ليبيعها بثمن أغلى فيما بعد؛ ليحصل على ربح أكثر. ( )

١٠. مبادلة حبوب القمح ذي الجودة العالية مع القمح الردىء يجب أن تكون يداً بيد. ( )

١١. يحُق للمشتري فسخ عقد البيع إذا كان سعر السلعة مرتفعاً جداً عن سعرها في السوق. ( )

١٢. يجوز بيع السلعة لمن يدفع أعلى ثمن في المزايدة العلنية ( )

اكتب جائز أو غير جائز في المكان المناسب في الجدول:

	غير جائز
بيع لحم الميتة	
بيع سيارة بشرط أن يركبها البائع شهراً	
شراء السمك في البحر	
التجارة وقت صلاة الجمعة	
شراء الكلب للصيد أو الحراسة	
بيع الماء المعبأ	
بيع سيارة جديدة بسيارة مستعملة	

إملأ الفراغات بالكلمات المناسبة:

(الاحتكار، بيع النجش، العدوان، ربا النسيئة، تلقي الركبان، الكلأ، أموالكم، أولادكم، الميسر، التقوى، شرطاً فاسداً، الحرام، الخمر، النار)

١. قول أبي بكر ﷺ : «لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ جَسَدٌ غُذِّيَ بِـ.....»

٢. ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلْهِكُمْ ..... وَلا ..... عَنْ ذِكْرِ اللهِ ﴾

٣. ..... هو جمع السلعة من السوق و تخزينها ثم بيعها عندما يرتفع ثمنها.

٤. ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَ.....وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَ..... ﴾

٥. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا..... وَ..... وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾

٦. يُسمى تبادل المأكولات الربوية، أو تبادل الذهب و الفضة مثلاً بمثل مع شرط الأجل.....

٧. ..... يُقال لمن يشترك في بيع المزايدة هو ليس بمشتري ويقوم برفع الثمن لتغرير المشتري.

٨. .... هو استقبال التُّجار الذين يأتون من القرى أو من المدن الأخرى وشراء البضاعة منهم.

٩. يُسمى الشرط المقترن في عقد البيع والذي يكون لمصلحة أحد الطرفين من البائع أو المشتري دون الآخر..... .....

١٠. «المسلمون شركاء في ثلاث: الماء،.....، و..... »

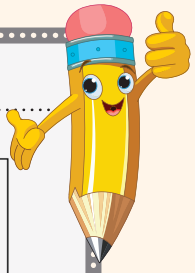

لغز الكلمات:

ل	ك	ع	ا	ل	ت	ج	ا	ر	ة	ع	ب
ا	ي	خ	ا	ش	ش	ف	ص	ق	إ	ض	ش
ل	ب	د	ع	م	ف	ر	ا	غ	س	ض	ج
ن	ي	ز	ث	ا	ل	ب	ح	غ	ز	ك	ه
ج	ع	ل	ث	ل	ب	خ	ب	ر	ح	ا	س
ش	ن	و	ص	غ	ز	ف	ا	ر	ر	ل	ق
خ	ا	خ	ف	ص	ذ	س	ل	و	ض	ن	ر
ي	ل	و	ف	ب	ه	ب	ع	ق	ا	س	ر
ج	ر	ذ	ع	م	ل	ت	م	ه	ش	ي	ب
ه	ش	ض	ط	ع	ا	م	ل	ت	ع	ئ	ا
د	و	ش	غ	ب	ن	ر	ز	ق	ص	ة	ن
ز	ة	ه	ج	ط	ث	ق	ظ	ف	ج	ط	ح

ربا.
التجارة.
غرر.
النجش.
غبن.
النسيئة.
الغصب.
الرشوة.
عامل.
صاحب العمل.
رزق.
رضا.
جهد.
طعام.
عمل.
بيع.

أسئلة الخيارات المتعددة

١. **اختر الإجابة الصحيحة؟**

أ. من السنة أن يعمل الصبي لينفق على عائلته.

ب. لا يأكل أحد أطيب من كسب يده.

ج. إن الله ﷻ يحب الذي يعمل للفن.

د. يمكن للفقير أن يسأل الناس وإن كان يستطيع العمل.

٢. **أي من العبارات التالية ليست من مقاييس تأمين الرزق؟**

أ. يجب ألا يُنسى أن الرازق هو الله ﷻ.

ب. يجب عدم اختيار المهن التي تؤدي إلى تحريك الشهوة.

ج. لا بد من الاهتمام في اختيار المهن المناسبة للكسب.

د. يمكن ترك العبادة إذا كان عائقاً في تقدُّم العمل.

٣. **أي مما يلي يدخل في إطار حقوق صاحب العمل و مسؤولياته:**

أ. الا عتناء بالعمل الذي يقوم به.

ب. دفع أجرة العامل قبل أن يجف عرقه.

ج. الاهتمام بالأدوات والأشياء الموجودة في ذمته.

د. القيام بالعمل الموكل به بفائق الاهتمام والاعتناء.

٤. **أي مما يلي لا يعتبر محرّماً في الحياة التجارية:**

أ. الغصب.

ب. الربح الكثير.

ج. أخذ الرشوة.

د. بيع بشرط سلم.

٥. **الربا من الكبائر في الإسلام. أي من التجارات التالية لا تعتبر تجارة ربوية؟**

أ. مبادلة كيلو غرام من الذرة بأرز يداً بيد.

ب. بيع كيلو غرام من الحمص بمثله من الفاصولياء مؤجلاً.

ج. مبادلة كيلو غرام من الباذنجان بمثله يداً بيد.

د. مبادلة كيلو غرام من الباذنجان بثلاث كيلو من الباذنجان بالتأجيل.

الوحدة الخامسة

الحلال والحرام

مواضيع الوحدة:

أ. القواعد الإسلامية الأساسية حول مواضيع الحلال والحرام.
ب. الحلال والحرام في الأطعمة والأشربة.
ج. الأحكام المتعلقة بصيد الحيوانات.
د. الحلال والحرام فيما يتعلق بالألبسة.
ه. الحلال والحرام فيما يتعلق بالزينة.
و. الحلال والحرام فيما يتعلق بالأشياء المستعملة في المنزل.
ز. الحلال والحرام فيما يتعلق بالأمور الترفيهية والتسلية في الحياة.
ح. اليمين والنذر.
ط. العقوبات (الروادع والجزاءات الدنيوية).

الأبحاث التحضيرية

١. ناقشوا هل أحكام الدين الإسلامي متعلقة فقط بالعبادات والأخلاق؟
٢. لماذا حرم الله سبحانه وتعالى الخمر، ابحثوا مضار شرب الخمر في المجتمع؟
٣. ابحثوا مضار التدخين من الناحية الصحية والدينية.
٤. بينوا قواعد صيد الحيوانات حسب الدين الإسلامي.
٥. اجروا بحثاً حول العورة بالنسبة للرجل والمرأة.
٦. تعلموا الأحكام الخاصة المتعلقة بالتجميل بالنسبة للرجل.
٧. هل تعليق الصورة الكاملة في البيت جائز أم غير جائز، تعلموا ذلك ؟
٨. ابحثوا حول تأثير القمار على سعادة العائلة.
٩. كيف تتم كفارة اليمين؟ أي أنواع اليمين ينبغي أخذه بعين الاعتبار؟
١٠. ما هي عقوبات الحدود؟ احفظوا ذلك.

أ- القواعد الإسلامية الأساسية حول مواضيع الحلال و الحرام

هذا الباب شامل لأبواب كثيرة مستقلة متفرقة في الفقه مثل كتاب الأطعمة وكتاب الصيد وكتاب الذبائح وكتاب الأيمان وغير ذلك، وبعض الفقهاء يدرجونها جميعاً تحت عنوان «الحلال والحرام» أو «الحظر والإباحة» وقد جرينا على منوالهم.

١- كل ما لم يمنع فهو حلال:

حسب قاعدة «الأصل في الأشياء الإباحة» فإن كل شيء لم يرد فيه دليل يحرمه فهو حلال.

وقد سئل النبي ﷺ عن حكم السمن، والجبن ولحم الحمار الوحشي، فأجاب عليه الصلاة والسلام قائلاً:

«الحلال ما أحل الله في كتابه، والحرام ما حرم الله في كتابه، وما سكت عنه فهو مما عفا عنه»[١]

وقال أيضاً:

«إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحدَّ حدوداً فلا تعتدوها، وحرم أشياء فلا تنتهكوها، وسكت عن أشياء رحمة بكم غير نسيان، فلا تسألوا عنها»[٢]

٢- التحليل و التحريم حقé الله تعالى:

لا يحل لأحد أن يحلل ما شاء ويحرم ما شاء، وإنما ذلك خاص بالله ﷻ، وإن مهمة الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام في مواضيع الحلال والحرام، هي إعلام الناس بأوامر الله ﷻ، وشرح وبيان الأحكام لهم. يقول الله ﷻ:

﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾[٣]

٣- في الحلال ما يغني عن الحرام:

إن الإسلام لم يحرم شيئاً فيه فائدة للبشر، حرم أشياء، إما لأنها ضارة ضرراً محضاً، وإما لأن ضررها أكثر من نفعها كالمشروبات الكحولية والخمور.

٤- كل ما أدى إلى الحرام فهو حرام:

إن من أفضل الوسائل لمنع واحتواء الأشياء الضارة والمؤذية، القضاء على الأسباب الموصلة إليها. وهذا ما يهدف إليه الإسلام ويطبقه في مواضيع الحلال والحرام.

١ الترمذي، اللباس، ٦/ ١٧٢٦؛ ابن ماجه، الأطعمة، ٦٠/ ٣٣٦٧.

٢ رواه الدار قطني، و حسنه النووي.

٣ النحل: ١١٦.

ومثال ذلك تحريم الزنا، فكل ما يؤدي أو يشجع على ارتكابه حرام. ولأجل ذلك تم منع وتحريم كشف العورة، والخلوة بين الرجل والمرأة، والصور والأغاني المثيرة للمشاعر الجنسية.

٥- الحيلة المؤدية إلى الحرام حرام:

أيما حيلة أو طريقة لتغيير أسماء الأشياء المحرمة، أو تغيير وصفها، لا يجعل هذه الأشياء حلالاً، ولكن عكس ذلك فإن هذه الوسائل أيضاً تصبح حراماً.

يقول النبي ﷺ،

«إنَّ ناساً من أمتي يشربون الخمر يسمونها بغير اسمها»[١]

وعلى ذلك فإن إطلاق كلمة (الفن) على بعض الحركات المستهجنة، والرقص لا يجعلها حلالاً.

٦- الغاية لا تبرر الوسيلة:

وبمعنى آخر، فإن الغاية المشروعة، لا تجيز للشخص استخدام وسائل غير مشروعة لتحقيقها، ولو كانت بنية حسنة.

فلعب القمار، والسرقة، والتعامل بالربا، بنية بناء المساجد، وإقامة المؤسسات الخيرية، لا تجعل هذه المحظورات، مشروعة وحلالاً.

يقول الرسول عليه الصلاة والسلام:

«... ولا يكسب عبد مالا من حرام، فينفق منه فيبارك له فيه، ولا يتصدق به فيقبل منه، ولا يترك خلف ظهره إلا كان زاده إلى النار، إن الله ﷻ لا يمحو السيئ بالسيئ، ولكن يمحو السيئ بالحسن، إن الخبيث لا يمحو الخبيث»[٢]

٧- الابتعاد عن شبهة الحرام « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك»:

إن الحلال والحرام واضح وبيَّن في الإسلام، وبينهما شبهات. ومن الأحوط ومن التقوى للإنسان المسلم، الأخذ بما هو بين، والابتعاد عن مواضع الشبهة. وقد ذكر ذلك النبي ﷺ في الحديث الشريف حيث قال:

«إن الحلال بين، وإن الحرام بين، وبينهما مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه، وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام، كالراعي يرعى حول الحمى، يوشك أن يرتع فيه، ألا وإن لكل ملك حمى، ألا وإن حمى الله محارمه،...»[٣]

٨- ما هو محرم في دار الإسلام محرم خارجها:

المحرمات من الأشياء والأفعال لها نفس الأحكام، سواء أكان المسلم يرتكبها في دار الإسلام أو خارجها، فالمسلم يحرم عليه الربا، والزنا، ولعب الميسر، ومن يأتي هذه الأعمال أينما كان، فهو مذنب وسيحاسب عليه.

٩- الإسراف حرام:

إن رمي الألبسة والأطعمة الصالحة في النفايات، والمصاريف التي لا ميزان لها، يعتبر من الإسراف ويعتبر من الأمر المحرم.

يقول الله ﷻ:

﴿وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا﴾[٤]

---

١ الحاكم، المستدرك، جـ ٤، ص ١٦٤/ ٧٢٣٧.
٢ احمد، مسند، جـ ٦، ص ١٨٩/ ٣٦٧٢.
٣ مسلم، الحلال والحرام، ١٠٧/ ١٥٩٩.
٤ الإسراء: ٢٦.

١٠- الضرورات تبيح المحظورات:

عندما وضع الإسلام قواعد الحرام بكل إحكام، فإنه مع ذلك أخذ الظروف والأحوال الطارئة بعين الاعتبار، وقد راعى الله ﷻ جانب التسهيل على عباده، وعدم تكليفهم بما لا طاقة لهم به، ومن هذا المنطلق فقد أباح للمسلم الذي يتعرض لخطر يتهدد حياته، أباح له تناول الأطعمة المحرمة عليه بالأصل.

ويقصد بحالة الضرورة، تعرض الإنسان لجوع أو عطش شديد، أو وقوعه في مرض، ولا يجد ما يلبي حاجته من الأشياء والأصناف المباحة.

فإذا ما تعرض الإنسان لمثل هذه الحالات وأشرف على الهلاك، فإنه يستطيع تناول الأطعمة والأشربة المحرمة بقدر ما يحافظ به على حياته.

وذلك مثل الميتة، والدم، ولحم الخنزير، والآيات التي ذكرها الله تعالى في كتابه العزيز في أربع سور، تقوم بتأسيس هذا الأساس:

﴿ ... فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [١]

﴿ ... فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [٢]

﴿ ... فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [٣]

﴿ ... فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [٤]

والمسلم ملزم بإعطاء ما يزيد عن حاجته من الطعام والشراب، لمن هو في حاجة ماسة إليه، للحفاظ على حياته، وإن لم يفعل يؤخذ منه قهراً بثمنه، والمسؤولية تقع عليه هو.

وما ينطبق على الطعام والشراب في حالة الضرورة، ينطبق أيضاً على التداوي، فالمسلم إن لم يجد ما يتداوى به من الحلال، فيرخص له استخدام المحرم من الأشياء بقدر حاجته، وقد رخص النبي ﷺ لبعض الصحابة، لبس الحرير بسبب إصابتهم بمرض جلدي، ومعلوم أن لبس الحرير محرم على الرجال.

---

١ البقرة: ١٧٣.
٢ المائدة: ٣؛ الأنعام ١٤٥؛ النحل ١١٥.
٣ الأنعام ١٤٥.
٤ النحل ١١٥.

ب- الحلال والحرام فيما يتعلق بالأطعمة والأشربة

١- الأطعمة المحرمة:

الميتة، والدم المهراق، ولحم الخنزير، والحيوانات التي تذبح لغير اسم الله تعالى، هي محرمة قطعاً. وأما الأنواع الأخرى من الحيوانات غير المناسب أكلها فهي:

الحيوانات البرية:

يكره من بين الحيوانات الوحشية، أكل السباع المفترسة، (الحيوانات المفترسة)، ويكره من جنس الحشرات، ما تنفر من أكله النفس الإنسانية.

الحيوانات البحرية:

كل الحيوانات البحرية حلال أكلها، قال النبي ﷺ بشأن ذلك:

«الطَّهُورُ مَاؤُهُ، وَالْحِلُّ مَيْتَتُهُ»[١]

٢- المشروبات الكحولية والمخدرات:

عند إطلاق كلمة المشروب، فإنها تعني المشروبات التي تسبب السكر للإنسان عند شربها. وقد حرم الدين الإسلامي جميع المشروبات المسكرة، تصنيعاً وشرباً. ونص على ذلك القران الكريم فيقول تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (٩٠) إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ (٩١)﴾[٢]

والمحرمات الأخرى المرتبطة بالخمر هي:

أ- كل مسكر حرام:

كل شراب يسبب السكر، داخل في مفهوم كلمة الخمر الواردة في الآية الكريمة، وهو حرام، وقد أجاب النبي ﷺ عن سؤال فقال:

«كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام»[٣]

ب- ما أسكر كثيره فقليله حرام:

بسبب اكتساب المناعة ضد السكر و الاعتياد على الخمر مع الاستمرار في تناولها زمناً معيناً، وبكميات قليلة ومتدرجة فقد سد ديننا الحنيف هذا الباب، وقرر أن ما أسكر كثيره فقليله حرام، لقول رسولنا الأكرم عليه الصلاة والسلام:

«ما أسكر كثيره، فقليله حرام»[٤]

ج- تجارة الخمر حرام:

لقد منع الإسلام تجارة الخمر، ولو كانت هذه التجارة بين مسلم وكافر، وشدد النبي ﷺ على تحريم الخمر فقال:

«لعن رسول الله في الخمر عشرة: عاصرها، ومعتصرها، وشاربها، وحاملها، والمحمولة إليه، وساقيها، وبائعها، وآكل ثمنها، والمشتري لها، و المشتراة له»[٥]

١ الحاكم، المستدرك، جـ ١، ص ٢٣٩/ ٤٩٧.
٢ المائدة: ٩٠-٩١.
٣ مسلم، الأشربة، ٧٤/ ٢٠٠٣.
٤ أبو داوود، جـ ٣، ص ٣٢٧/ ٣٦٨١.
٥ الترمذي، البيوع، ٨٥/ ١٢٩٥؛ ابن ماجه، الاشربة، ٦/ ٣٣٨١.

د- الجلوس في مجلس الخمر حرام:

إن واجب المسلم لا يقتصر على عدم ارتكاب المحرمات، بل من واجبه تجنب الجلوس مع من يقترف المنكر، ومنعه من ارتكابه إن أمكن، وفيما روي عن سيدنا عمر بن الخطاب ﷺ أن رسول الله عليه الصلاة والسلام قال:

«... ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجلس على مائدة يدار عليها الخمر»[1]

هـ- لا يجوز التداوي بالخمر:

سأل طارق بن سويد الجعفي النبي ﷺ عن حكم شرب الخمر، فنهاه النبي عليه الصلاة والسلام ومنعه من شربها، فقال: إنما أصنعها للدواء،

فقال النبي ﷺ:

«إنه ليس بدواء، ولكنه داء»[2]

و- تناول المخدرات حرام:

إن المواد المخدرة مثل الحشيش، والهيروين، والكوكايين، والأفيون، تضر بالإنسان أكثر من الخمر، وتودي به إلى الهلاك، وقد أمر الإسلام بحماية العقل والجسد معا، ولذلك حرم كل ما من شأنه التأثير عليهما أو الإخلال بوظيفتهما.

٣- التدخين:

لعدم ورود آية أو حديث صريح بشأن الدخان، فقد قرر جمهور الفقهاء كراهية التدخين. ولكن باعتبار الضرر الكبير الذي يحدثه التدخين على صحة المدخن، والناس الذين من حوله، وضياع المال المستمر بسبب التدخين، وإدخال المدخن المكلف بالإنفاق على غيره في عجز دائم عن القيام بأعبائه التكليفية، لهذه الأسباب ينبغي تحريم التدخين.

وقد قال الله تعالى:

﴿... وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ...﴾[3]

﴿... وَلا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ...﴾[4]

والتدخين لا يليق بالمسلم صاحب التقوى والإيمان.

وما يقال في التدخين، يقال أيضاً في النرجيلة، والعادات المشابهة لها، فهي بحكم التدخين.

١ الحاكم، المستدرك، جـ ٤، ص ٣٢٠/ ٧٧٧٩.
٢ مسلم، الأشربة، ١٢/ ١٩٨٤.
٣ البقرة: ١٩٥.
٤ النساء: ٢٩.

ج- الأحكام المتعلقة بصيد الحيوانات

الصيد: هو اقتناص حيوان متوحش في البر والبحر، من الطيور، والسمك. وما لا يمكن إمساكه باليد إلا بصعوبة من الحيوانات البرية، كل ذلك صيد.

لقد أباح الإسلام الصيد بشكل عام. ولكن هناك بعض الشروط المتعلقة بطريقة الصيد والذبح وهي:

١. يحرم على من أمسك صيداً حياً، أن يضعه هدفاً للرمي ويقتله، وكذلك يحرم تعذيب الحيوان الذي تم صيده حياً.

٢. يشترط في الصائد أن يكون ممن تحل ذبيحته، هو المسلم والكتابي، وأن يكون عالماً بأحكام الصيد، وإذا رمى الصيد بسهمه يسن له ذكر اسم الله، فإن أدرك الصيد حيًّا فعليه أن يذبحه وفق أحكام الذبح في الشرع الإسلامي.

٣. ينبغي للمسلم أن لا يقوم بالصيد لمجرد التسلية، والترفيه أو الرياضة، وإنما يقوم بالصيد لتأمين حاجته من الطعام واحتياجات معيشته، وعليه أن يحرص على عدم قتل الحيوانات التي لها صغار، أو التي في بطونها صغارها .

٤. على من يقوم بالصيد، أن يستخدم أداة حادة وثاقبة، لكيلا يتسبب بالألم، للحيوان الذي يصيده.

ويجوز أكل كل ما تم صيده بالسهم، والرمح، والسيف، والرصاص، وما يشابه هذه الوسائل من أدوات الصيد. فقال الله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيَبْلُوَنَّكُمُ اللهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّيْدِ تَنالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِماحُكُمْ لِيَعْلَمَ اللهُ مَنْ يَخافُهُ بِالْغَيْبِ فَمَنِ اعْتَدى بَعْدَ ذلِكَ فَلَهُ عَذابٌ أَلِيمٌ﴾[١]

وأما ما تم صيده بالحجارة، والعصي وما شابه ذلك أو تم صدمه، أو خنقه، أو دهسه، ومات نتيجة ذلك، فلا يجوز أكله، إلا إن أدركه حياً وذبحه، فيحل أكله حينئذ، وفي ذلك يقول الله سبحانه تعالى:

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ...﴾[٢]

---

١ المائدة: ٩٤.

٢ سورة المائدة، آية ٣.

٥. جوز الصيد بواسطة الكلاب، والطيور الجارحة التي يهتمُّ تدريبها على الصيد. يقول الله تعالى:

﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾[1]

وهذه الحيوانات يشترط تدريبها تدريباً خاصاً للصيد، وينبغي أن تأتي بالصيد إلى صاحبها ولا تأكل منه حين تمسكه.

٦. يسنّ لمن يقوم بالصيد أن يذكر اسم الله عندما يلقي الشبكة في البحر، أو يرمي سهما على حيوان.

ولا يجوز الذبح لاسم غير اسم الله، يقول الله تعالى:

﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ﴾[2]

وإذا نسي الإنسان البسملة خلال الذبح، أو الصيد من غير قصد، فيمكن أن يأكل من هذا اللحم بعد التسمية عليه.

٧. ينبغي مراعاة أحكام الذبح في الحيوانات الأهلية، لكي يمكن تناول لحومها. وفي الصيد إذا تم تدارك الحيوان المصاب حياً، فينبغي ذبحه على الفور. ويشترط خلال الذبح قطع مجاري التنفس، والمري، والوريدين المحيطين بمجرى التنفس، ليكون الذبح صحيحاً.

وهناك طريقتان لذبح الحيوانات الأليفة التي يجوز أكل لحومها:

١. الجمال والحيوانات التي تشابهها من ذوات الأعناق الطويلة:

تذبح هذه الحيوانات وهي واقفة، وتضرب أعناقها في المكان الفاصل بين أسفل الرقبة والصدر. ويسمى ذلك بـ (النحر).

٢. أما الحيوانات الأخرى، فتمدد على الأرض، وتذبح من المنطقة الواصلة بين أسفل الذقن وأعلى الرقبة وهو مكان الحنجرة. ويسمى ذلك (الذبح).

إن الحيوان الذي يراد ذبحه، كالأضحية مثلاً، عند هروبه وعدم إمكان ضبطه، يمكن رميه بسهم، أو رمح.

وقد أمر النبي ﷺ برمي جمل هارب بالسهم.[3]

١ سورة المائدة، آية ٤.
٢ سورة الأنعام، آية ١٢١.
٣ البخاري، الذبائح، ١٥، ١٨، ٢٣.

د- الحلال والحرام فيما يتعلق بالألبسة

١ - ستر العورة:

العورة: هي الأعضاء، والأماكن التي يحرم كشفها، والنظر إليها، أو إظهارها، من جسم الإنسان، وسترها فرض. وإن من أول ما أمر الله تعالى نبيه به، هو ستر العورة.

كما أن هناك فرقاً بين عورة الرجل والمرأة، وبين العورة التي يجب سترها في مواجهة الأقرباء المحارم، والتي ينبغي إخفاؤها أمام الأجانب (غير المحارم).

تقسم العورة إلى قسمين:

أ - العورة المغلظة. ب- العورة المخففة.

الأحكام، والفوارق المتعلقة بعورة الرجل، و لمرأة هي:

أ - العورة المغلظة:

عورة الرجل هي الأعضاء التناسلية، والمقعدة (الدبر).

أما عورة المرأة المغلظة: فهي كل بدنها، ماعدا الرأس، واليدين، والرجلين، والصدر وما يوازي الصدر من الظهر.

ب- العورة المخففة:

عورة الرجل المخففة فهي: الأرداف، وأسفل السرة إلى العانة، والفخذان إلى الركبتين.

وأما عورة المرأة المخففة فهي: كل بدنها ما عدا الكفين و الوجه.

ولا يجوز النظر إلى المرأة سواء إلى عورتها المغلظة، أو المخففة، وسواء أكانت ساترة، أو سافرة، فالنظر إليها محرم بكل الأحوال.

إن تغطية العورة المغلظة في حال الإمكان، وتوفر الوقت فرض في إقامة الصلاة.

وإن الرجل في حال لم يجد شيئاً ما يستر به عورته، فيجوز له أداء صلاته عارياً.

ما عدا العورة المغلظة، فإنه لا يعتبر شرطاً لإقامة الصلاة، وإنما هو واجب.

أقسام العورة

العورة المغلظة	العورة المخففة
عورة الرجل: من السرة إلى الركبتين. عورة المرأة: كل بدنها، ماعدا الرأس، واليدين، والرجلين، والصدر وما يوازي الصدر من الظهر.	عورة الرجل: الأرداف، وأسفل السرة إلى العانة، والفخذان إلى الركبتين. عورة المرأة: كل بدنها ما عدا الكفين و الوجه.

وفي المذهب المالكي، فإن من يؤدي الصلاة بدون ستر العورة المخففة (كعدم تغطية المرأة لشعرها، أو الصدر، وما يقابله من الظهر) ينبغي عليه أن يعيد صلاته إن لم يخرج الوقت.

وفي الأحوال الطبيعية، فإنه يستحب أداء الصلاة بلباس مناسب لسنة النبي ﷺ.

وفي المذهب المالكي، فإن من لم يجد ثياباً غير تلك التي يلبسها، وإن كانت نجسة، فيجوز له أداء الصلاة بها.

ولكن إن وجد ثياباً طاهرة خلال الوقت فعليه إعادة صلاته بها. وعلى الإنسان أن يكون حريصاً على ستر عورته، وعدم إظهارها للناس.

وإن وجه النساء الحرائر وأيديهن إن كانت تلفت الأنظار بشكل كبير، ويمكن أن تسبب الفتنة، فعليها تغطيتها، وتعتبر عندئذ من العورة. وقال النبي ﷺ:

«المرأة عورة، فإذا خرجت استشرفها الشيطان»[1]

إن الوجه واليدين في حال ائتمان الفتنة ليست من العورة، سواء في الصلاة أو خارجها. قال الله تعالى:

﴿... وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[2]

بحسب هذه الآية، فإن أماكن تعليق الزينة من اليدين، والوجه مستثناة من العورة، بالنسبة للنساء.

وروي أن أسماء بنت أبي بكر ﷺ دخلت على النبي ﷺ، و عليها ثياب رقاق (شفافة) فأعرض عنها النبي عليه الصلاة و السلام، وقال:

« يا أسماء، إن المرأة إذا بلغت المحيض لم تصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا»[3] وأشار إلى وجهه وكفيه، وقد عددت الآية السابقة، المحارم الذين يجوز للمرأة أن تكشف عن أماكن زينتها أمامهم، وهم:

- الزوج (لا يوجد في جسم المرأة عورة بالنسبة لزوجها).
- الأب و الجد، وأب الزوج، وأجداده، (أعمام المرأة، و أخوالها يعتبرون بمقام الأب).
- الأولاد الذكور، وأولاد الزوج الذكور.
- الإخوة الذكور، و أولاد الأخ، والأخت الذكور.
- جواري المرأة، وأرقاؤها في بيتها، والأشخاص المحتاجين للمرأة (مثل: المعاقين عقلياً أو بدنياً، وممن لا يشتهون النساء من الذكور، الخدم، المحتاجين للمساعدة من الشيوخ كبار السن، والمصابين بالخرف...)
- الصغار الذكور الذين لم يبلغوا الحلم.

أماكن زينة المرأة بين المحارم:

هي ما عدا ما بين السرة والركبة، وتشمل اليدين، والوجه، والرأس، والأذن، والرقبة، والذراع، والرجلين، والقسم السفلي من الساقين.

وذلك لأن الرأس يوضع عليه التاج، والرقبة توضع عليها القلادة، ويوضع الحلق في الأذن،

١ الترمذي، الرضاعة، ١٨/ ١١٧٣.
٢ النور: ٣١.
٣ أبو داوود، اللباس، ٣١/ ٤١٠٤.

والأساورة توضع على الذراعين، واليدان يوضع فيهما الخاتم، ويوضع أسفل الساقين الخلاخل.

ولهذا السبب، فإن المرأة يجوز لها أن تظهر أمام المحارم المذكورين في الآية مكشوفة الذراعين، والرأس، والرقبة، وأسفل الرقبة، الساقين. وكما يجوز للمرأة أن تظهر أمام إخوتها، وأبيها، وكذلك أعمامها، وأخوالها، وجدها... إلخ، فيجوز لها أيضاً أن تظهر مكشوفة، أمام إخوتها بالرضاعة، وأقربائها المحارم الذين يحرم الزواج بهم بشكل مؤبد. ولكن في حالة الخوف من الفتنة، فإنه من الأحوط والأنسب أن تبقى المرأة محتشمة ومحجبة. بالإضافة إلى ما ذكر، فإن ظهور المرأة مكشوفة أمام الأشخاص المذكورين في الأعلى، هو من قبيل (الجواز) لا الوجوب، فأمام هؤلاء وحسب بُعد درجة القرابة من الحيطة، وتمام الحشمة للمرأة أن تكون بتمام قيافتها، ولباسها.

إن عورة المرأة بين النساء المسلمات وذوات الخلق الحسن، هي منطقة ما بين السرة و الركبتين، وما عدا هذه المنطقة يجوز للمرأة أن تظهر مكشوفة أمام مثيلاتها من النساء.

ولا يجوز للفتاة أن تكشف عورتها ما بين السرة والركبتين، حتى أمام والدتها، أو إحدى صديقاتها، ولا يجوز ذلك مطلقاً، لا في الحمامات، ولا في الأماكن الأخرى.

ومن الأفضل للمرأة أيضاً، أن لا تكشف عن جسمها مما فوق السرة لأحد من النساء الغريبات، بدون حاجة ضرورية.

لا يمكن اعتبار ارتداء الألبسة الشفافة التي تظهر لون البشرة ستراً للعورة، ولا يصح أداء الصلاة بهذه الحالة، وذلك لأنه لم يتحقق ستر العورة بهذه الألبسة.

أما أداء الصلاة بارتداء ألبسة ثخينة، ولكن ضيقة، بحيث تبرز الأعضاء، وحجمها، فإن هذه الصلاة صحيحة مع الكراهة.

عورة الولد الذكر في عمر السابعة (عمر الأمر بالصلاة)، خلال الصلاة، هي السوأتان، وما يحيط بهما من العانة، و الأرداف (المقعدة). والصغير الذي بمثل هذا العمر، يندب تغطية أماكن العورة فيه مثل الرجل البالغ.

وعورة الفتاة الصغيرة في عمر السابعة (عمر الأمر بالصلاة) هي المنطقة ما بين السرة، والركبتين، ولكن يندب ستر أماكن العورة، لمثل هذه الفتيات كالفتيات البالغات. هذا بالنسبة لعورة الصغار خلال الصلاة. أما خارج الصلاة، فإن الصغار، دون سن الثامنة فلا عورة لهم.

لقد قرر الفقهاء جواز كشف العورة في حالات الضرورة. حيث يجوز للشخص كشف عورته (امرأة أو رجل) أمام الطبيب، والقابلة، ومن يقوم بالختان، والشرطة، والقضاة، ولكن بمقدار ما تدعو إليه الضرورة، وكشف العورة لا يكون بشكل كيفي، فالمرأة المريضة يجب أن تعرض نفسها على طبيبة أولاً، فإن لم تجد طبيبة تعالج مرضها، حينها يمكن أن تذهب إلى طبيب مختص بصحبة رجل محرم، وتكشف عورتها بمقدار الحاجة، أي مكان العلاج، لأن (الضرورة تقدر بقدرها).

والمرأة التي تضع النقاب يجوز لها كشف وجهها، في حالة الضرورة، كأن تكون شاهدة أمام المحكمة فتكشف عن وجهها لإثبات هويتها وشخصيتها.

٢- الخصوصيات التي ينبغي مراعاتها عند اختيار الثياب:

إن الخصوصيات التي ينبغي مراعاتها عند اختيار اللباس هي:

ينبغي أن لا ننسى أنَ اللباس المبهرج (غير المحتشم) طريقة من طرق الشيطان لغواية الإنسان، وإخراجه عن الطريق المستقيم.

يقول الله تعالى:

﴿ يَابَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ (٢٦) يَابَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْآتِهِمَا إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ (٢٧) ﴾[١]

فعلى الإنسان أن ينتبه إلى لباسه، الذي يقابل به ربه سبحانه وتعالى، في العبادات، ويخرج به أمام مجتمعه من المسلمين، ليكن ذلك مناسباً، ومقبولاً.

وفي ذلك قال الله سبحانه وتعالى:

﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾[٢]

وفي الحديث الذي روي في الموطأ، كان رسول الله ﷺ في المسجد، فدخل رجل ثائر الرأس، واللحية، فأشار إليه الرسول عليه الصلاة والسلام، بيده أنِ اخرج، كأنه يريد إصلاح شعره، ولحيته، ففعل الرجل ثم رجع، فقال النبي ﷺ:

«أليس هذا خير من أن يأتي أحدكم ثائر الرأس كأنه شيطان»[٣]

ورأى الرسول الكريم ﷺ، رجلاً آخر وعليه ثياباً وسخة، فقال:

«... أما كان هذا يجد ماء يغسل به ثوبه»[٤]

ولا يجوز لبس الثياب الفاخرة للتكبر والخيلاء. والمسلم لا يختار الثياب المصنوعة من جلد الحيوانات، إذ ليس من اللائق بحق المؤمن أن ترتكب المجازر بحق الحيوانات الوحشية، وتباد من الغابات، فقط ليصنع من جلودها لباساً له.

ولهذا السبب يكره لبس الثياب المصنوعة من جلود الحيوانات. ومن جهة أخرى فإن الدباغة تنظف الجلود من الخارج، أما داخلها فيبقى غير نظيف، ولذلك فإن السجادة المصنوعة من الجلد، تجوز الصلاة على القسم الصوفي منها، أما القسم الآخر فلا تجوز الصلاة عليها.

١ الأعراف: ٢٦-٢٧.
٢ الأعراف: ٣١.
٣ الموطأ، الشعر، ٧.
٤ أبو داوود، اللباس ١٤/ ٤٠٦٢؛ احمد، مسند ٧/ ٣٥٧.

صندوق المعلومات:

قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِنَّ الله يُحِبُّ أَنْ يُرَى أَثَرُ نِعْمَتِهِ عَلَى عَبْدِهِ» (الترمذي، الأدب، ٥٤)

٣- اللباس الخارجي للمرأة وخصوصيات هذه الثياب:

لقد حث الإسلام المرأة المسلمة على اللباس المحتشم، أمام الرجال الأجانب، ويجب على المرأة التي تخرج من بيتها أن تستر جسدها بلبس جلباب، ووضع الخمار على رأسها أي الحجاب.

وقد قرر القران الكريم في الآية (٣١) من سورة النور، والآية (٩٥) من سورة الأحزاب، أن على النساء المسلمات إذا قابلن رجالاً أجانب، أو خرجن من بيوتهن، فعليهن تغطية جسدهن، إلا ما يظهر منه، وأن يسترن نحورهن بغطاء الرأس، ويجب عليهن لبس ثوب واحدٍ على الأقل يغطي جسدهن من الرأس إلى الرجلين، وأن لا يظهرن زينتهن، وليس لهن أن يعلمن الآخرين بزينتهن المغطاة، بفعل حركات غير مناسبة.

يقول الله سبحانه وتعالى:

﴿...وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ... وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾[١]

﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ... ﴾[٢]

وهناك بعض الأمور يجب على المرأة، أن تنتبه إليها في حال خروجها من البيت، ومقابلتها للرجال، سواء من المحارم أو غيرهم، وهذه الأمور هي:

أ- ينبغي أن يكون لباسها سميكاً غير شفاف بقدر ما يخفي جسدها، أي أن لا يظهر هذا اللباس لون الجلد، وما تحته من اللباس الداخلي.

ب- أن لا يظهر هذا اللباس معالم الجسد، فلا يكون ضيقاً، بحيث يبرز أعضاء الجسد، وأن يغطي هذا اللباس الجسد بكامله.

ج- أن لا يكون اللباس مبهرجاً، وسبباً للإغراء، فعليها أن تستر ثياب الزينة بلباس الحشمة أمام الرجال الأجانب وخارج منزلها، وأما ثياب الزينة والتجمل فهي خاصة في منزلها لزوجها، وللمرأة لبس الثياب الجميلة أمام مثيلاتها من النساء.

قال رسول الله ﷺ:

«ثلاثة لا تسأل عنهم: رجل فارق الجماعة، وعصى إمامه، ومات عاصياً، وأمة أو عبد آبق، وامرأة غاب عنها زوجها قد كفاها مؤونة الدنيا فتبرجت بعده، فلا تسأل عنهم»[٣]

ولا يجوز للمرأة لبس الثياب الضيقة التي تصف معالم جسدها. وروي عن أسامة بن زيد ﷺ، أنه قال:

١ النور: ٣١.
٢ الأحزاب: ٥٩.
٣ الحاكم، المستدرك، ١/ ١١٩/ ٤١١، أحمد، مسند، ٦/ ١٩.

«كساني رسول الله ﷺ قبطية كثيفة مما أهداها له دحية الكلبي، فكسوتها امرأتي، فقال: مالك لم تلبس القبطية؟ قلت: كسوتها امرأتي، فقال: مرها لتجعل تحتها غلالة، فإني أخاف أن تصف حجم عظامها» [1]

فثياب المرأة المسلمة ينبغي أن تكون سميكةً، ولا يظهر ما تحته. و لقد فرض الإسلام على المرأة مجموعة من الالتزامات، والمسؤوليات، ولكن بموازاة ذلك، شرع لها مجموعة من الرخص، ففي فترة الحيض والنفاس أعفاها من الصلاة دون قضاء، ورخص لها الإفطار في رمضان، وأعفاها من كثير من التزامات الحج خلال هذه المدة.

وأعفى الإسلام المرأة من صلاة الجمعة، وصلاة العيدين، والجنازة، وأعفاها أيضا من أكبر فريضة، وهي الجهاد، بل اعتبر أداء المرأة لصلاتها في بيتها أفضل من أدائها خارج البيت.

إن هناك فروقا كبيرة، وجوهرية بين الرجل، والمرأة، ومما لا شك فيه أن فرض الحجاب على المرأة من الله تعالى فيه صلاح، وسلامة المجتمع.

٤- على المرأة التزام الوقار في مشيتها وحديثها:

ينبغي على المرأة الاعتدال في مشيتها، فالتمايل، والتبختر في المشي ليس من وقار المرأة المؤمنة، ولا يليق بها، والآية الكريمة تقول:

﴿... وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ...﴾ [2]

وإذا ما اضطرت المرأة المسلمة إلى الحديث مع الرجل الأجنبي، فعليها أن تكون في غاية الأدب، والحياء، وأن تكون جادةً في حديثها ومقابلتها.

وقد حض الإسلام المرأة على الالتزام ببيتها، والقيام بأعبائه، وواجباته، وعليها أن لا تخرج من بيت زوجها إلا للضرورة. ويجوز للنساء سؤال الرجال بقدر حاجتهن، ويمكنهن التسوق من الرجال. وقد كانت نساء الصحابة رضوان الله عليهم يتكلمن عند الحاجة مع الرجال، وكن يتسوقن. وقد قال النبي ﷺ لسودة رضي الله عنها:

«إنه -أي الله تعالى- قد أذن لكن أن تخرجن لحاجتكن» [3]

وفي حديث آخر: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله» [4]

وعلى المرأة المؤمنة أن تكون محتاطة في حديثها مع الرجل الأجنبي، وتتكلم بقدر الحاجة بلا تدلل ولا تغنج، يقول الله تعالى:

﴿يا نِساءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّساءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلاً مَعْرُوفاً﴾ [5]

يخاطب الله سبحانه وتعالى في هذه الآية من خلال نساء النبي عليه الصلاة والسلام أمهات المؤمنين، كل نساء المسلمين، بأن لا يظهرن اللين في كلامهن، والملاطفة في حديثهن مع الرجال، وإنما عليهن التزام الجدية، والحشمة.

إن من السنة إلقاء السلام بين الرجال، وكذلك النساء فيما بينهن، وأما بين الرجال والنساء، فإن لم يكن هناك صلة قربى، أو علاقة جوار، فمن الأفضل تجنب ذلك، وخاصة إن كان الرجل والمرأة بمفردهما، خشية من إيقاع الشيطان الفتنة بينهما.

---

١ المقدسي، أحاديث مختارة ١/ ٤٤١.
٢ النور: ٣١.
٣ البخاري، النكاح، ١١٥/ ٤٧٩٥.
٤ مسلم، الصلاة، ١٣٦/ ٤٤٢.
٥ الأحزاب: ٣٢.

٥- النظر إلى الجنس الآخر:

يحرم على المؤمن النظر، أو التلصص على عورات الناس. ويباح لكل من الزوجين النظر بشهوة إلى الآخر، ولا يحل لرجل أن ينظر إلى امرأة أجنبية بشهوةٍ، ولا يحل للمرأة أن تنظر إلى رجل أجنبي بشهوة.

وقد أباح الإسلام النظرة الأولى إلى الرجل، أو المرأة، في الطريق، أو أي مكان آخر، وهي النظرة العفوية، وهذه لا يؤاخذ عليها الإنسان.

وثبت عن النبي ﷺ أنه قال لعلي رضي الله عنه:

«يا علي لا تتبع النظرة النظرة، فإن لك الأولى وليست لك الآخرة»[١]

فعلى الرجل والمرأة غض البصر عن النظر إلى الحرام، لقوله ﷻ:

﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾[٢]

ويقول تعالى أيضاً:

﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ...﴾[٣]

ويجوز لمن يريد الزواج من فتاة. النظر إلى وجهها و يديها. وقد سأل النبي ﷺ رجلاً، أراد الزواج، هل رأى الفتاة، أم لم يرها، وأوصاه برؤيتها قائلاً:

«انظر إليها، فإنه أحرى أن يؤدم بينكما»[٤]

٦- المصافحة بين الرجل و المرأة:

لقد جعل الإسلام حدوداً بين الرجل والمرأة يجب مراعاتها، ولم يجز المصافحة بينهما، فالشخص الذي لا يأمن على نفسه من الشهوة، لا يجوز له مصافحة أو لمس شخص أجنبي عنه. وعندما نزلت آية البيعة، التي بينت أسس أخذ البيعة من النساء، جمع الرسول عليه الصلاة والسلام نساء المدينة، وأخذ البيعة منهن، وبينت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها كيف تمت هذه البيعة:

«فمن أقر بهذا الشرط منهن قال لها رسول الله ﷺ: قد بايعتك كلاماً يكلمها به، والله ما مست يده يد امرأة قط في المبايعة وما بايعهن إلا بقوله»[٥]

ويجوز للمسلم الذي يأمن على نفسه من الشهوة تقبيل يد المرأة الكبيرة في السن، الأجنبية عنه.

وقد روي في هذا الأمر، أن سيدنا أبو بكر رضي الله عنه، صافح نساء كبيرات في السن، وأن سيدنا عبد الله بن الزبير خلال مرضه استدعى امرأة عجوزاً للقيام ببعض شؤونه في البيت.

٧- التفريق في المضاجع:

يجب التفريق بين البنات، والأولاد في المضاجع عند بلوغهم العاشرة من عمرهم. وإذا تعذر ذلك، لضيق المنزل، وضعف الإمكانيات المادية، فيجب الانتباه والحذر عند إرسال الأطفال إلى النوم، فقدر الإمكان يجب العمل على التفريق بين الفتيات والأولاد الذكور في غرفهم، وقد قال النبي ﷺ في هذا الشأن:

«واضربوهم عليها لعشر، وفرقوا بينهم في المضاجع»[٦]

---

١ مسلم، الأدب، ٤٥؛ أبو داوود، النكاح، ٤٣/ ٢١٤٩.
٢ النور: ٣٠.
٣ سورة النور، آية ١٣
٤ الترمذي، النكاح/ ١٠٨٧؛ النسائي، النكاح، ١٧.
٥ البخاري، الأحكام ٩٤، الشروط ١.
٦ سنن الدار قطني، ١ / ٢٣٠.

أما الأطفال دون سن السابعة، فيمكن أن يناموا مع أحد أفراد العائلة في نفس الفراش، ولكن بعد بلوغ سن السابعة، فلا يجوز على الإطلاق أن تنام الفتاة مع الصبي في لحاف واحد.

وأما بعد بلوغ سن العاشرة، فإن هذا المنع لا يقتصر على الفتاة والصبي، ولكن يجب التفريق في المضاجع بين الفتيات أنفسهن، وبين الصبية أنفسهم، وفي هذا الأمر من الحكمة، والفائدة الشيء الكثير، يقول النبي ﷺ:

«لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل، ولا المرأة إلى عورة المرأة، ولا يفضي الرجل إلى الرجل في ثوب واحد، ولا تفضي المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد»[1]

٨- الخلوة بين الرجل و المرأة في مكان مغلق:

لا يجوز بحسب أحكام الشريعة الإسلامية أن يختلي رجل بامرأة أجنبية، ولا فتى بفتاة، في مكان مغلق بدون محرم، لأن هذه الحالة مدعاة لتحريك الشهوة، وفتح طريق للشيطان، وسبب لانتشار الأقاويل، والشائعات، والاتهامات التي لا تليق بالمسلم. وإذا كان البيت صغيراً، ولا توجد إلا غرفة واحدة، في هذه الحالة يمكن أن يجلس الرجال مع النساء في هذه الغرفة بحالات الحاجة، وبوجود شخص كبير في السن، مع مراعاة شروط الاحتشام و الأدب.

ويجب على المرأة أن تتجنب التواجد مع رجل أجنبي عنها في الأماكن المقفرة، والخالية.

قال النبي عليه الصلاة والسلام:

«إياكم والدخول على النساء»، فقال رجل من الأنصار: يا رسول الله، أفرأيت الحمو، قال: «الحمو الموت»[2]

وفي حديث آخر:

«...ألا لا يخلُوَنَّ رجلٌ بامرأة إلا كان ثالثهما الشيطان»[3]

فينبغي تقييد لقاء، أو اجتماع الرجال مع النساء بحالات الضرورة، والحاجة.

فإذا كانت هناك علاقات عمل بين الرجل، والمرأة، وأرادت المرأة زيارة الرجل، أو العكس، ينبغي تجنب اللقاء بينهما بشكل منفرد، والالتزام بالأدب، والحشمة في الحديث الدائر بينهما. ومن الأفضل في هذه الزيارات تواجد رجل محرم للمرأة فيها، أو أن تكون في مكان عام.

١ مسلم، ٧٤/ ٣٣٨؛ أحمد، مسند، ٣٧٢/ ١٢٤٢.

٢ الترمذي، الرضاعة، ١٦/ ١١٧١.

٣ البخاري، النكاح، ١١١؛ الترمذي، ١١٧١؛ مسند أحمد.

هـ - الحلال والحرام فيما يتعلق بالزينة (التجميل)

لقد أباح الإسلام ضمن بعض القيود الموادَ التزيينية التي يصنعها الإنسان من المصادر الطبيعية والطاهرة، مثل خرز الزينة، والأصبغة، والقلائد، والألبسة، وأجاز استخدامها.

ولكن في نفس الوقت حرم العمليات التي تؤدي إلى تغيير طبيعة الإنسان الخلقية، والفطرية، سواء عن طريق الجراحة، أو الماكياج والمواد التزيينية. واعتبر ذلك من أعمال الشيطان، وقد ذكر الله سبحانه وتعالى ذلك في القران الكريم على لسان إبليس:

﴿ ... وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللهِ...﴾[١]

١ - الزينة المحرمة على الرجال:

يحرم على الرجال لبس الحرير، قال رسول الله عليه الصلاة والسلام:

«من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة»[٢]

وقال النبي ﷺ:

«حرم لباس الحرير والذهب على ذكور أمتي وأحل لإناثهم»[٣]

ولا يجوز للرجال اتخاذ خاتم من ذهب.

ويقول سيدنا علي كرم الله وجهه:

إن نبي الله ﷺ أخذ حريرا فجعله في يمينه، وأخذ ذهبا فجعله في شماله، ثم قال:

«إن هذين حرام على ذكور أمتي»[٤]

وفي رواية لابن عمر ﷺ يقول:

أن رسول الله عليه الصلاة والسلام اصطنع خاتما من ذهب، فكان يجعل فصه في باطن كفه إذا لبسه، فصنع الناس، ثم إنه جلس على المنبر فنزعه، فقال:

«إني كنت ألبس هذا الخاتم، وأجعل فصه من داخل»

فرمى به، ثم قال:

«والله، لا ألبسه أبدا»

فنبذ الناس خواتيمهم.[٥]

ولا يجوز لبس الثياب التي عليها شعارات، أو رموز خاصة بالكفار تشبهاً بهم.

ولهذا السبب، يكره لبس الثياب المصبوغة بالزعفران باللون الأحمر، أو الأصفر، لأن فيها نوع من التشبه بالكفار.

١ النساء: ١١٩.
٢ مسلم، اللباس، ٢١/ ٢٠٧٣ ؛ النسائي، الزينة، ٨٤.
٣ الترمذي، اللباس، ١/ ١٧٢٠.
٤ أبو داوود، اللباس، ١١، ١٤/ ٤٠٥٧.
٥ مسلم، اللباس، ٣/ ٢٠٩١؛ أبو داوود، الخاتم، ٣٠.

٢- حكم الوشم، وترقيق الأسنان، ورفع الحاجب، وعمليات التجميل:

من المعلوم أن عمليات الوشم بغرز الإبرة في الجلد، وحقن الأصبغة تحته، ونحت ميناء الأسنان، لتغيير شكلها وتجميلها، هي أمور ضارة صحياً.

وقد نهى الإسلام عنه، بل حرمه، ولعن من يقوم بالوشم، أو تغيير شكل حواجبه، أو أسنانه.

وروى عبد الله بن عمر ﷺ حديثاً عن النبي ﷺ يقول فيه:

«لعن الله الواشمات والمستوشمات، والنامصات والمتنمصات، والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله»[١]

ولا يجوز إجراء عمليات تجميلية للأسنان السليمة، سواء بتغيير شكلها، أو بقلعها والزرع مكانها، لمجرد تقليد الحداثة، والأشكال الدارجة في العصر.

ويقول النبي عليه الصلاة والسلام في الحديث الذي يرويه أبو ريحانة ﷺ:

«لعن الله الواشمات والمستوشمات والمتنمصات والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله»[٢]

ولا مانع من إصلاح الأسنان لأسباب علاجية طبية، فتركيب سنّ مكان الذي سقط، أو تغطيته، وحشوه بمادة طبية جائز شرعاً، ولا يعتبر ذلك من موانع الغسل، أو الوضوء.

ولا يجوز إزالة الحاجب، ولا ترقيقه بأخذ الشعر منه، وكذلك لا يجوز رفع الحاجب إلى الأعلى، ويعتبر كل ذلك من تغيير خلق الله. إلا أنه أجاز بعض العلماء المسلمين للمرأة المسلمة، أن تزيل شعر وجهها، وكذلك أن تتزين بإذن زوجها، باستخدام بعض أنواع الماكياج. ومن ضمن هؤلاء العلماء الذين أجازوا ذلك (الإمام النووي).

ويدخل في حكم الأحاديث المذكورة في الأعلى، العمليات التجميلية الجراحية التي تجرى للأنف، والذقن، والصدر، والشفاه، وغيرها من الأعضاء لتغيير شكلها، أو للتشبه بأشخاص آخرين، ويصرف في ذلك مبالغ طائلة، فكلها من المحرمات شرعاً.

أما إذا كان هناك تشوه خلقي في أحد أعضاء الإنسان، أو مرضي، ويسبب لصاحبه معاناة معنوية، أو مادية في المجتمع، يجوز إجراء عملية تجميل وإزالة التشوه، ويدخل ذلك ضمن مفهوم أو حكم العلاج الطبي الجائز. فالنبي ﷺ لعن من يقوم بترقيق أسنانه للتجميل.[٣]

فاللعن هنا مقيد بالتجميل، أما ما يتم من عمليات طبية، وتجميلية لحاجة علاجية، فيعتبر استثناءاً من هذه القاعدة.

٣- الشعر المستعار (الباروكة):

لا يجيز الإسلام وضع الشعر المستعار، لأن فيه تغييراً للشكل الطبيعي للإنسان، وكذلك فيه خداع للناس بعدم التعرف على من يضع هذا الشعر. ومن الأشياء التي منعها النبي ﷺ، ولعن من يأتيها الشعر المستعار.[٤]

١ مسلم، اللباس، ٣٣/ ٢١٢٥.
٢ البخاري، اللباس، ٨٧/ ٥٩٣١.
٣ انظر: البخاري، اللباس، ٨٢-٨٤.
٤ انظر: البخاري، اللباس، ٨٣-٨٥.

وفي الحديث الذي يرويه عبد الله بن عمر ﷺ يقول النبي ﷺ:

«لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة»[١]

وعن أسماء بنت أبي بكر ﷺ، قالت: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ، فقالت: يا رسول الله إن لي ابنة عُرَيِّساً أصابتها حصبة فتمرق شعرها أفأصله، فقال:

«لعن الله الواصلة والمستوصلة»[٢]

والشخص الذي يتساقط شعر رأسه إن يلجأ إلى عمليات التجميل لزرع الشعر في رأسه باستخدام شعر جسمه، فهو في حكم ذلك محل البحث.

٤- الكحل والعطر:

يقول النبي ﷺ في الحديث الذي يرويه ابن عباس:

«إن من خير أكحالكم الإثمد إنه يجلو البصر، وينبت الشعر»[٣]

على المرأة أن تمتنع عن التعطر في حال خروجها من المنزل، ويجوز لها وضع العطر في بيتها، أو بين أقرانها من النساء.

ولا يليق بالمرأة المؤمنة التي تتصف بالأخلاق، والسلوك السوي، والمتزنة عقلياً، لا يليق بها وضع العطر للفت انتباه الرجال إليها.

ومن إحدى الأمور المحظورة التي يجب تجنبها في الإحرام، هي التعطر بالعطور الفواحة، حيث أن كل العلماء قد أجمعوا على تحريم مسّ الطيب في حال الإحرام، سواء كان الإحرام للحج أم كان للعمرة.

١ البخاري، اللباس، ٥٩٣٣؛ النسائي، الزينة، ٢٢.
٢ مسلم، الزينة، ١١٥/ ٢١٢٢.
٣ النسائي، الزينة، ٢٨/ ٥١١٣.

٥-صبغ الشعر و اللحية:

لم يكن اليهود، والنصارى الذين عاشوا في عصر النبوة يصبغون شعورهم ولحاهم البيضاء، ولكي لا يتشبه المسلمون بهم، فقد شجع النبي ﷺ كبار الصحابة على الصبغ.[٤]

لقد أباح الإسلام الصبغ، ولكن اختلف العلماء في جواز استخدام اللون الأسود بالنسبة للرجال.

وأما النساء فبشكل عام، يجوز لهن استخدام اللون الأسود في صباغة شعورهن. قال رسول الله ﷺ:

«غيروا الشيب بالحناء ولا تشبهوا باليهود»[٥]

اتفق العلماء على جواز استخدام الحناء الأحمر، والمزيج من الأسود والأحمر، المستخرج من النباتات.

وقد تلقى الصحابة ﷺ أمر النبي ﷺ بعدم التشبه بالكفار بالقبول، وبناء على ذلك فقد قام الصحابة بصباغة شعورهم، ولحاهم، ومن هؤلاء الصحابة أبو بكر، وعمر، وعلي، وأنس رضي الله عنهم أجمعين.

٦-معايير حلاقة أو قص الشعر:

روى ابن عمر ﷺ، أن النبي ﷺ رأى صبياً وقد حلق بعض شعره، وترك بعضه، فنهاهم عن ذلك وقال: «احلقوه كله، أو اتركوه كله»[٦]

وفي رواية أخرى لابن عمر ﷺ، قال:

«نهى النبي ﷺ عن القزع»[٧]، القزع هو: أن يحلق بعض الشعر، ويترك البعض الآخر.

وروى علي كرم الله وجهه فقال:

«نهى رسول الله ﷺ أن تحلق المرأة رأسها»[٨]

٤ انظر: البخاري، الأنبياء، ٥٠، اللباس ٦٧؛ مسلم، اللباس، ٨٠.
٥ النسائي، الزينة، ٦٥؛ أبو داوود، الترجل، ١٨.
٦ أبو داوود؛ الزينة، ٤١٩٥؛ النسائي، ٥٠٤٨.
٧ النسائي، الزينة، ٦٥؛ أبو داوود، الترجل، ١٨.
٨ البخاري، اللباس، ٧٢؛ ابن ماجه، اللباس، ٣٨.

٧-حلق اللحية و إعفاؤها:

إعفاء اللحية سنة، ينبغي للمسلم إعفاء لحيته في الأحوال الطبيعية، وبالشكل المتعارف عليه في مجتمعه من الرجال المسلمين، وقد حث النبي عليه الصلاة والسلام على إعفاء اللحية، فقال:

«خالفوا المشركين: وفروا اللحى، وأحفوا الشوارب» [١]

وبناء على هذا الحديث، والأحاديث الأخرى الواردة في هذا الموضوع، فقد قرر جمهور العلماء ضمن الحالات الطبيعية تحريم حلق اللحية.

ولكن يمكن تقصير اللحية، فذلك جائز.

وقال الإمام مالك: يندب إعفاء اللحية، وبالمقدار المتعارف عليه بين أبناء المجتمع الذي يعيش فيه الإنسان، وأما ما زاد عن ذلك فينبغي قصه. لأن ترك الزيادة يعطي منظراً نافراً في المجتمع. ولا يوجد حد معين لتقصير اللحية، إذ تعفى اللحية بمقدار ما يعطي منظراً جميلاً، ومقبولاً.

٨-التشبه بالجنس الآخر:

ينبغي تجنب التشبه في اللباس بين الجنسين، فلا يجوز للمرأة أن تتشبه بالرجال، ولا لرجل أن يتشبه بالنساء، فلكل من الجنسين مميزات خاصة به، ويوجد ما يناسب هذه المميزات من أنواع الثياب، وأشكالها.

والتشبه بالجنس الآخر فساد روحي، وشذوذ أخلاقي وسلوكي.

ولعن رسول الله ﷺ النساء المتشبهات بالرجال، سواء باللباس، أو الشكل، أو السلوك والتصرفات، ولعن الرجال المتشبهين بالنساء.

وجاءت أحاديث كثيرة في هذا الأمر، منها قول النبي عليه الصلاة والسلام:

«ليس منا من تشبه بالرجال من النساء، و لا من تشبه بالنساء من الرجال» [٢]

وعن ابن عباس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ:

«لعن النبي ﷺ المخنثين من الرجال، والمترجلات من النساء، وقال: «أخرجوهم من بيوتكم» [٣]

وعن عبد الله ابن عمر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ:

«ثلاثة لا يدخلون الجنة، ولا ينظر الله إليهم يوم القيامة: العاق والديه، والمرأة المترجلة المتشبهة بالرجال، و الديوث» [٤]

١ البخاري، اللباس، ٢٧/ ٥٨٩٢؛ مسلم، الزينة، ٥٤/ ٢٥٩.

٢ الترمذي، الحج، ٧٥؛ أحمد، مسند، جـ ٢، ص ١٩٩/ ٦٨٧٥.

٣ البخاري، اللباس، ٣٦-٤٣/ ٥٨٨٦/ ٦٨٣٤.

٤ البخاري، اللباس، ٦١.

و- الحلال و الحرام فيما يتعلق بالأشياء المستعملة في المنزل

لكل كائن في الدنيا مأوى ومسكن، ومأوى الإنسان هو بيته. قال رسولنا الكريم عليه أفضل الصلاة والسلام مبيناً أهمية البيت في حياة الإنسان:

«أربع من السعادة: المرأة الصالحة، والمسكن الواسع، والجار الصالح، و المركب الهنيء،...»[١]

وقال الله تعالى:

﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ...﴾[٢]

من خلال الحديث الشريف، والآية الكريمة نستنتج أن كل تزيين للبيوت من نقوش، ورسم زهور، ومناظر طبيعية، هي من الأمور المباحة، والجائزة في الشرع الإسلامي ما لم يكن إسرافاً وخيلاءً، قال النبي ﷺ:

«لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر» قال رجل: إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسناً ونعله حسنة، قال: «إن الله جميل يحب الجمال، الكبر بطر الحق، وغمط الناس»[٣]

إلا أن هذه الرخص، و المباحات ليست على إطلاقها، وإنما هناك بعض القيود، والضوابط الخاصة التي يجب الالتزام بها، وهي:

١- الأواني الذهبية، والفضية، وبساط الحرير:

قال الصحابي حذيفة رضي الله عنه: سمعت النبي ﷺ يقول:

«لا تلبسوا الحرير ولا الديباج، ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة، ولا تأكلوا في صحافها، فإنها لهم ـ الكافرين ـ في الدنيا ولنا في الآخرة»[٤]

وبناء على هذا الحديث، يحرم استعمال أواني الذهب والفضة، وصناعتها، يحرم ذلك على الرجال والنساء، ويحرم على الرجال لبس الحريرِ، والجلوس عليه، كما تقدم. لأن إخراج هذه المعادن، و المواد من الحياة الاقتصادية، ووضعها في البيوت يسبب ضرراً كبيراً للمجتمع.

٢- التماثيل والصور:

وردت أحاديث كثيرة تنهى عن اتخاذ التماثيل في البيت، وصناعتها، ومن هذه الأحاديث قول النبي ﷺ:

«لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب، ولا صورة تماثيل»[٥]

وقوله عليه الصلاة و السلام:

«إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون»[٦]

وإن الحكمة من تحريم صناعة التماثيل، والصور، واتخاذها في البيوت هي:

أ- القضاء على ذكرى وفكرة عبادة الأصنام التي كانت سائدة في العصور السابقة، والحفاظ على عقيدة التوحيد.

ب- سد الباب أمام الأفكار، و الأوهام التي قد تتسرب إلى عقول بعض الناس، تجاه قدرة من يقوم بصناعة الهياكل، والتماثيل على الخلق، ومضاهاة الخالق ﷻ، وبالتالي الوقوع في الشرك، وارتكاب المعاصي.

ج- منع صناعة ورسم أمور منافية لتعاليم الإسلام، وأخلاقه.

د- القضاء على التبذير، وإسراف الأموال في أمور لا فائدة لها.

١ ابن حبان، الصحيح، ٤٠٣٢.
٢ الأعراف: ٣٢.
٣ مسلم، الإيمان، ١٤٧/ ٩١.
٤ البخاري، الأشربة، ٢٨/ ٥٤٢٦.
٥ البخاري، بدء الخلق، ٣٢٢٥/ ٣٣٢٢؛ مسلم، ٨٣/ ٢١٠٦.
٦ البخاري، الأدب، ٧٥؛ مسلم، ٩٨/ ٢١٠٩.

أما ألعاب الصغار التي تتم صناعتها على شكل حيوانات، أو أطفال، فلا تدخل ضمن مفهوم الهياكل والتماثيل، ولذلك فهي من المباحات. وفي هذا السياق ثبت في الأحاديث أن أم المؤمنين عائشة ﵂ كان لها دميً وألعاباً تلهو بها مع صديقاتها، والنبي عليه الصلاة والسلام كان يراها، ويقرها على ذلك.

٣- الرسم:

إن النبي ﷺ في بدايات الدعوة، ولتثبيت عقيدة التوحيد في عقول الناس، وقف موقفاً حازماً تجاه منع الرسم، ولكن فيما بعد رخص للناس في ذلك عندما زالت أسباب الحظر.

إن حكم الإسلام في موضوع الرسم يختلف باختلاف الرسم، فمثلاً لماذا يرسم الرسام؟ وأين سيستعمل هذه الرسومات...؟ إلخ

فيختلف الحكم تبعاً لذلك ومن هذه الأحكام:

- يحرم رسم، واستخدام الأشياء التي تعبد.
- تحظر الرسومات المنافية للأخلاق الإسلامية، واستعمالها، كالرسومات العارية.
- يجوز رسم الأشياء التي ليس فيها روح.

وقد نقل عن ابن عباس ﵄، عندما منع رساماً من الرسم، أنه قال له: «إن كنت لا بد فاعلاً فارسم الأشجار، والأشياء التي ليست فيها روح».

يمكن القول وحسب الأحاديث الواردة في هذا الموضوع، إن رسم ما فيه روح محظور شرعاً.

وأما إذا كانت هذه الرسومات على أشياء مما يمتهن، كالبساط والسجاد، ويجلس عليه، ولا يعطى انطباعاً باحترامها وتقديرها، فهي من المباحات.

وكذلك رسم الأشياء التي ليس فيها روح. فهو من المباحات شرعاً.

٤- الصور الفوتوغرافية:

لقد أجاز العلماء المسلمون التصوير الفوتوغرافي، واستخدام الصور، في الحالات الضرورية والخاصة، كاستخدامها على بطاقات التعريف الشخصية، والجوازات، وسجلات الأحوال المدنية.

وأمّا تصوير واستخدام صور الإنسان الفوتوغرافية في الحالة الطبيعية، وصور الحيوانات، والطبيعة، يمكن أن تدخل ضمن حدود المباح.

ولكن ينبغي مرة أخرى النظر إلى الموضوع والقصد وراء الصور الفوتوغرافية، فالصور العارية، وما شابهها، تدخل ضمن نطاق الحرام.

إن حكم مهنة الرسم، والتصوير في الإسلام، يتبع حكم الرسم، والصور، فما لا يجوز رسمه، وتصويره، لا يجوز اتخاذه مهنة.

٥- تربية الكلاب:

يقول النبي ﷺ: «من أمسك كلباً فإنه ينقص كل يوم من عمله قيراطٌ، إلا كلب حرث، أو ماشية»[١]

« لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب...»[٢]

وبالنظر إلى هذين الحديثين نستنتج أنه لا يجوز تربية الكلاب في البيت، إلا لحاجة صيد أو حماية.

ولكن ينبغي الانتباه إلى أهمية الاهتمام، والرحمة، ومساعدة كل كائن حي، وللإنسان في ذلك أجر وثواب كبير. فعن أبي هريرة ﵁، عن رسول الله ﷺ قال: «غفر لامرأة مومسة مرت بكلب على رأس ركي يلهث، قال: كاد يقتله العطش، فنزعت خفها فأوثقته بخمارها، فنزعت له من الماء، فغفر لها بذلك»[٣]

---

١ البخاري، الذبائح ٦.
٢ البخاري، بدء الخلق، ٣٢٢٥/ ٣٣٢٢؛ مسلم، ٨٣/ ٢١٠٦.
٣ البخاري، الشرب، ٩.

ز- الحلال و الحرام فيما يتعلق بالأمور الترفيهية (اللهو) في الحياة

الإسلام دين الفطرة، فهو دين يتماشى مع كل حاجات الإنسان و خصوصياته، و يلبي كل متطلبات حياته.

فمن ضمن احتياجات الإنسان الأساسية في الحياة، الراحة والمتع. فالملائكة وحدهم حياتهم كلها عبادة، وطعامهم العبادة. فكما أن المعدة تتطلب الطعام والشراب، فكذلك للعين حاجة النظر إلى الجمال، وللأذن حاجة الاستماع إلى الأصوات الجميلة.

لقد وضع الإسلام لكل شيء حدوداً، فوضع قيوداً تحدد حاجات الإنسان في الطعام، والشراب، ووضع حدوداً لرغبات وشهوات الإنسان المسلم، فلم يحرمه من شيء إلا وأباح له أشياء تعوض عن ذلك، ويهدف من وراء كل ذلك تحقيق مقاصد سامية للبشر، وهي تربية النفس.

فقد أباح كل المتع التي لا تخرج عن المبادئ الكلية في الأوامر، و النواهي.

١- الموسيقى:

من المعروف أن فن الغناء والعزف على الآلات من قبل الرجل أو المرأة، إذا لم يترافق مع الموسيقى شيء من العمل المحرم، أو الآلات المحرمة فهي من المباحات.

ولكن يتغير الحكم من الحرام، إلى المكروه، و المباح، و المستحب تبعاً للشخص المغني، وكلمات الأغنية، والآلة المعزوفة، والمكان والأشخاص المستمعين. فالحرمة، والكراهية تكون نتيجة للأسباب الخارجية العارض على الموسيقى.

» أداء الموسيقى:

يكره اتخاذ الموسيقى مهنة، والعمل فيها.

ولقد كان ينظر إلى مجالس الموسيقى في الصدر الأول من الإسلام بعدم القبول.

وقد تم حظر كثير من الآلات الموسيقية في الأحاديث النبوية الشريفة، وبشكل عام فقد تم تشبيه أعمال الموسيقى ومن يقومون بها، بعمل الشيطان.

وفي نفس الوقت فقد تم تضعيف هذه الأحاديث من قبل علماء الحديث، وقد قرر العلماء المسلمون حرمة عزف الآلات الموسيقية التي تكون رمزاً لمجالس شرب الخمر.

وقرروا في نفس الوقت إجازة سماع بعض أنواع الآلات الموسيقية بقصد التداوي، مثل الناي، والطبل، والدف.

ورخص الفقهاء استعمال الدفوف، والطبول في حالات الحرب والأعراس.

وقد أباح النبي ﷺ كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة، أنواعاً من اللهو، والضرب بالدف في الأعراس، والأعياد.

لم يرد أي حديث صحيح بتحريم الغناء الذي لا يترافق مع آلات موسيقية محرمة، أي الذي يقتصر على الصوت ولحنه، والغناء الذي يؤديه الشخص بمفرده دون إسماع للآخرين، وسواء ترافق مع الدف، أو بدونه، فهو من المباحات.

وسئل الإمام أبو يوسف رحمه الله: ماذا تقول عن حكم غناء المرأة وأولادها في البيت، مع الضرب على الدف، خارج الأعراس؟ فأجاب الإمام: لا أرى مانعاً لذلك، ولا كراهة فيه، أما إن كان هناك مبالغة في اللهو، والغناء فأرى كراهة ذلك.

» الغناء والأناشيد:

يوجد الكثير من التعابير والكلمات المخالفة للمعتقدات الإسلامية، والتي تذم القدر، والكثير من الشكايات العديمة النفع. فإذا ما أبعد المغني عن هذه الأمور، والتزم بحدود الشرع الإسلامي في كلماته، وتصرفاته، وآلاته التي يستخدمها، حينئذ يدخل غناؤه، وأناشيده ضمن المباحات.

ويجب الابتعاد عن الألحان، والموسيقى التي تؤدي إلى إثارة الشهوات، والشجارات لدى المستمعين.

وقد حظرت الأحاديث الأغاني والألحان التي تدفع بالناس إلى التراقص، والقفز.

و يحرم الغناء، والحضور في المجالس التي يترافق فيها شرب الخمر مع الموسيقى.

» الاستماع إلى الأغاني والأناشيد:

يحكم بحرمة الاستماع إلى الموسيقى، أو الكراهة، أو الإباحة، بحسب شعور ونظرة الشخص المستمع، وذلك:

- إذا كان اللباس والكلمات والصوت والموسيقى مما يحرك الشهوة، وخاصة عندما يكون المغني امرأة، يحرم الاستماع إليها.
- ويحرم على الشباب المليئين بالأحاسيس الشهوانية، الاستماع إلى الأغاني والموسيقى المهيجة لهذه المشاعر، والأحاسيس.
- يكره إضاعة وقت الفراغ بالموسيقى، والغناء بدل العبادة، وخاصة في حق الأشخاص الذين يقضون معظم أوقاتهم في سماع الأغاني، والموسيقى.
- الموسيقى المريحة للإنسان مباحة. فيباح للشخص الاستماع إلى الموسيقى والغناء الجميل الذي يريحه، ولا يسبب إيذاء، أو يحرك مشاعر الآخرين.
- تباح الأغاني التي تصف حب الله ورسوله، وتصف المشاعر الطبيعية تجاه الوطن، والإنسان، والطبيعة، والحيوانات، والأغاني المصبرة للفقراء والمظلومين، والأغاني التي ترفع معنويات المسلمين خلال الحرب، فهذه كلها من المباحات.
- وبالاستناد إلى ذلك يباح للإنسان المليء قلبه بحب الله تعالى، الذي يطرب عند سماع الأصوات الجميلة، والوصف الجميل، أن يسمع الموسيقى والغناء.

٢- السينما والتلفاز :

السينما والتلفاز هي وسيلة لمخاطبة العين والأذن معاً، وهي بالتالي وسيلة هامة للأخبار، والتربية، ولتعليم، والترفيه.

ولا يمكن بحث حكم الحل والحرمة بشأن الوسيلة ذاتها. وإنما يحكم عليها بالنظر إلى ما تبثه وتنشره هذه الوسيلة. إذا ما نظرنا إلى ما يذاع على شاشات السينما والتلفاز بشكل عام، وجدنا أن المشاهد التي تعرض من أفلام، أو إعلانات، أو مسلسلات، أو برامج، تحرض ضد الإسلام، أو تخالف وتجرح المعتقدات، والأخلاق الإسلامية فلا يجوز مشاهدتها قطعاً.

ولكي لا نضطر وبغير إرادة إلى مشاهدة المناظر والمشاهد المسيئة، والمفسدة للأخلاق والآداب، فعلينا تجنب متابعة مثل هذه القنوات قدر المستطاع.

وفي حال الحاجة إلى الاستراحة، أو الترفيه، ومتابعة الأخبار، ينبغي الحرص على متابعة القنوات التي تنتج وتبث البرامج الإخبارية، و الترفيهية المتناسبة مع المبادئ، والأخلاق الإسلامية السامية.

إن من مهمة المسلمين استخدام السينما والتلفاز في إظهار الأمور الحسنة، الصحيحة، واستعمالها كذلك في نقل المعلومات، والأخبار الصحيحة للناس، وتخليصهم من المغالطات والأخطاء.

٣- المزاح و النكات (الفكاهة):

إن المزاح والنكات اللطيفة، التي تفرح الإنسان، وتضحكه، وتبهجه هو من فنون الكلام. وقد كان النبي ﷺ لطيفاً مع الصحابة، و يمزح معهم.

روى الحسن البصري رحمه الله تعالى:

أتت عجوز فقالت: يا رسول الله ادع الله أن يدخلني الجنة. فقال: «يا أم فلان، إن الجنة لا تدخلها عجوز». قال: فولت تبكي، قال: «أخبروها أنها لا تدخلها وهي عجوز، إن الله تعالى يقول:

﴿إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً (٣٥) فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا (٣٦)﴾ (الواقعة: ٣٥-٣٦) [١]

وقد نهى الإسلام عن المزاح الذي فيه سخرية من الناس، فقال تعالى:

﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسى أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ وَلا نِساءٌ مِنْ نِساءٍ عَسى أَنْ يَكُنَّ خَيْراً مِنْهُنَّ وَلا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلا تَنابَزُوا بِالْأَلْقابِ بِئْسَ الاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [٢]

ولا ينبغي أن يكون في المزاح كذب، يقول ﷺ:

«ويل للذي يحدث فيكذب، ليضحك الناس، ويل له، ويل له» [٣]

١ الشمائل المحمدية للترمذي رقم ٢٣٠ . الواقعة: ٣٥-٣٦.
٢ الحجرات: ١١.
٣ الترمذي، الزهد، ١٠/ ٢٣١٥.

٤- المسابقات الرياضية:

» الجري:

التسابق بالجري نوع من الرياضة، وإلى جانب الفوائد الصحية، والجسدية للرياضة، هناك جانب من المتعة والترفيه في الرياضة، للمشاهد والممارس معاً.

وكان الصحابة رضوان الله عليهم يتسابقون في الجري، وقد روي أن سيدنا علياً كرم الله وجهه كان من أفضل الرياضيين في الجري.

والنبي عليه الصلاة والسلام نفسه كان يسابق بالجري. حيث روت أم المؤمنين السيد عائشة ﵂:

كنت مع النبي ﷺ في سفر، قالت: فسابقته، فسبقته على رجلي، فلما حملت اللحم سابقته، فسبقني، فقال: «هذه بتلك السبقة»[١]

وفي أيامنا هذه، فإن الرياضات المنتشرة والتي تعتمد كثيراً على الجري، مثل: كرة القدم، وكرة السلة، والتنس، لا يوجد دليل يُحرمها إذا ما رعيت فيها شروط اللباس المحتشم.

» مسابقة الرمي:

لقد شجع النبي ﷺ على مسابقة الرمي، وذلك لأنها ترفع من قدرات الإنسان الحربية، واستثمار للوقت في الأمور المفيدة.

عن أبي هريرة ﵁ قال: خرج رسول الله ﷺ وأسلم يرمون، فقال:

«ارموا بني إسماعيل، فإن أباكم كان راميا، وارموا وأنا مع ابن الأدرع»، فأمسك القوم قسيهم، وقالوا: من كنت معه غلب، قال: «ارموا وأنا معكم كلكم»[٢]

فهذا مظهر من مظاهر تشجيع النبي ﷺ للصحابة على هذه المسابقة، والشرط الوحيد الذي يمكن اعتباره في هذا الموضوع، أن لا يكون الهدف الذي يرمى عليه كائنا حياً، إذ لا يجوز التسابق بالرمي على أهداف حية.

» مصارعة الحيوانات:

إن مصارعة الحيوانات، كالديكة، والجواميس، والثيران هي من العادات القديمة التي تعود إلى ما قبل الإسلام، وهي مستمرة إلى يومنا هذا، فكان الناس ولا يزالون يجتمعون في مكان عام، وكل يحضر ما عنده من الحيوانات لتتصارع مع بعضها، للتسلي والمتعة، ويقع من الأذى الشيء الكثير بالحيوانات المتصارعة. وقد أبطل النبي ﷺ هذه العادة لدى المسلمين وحظرها عليهم.

» لعبة السيف والدرع والرمح:

كان المسلمون في المناسبات، والأعياد يقومون باستعراضات راقصة، ويلعبون بالرماح والدروع، وأراد سيدنا عمر ﵁ مرة منع الناس من ذلك، فقال له النبي عليه الصلاة و السلام:

«دعهم يا عمر، فليلعبوا»[٣]

وقد طلب الرسول ﷺ من عائشة ﵂ نفسها أن تشاهد مثل هذه الألعاب، كما تروي هي ذلك، تقول: وكان يوم عيد يلعب السودان بالدرق والحراب، فإما سألت رسول الله ﷺ، وإما قال: «تشتهين تنظرين؟» فقلت: نعم، فأقامني وراءه، خدي على خده، وهو يقول: «دونكم يا بني أرفدة» حتى إذا مللت، قال: «حسبك؟» قلت: نعم، قال: «فاذهبي»[٤]

١ أبو داود، جـ٣، ص ٢٩/ ٢٥٧٨.
٢ صحيح ابن حبان، جـ ١٠، ص ٥٤٨/ ٤٦٩٥.
٣ البخاري، اللهو، ٢٩٠١؛ مسلم، ٢٢/ ٨٩٣.
٤ مسلم، العيدين، ١٧-٢١/ ٨٩٢.

وعن عائشة ﵂، قالت:

«كان الحبش يلعبون بحرابهم، فسترني رسول الله ﷺ وأنا أنظر، فما زلت أنظر حتى كنت أنا أنصرف»، فاقدروا قدر الجارية الحديثة السن، تسمع اللهو.[١]

» المصارعة:

إن من بين أنواع الرياضة، والألعاب التي رغب فيها النبي عليه الصلاة والسلام، وأقر أصحابه عليها، المصارعة.

وروي في الأثر أن النبي ﷺ صارع ركانة الذي لم يكن أحد يستطيع صرعه، ووضع ظهره على الأرض، فصارعه عليه الصلاة والسلام ثلاث مرات، وفي كل مرة يصرعه ويضع ظهره على الأرض.

» ركوب الخيل والسباحة:

كل ماعدا ذكر الله فهو من اللهو، والغفلة، واستثنى النبي ﷺ من ذلك بقوله:

«كل شيء ليس من ذكر الله، فهو سهو ولهو، إلا أربعا: مشي الرجل بين الغرضين وتأديبه فرسه، وتعلمه السباحة، وملاعبته أهله»[٢]

نستطيع القول من خلال هذا الحديث، وأحاديث أخرى في نفس الموضوع أن ركوب الخيل، والرماية، والسباحة، من الأمور المحببة التي حثَّ عليها الرسول الكريم عليه أفضل الصلاة والتسليم.

ويقول النبي ﷺ في حديث آخر:

«علموا أبناءكم السباحة والرمي، ...»[٣]

و كتب سيدنا عمر بن الخطاب ﵁ إلى الشام كتاباً موصياً إياهم: «علموا أبناءكم السباحة، والرماية، وركوب الخيل»

وروي أن النبي ﷺ أقام سباقاً للخيل ووضع جائزة لمن يفوز فيه.

» لعب الطاولة (النرد):

قال النبي ﷺ: «من لعب بالنردشير، فكأنما صبغ يده في لحم خنزير ودمه»[٤]

«من لعب بالنرد، فقد عصى الله و رسوله»[٥]

لقد ذهب بعض العلماء إلى تحريم لعب الطاولة (النرد) بناء على هذين الحديثين، وقال بعضهم: إن هذه الأحاديث إنما هي بشأن القمار، فأما لعب الطاولة من غير رهن فهو من المباحات. وما ينطبق على الطاولة من الأحكام، ينطبق أيضاً على لعب الورق.

ولكن في كل الأحوال ينبغي عدم الإدمان على مثل هذه الألعاب، وتجنب جعلها وسيلة، أو باباً للقمار.

» الشطرنج:

لقد كان الشطرنج معروفاً في عصر الصحابة، ولا يوجد دليل واضح وصريح على حرمة لعب الشطرنج، ويمكن اعتباره مثل الألعاب المباحة الأخرى ضمن شروط:

أ- ألا يتسبب اللعب بفوات وقت الصلاة.

ب- ألا يتخذ وسيلة للميسر.

ج- أن يحفظ اللسان عن الكلمات البذيئة و الشائنة خلال اللعب.

١ البخاري، النكاح، ٨٢/ ٥١٩٠.
٢ البيهقي، السنن الكبرى، جـ ١٠، ص ٢٦/ ١٩٧٤١.
٣ شعب الإيمان، جـ ١١، ص ١٣٥/ ٨٢٩٧.
٤ مسلم، اللهو، ١٠/ ٢٢٦٠؛ ابن ماجه، الادب، ٤٣.
٥ أبو داود، الأدب، ٥٦/ ٤٩٣٨.

» جوائز المسابقات:

إن الجوائز التي يتم تقديمها للمتسابقين الفائزين، من قبل أشخاص آخرين، أو من قبل الجهات المنظمة لهذه المسابقات، من الأمور المباحة، كما أنه من المباح تلقيها.

إذا اشترط احد المتسابقين على الآخر بأن قال له: إذا غلبتني سأعطيك جائزة قدره كذا مبلغاً، و إذا غلبتك أعطيتك شيئاً أو لا شيء بيننا، شرطه جائز. وباعتبار أن مثل هذا الشرط جائز، فإنه يجوز للطرف الآخر أخذ الجائزة المشترطة، إذا حقق الشرط.

وكذلك الأمر في المسابقات العلمية. أي إذا تناقش شخصان حول مسالة علمية، وقال أحدهما للآخر: إذا كانت المسألة كما تقول أنت، سأعطيك مبلغاً معيناً من النقود، و إذا كانت كما أقول أنا، فلا أريد منك شيئاً. فهذا الشرط جائز، و إذا خسر، يجور للطرف الآخر أخذ المبلغ. فاخذ المبلغ الموضوع كشرط من جانب واحد جائز، لا حرج فيه.

إذا تضمن الشرط الطرفين، بأن وضع كلاهما مبلغاً يخسره، إذا غلب، كأن يقال: (إذا فزت أنا، ستعطيني مبلغ كذا من المال، وإذا فزت أنت سأعطيك مبلغ كذا نقوداً)، فمثل هذا الشرط يعتبر قماراً، وهو حرام.

٥- القمار (الميسر):

عندما حرم الإسلام القمار، لم يحدد نوعاً، أو اسماً معيناً، و إنما جعل علة التحريم في المضمون، والنتيجة.

فلا يهم أي لعبة، أو بأية طريقة يلعب الأطراف، وسواء حددوا مبلغ الربح، والخسارة في البداية، أو حددوه فيما بعد، فإذا ما أدت اللعبة إلى خسارة البعض، وربح البعض، يعتبر قماراً، وهو محرم.

قال الله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (٩٠) إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ (٩١)﴾[1]

لقد نصت الآية الكريمة على تحريم القمار وعلى بيان الحكم، والسبب من التحريم:

أ- القمار وسيلة غير مشروعة للكسب، وأخذ لمال الغير بالحيلة، والخداع أو الحظ، وذلك محرم، و إن أبدى الخاسر رضاه عن ذلك.

ب- وإن أبدى الخاسر الرضا عن الخسارة ظاهرياً، إلا أنه مما لا شك فيه يشعر بالحسرة في داخله، ويحمل مشاعر الحقد والعداوة تجاه الفائز.

ج- القمار يعيق القيام بواجبات العبادة. إذ أن الخاسر يسعى دائماً لتعويض خسارته، والفائز يريد دائماً زيادة غلته، وبالتالي يستمر الأطراف باللعب، ويسبب ذلك لهم الإدمان على اللعب، والمزيد من الخسارة، مادياً ومعنوياً.

د- لا تقتصر مضار القمار على الفرد وحده، وإنما يعدو تأثيره على المجتمع بأكمله، فينتشر بشكل كبير بين من لا يلتحقون بالتعليم، و العاطلين عن العمل، والمتقاعدين، فيقتلون أوقاتهم بالقمار، مما يسبب دماراً للمجتمع مع مرور الوقت، وينشر الفوضى فيه.

---

١ المائدة: ٩٠-٩١.

فحياة المسلم، وتحصيله لرزقه ليست متروكة للصدف، وإنما كل ذلك مرتبط بالتدابير والجهود المبذولة، والخطط المتبعة منه، ليكسب لقمة عيشه في الحياة ويقوم بالمهمة الملقاة على عاتقه في عمارة الأرض.

إن ألعاب الحظ، واليانصيب، ورهانات سباق الخيل والرياضات الأخرى، وما يسمى بالكازينو، وما شابه ذلك من الرهانات، كلها من القمار، وحكمها حرام مثله، وممارسة هذه الأمور على الأنترنت وبشكل واسع هي أيضاً من القمار، وبنفس حكمه.

ولا يقبل الإسلام تبرير مثل هذه الأعمال، وإن تم استخدام إيراداتها لإقامة مؤسسات خيرية، أو بناء مدارس، فمهما كانت الأهداف والغايات تبقى الحرمة على حالها.

» حكم إجراء القرعة:

القرعة: طريقة مشروعة لحل أي موضوع، ليس في أي من أطرافه سبب، أو ميزة تدعو لترجيحه على الآخرين.

والقرعة ثابتة في القران الكريم والسنة النبوية. وقد ورد في القرآن الكريم أن بعض الأمور التي حصل الخلاف حولها بين بعض الناس الذين كان من بينهم أحد الأنبياء السابقين، قد تم حلها من خلال إجراء القرعة بينهم.

وتستخدم القرعة في حياتنا اليومية لحل الكثير من المواضيع. عندما يشترك عدة أشخاص في أضحية من الإبل، أو البقر، يقسمون لحمها إلى أقسام متساوية، و بعدها يلجؤون إلى القرعة لتخصيص كل شريك بالحصة الخاصة به.

ومثل ذلك حين يتقاسم الورثة أموال التركة، ولكي لا يحدث أي خلاف، أو عدم رضا عن الحصص، فإنهم يلجؤون إلى القرعة لتحديد حصة كل وارث من هذه الأقسام.

ح – اليمين و النذر

١ –اليمين:

اليمين اصطلاحاً: هي الحلف باسم الله لتوكيد القرار المتخذ للقيام بعمل ما، أو تركه.

لليمين صورتان:

أ– يمين مرتبط بالقسم.

ب– يمين مرتبط بشرط.

اليمين المرتبط بالقسم: هي اليمين المتضمنة القسم، أو الحلف بلفظ الجلالة (الله)، أو بذكر اسم من أسماء الله الحسنى، أو إحدى صفاته.

كان يقول: (والله، بالله، تالله، أو أقسم بالله، أو أحلف باسم الله، أو أقسم بذاته).

أما اليمين المرتبطة بشرط، فلا تكون بذكر اسم الله، أي لا تحتاج لانعقاد هذا النوع من اليمين أن يذكر المقسم لفظ الجلالة، أو أي من أسماء الله الحسنى، فلا قسم فيه.

وهذا النوع من اليمين نوع من النذر. ومثال ذلك، كان يقول: (لن أفعل هذا الأمر مرة أخرى، وإن فعلت فعهد علي أن أعطيك بيتي، أو أتنازل لك عنه). وعلى الإنسان الإيفاء بيمينه، ويأثم على حنثه.

أما إذا أقسم على شيء محرم، فلا يجب عليه الوفاء بيمينه في ذلك، وإنما عليه أداء كفارة اليمين. ويكره اللجوء إلى اليمين أو الحلف بشكل كثير ومتكرر في الأمور المباحة.

أنواع اليمين و حكمها:

لليمين المرتبطة بالقسم ثلاثة أنواع، ويختلف الحكم حسب كل نوع.

أ– اليمين الغموس:

هي الحلف بالله تعالى على شيء في الماضي، أو الحال مع تعمد الحالف الكذب.

مثال: (كأن يحلف شخص مدين على وفائه لدينه مع علمه، وتأكده بأنه لم يف ذلك الدين).

وهذا النوع من اليمين، الحلف مع الكذب من أعظم الكبائر، ولم يدع الله سبحانه وتعالى مجالاً لكفارة هذا النوع من اليمين، الذي يؤدي إلى ضياع حقوق العباد، إذ لا كفارة لهذا النوع من اليمين.

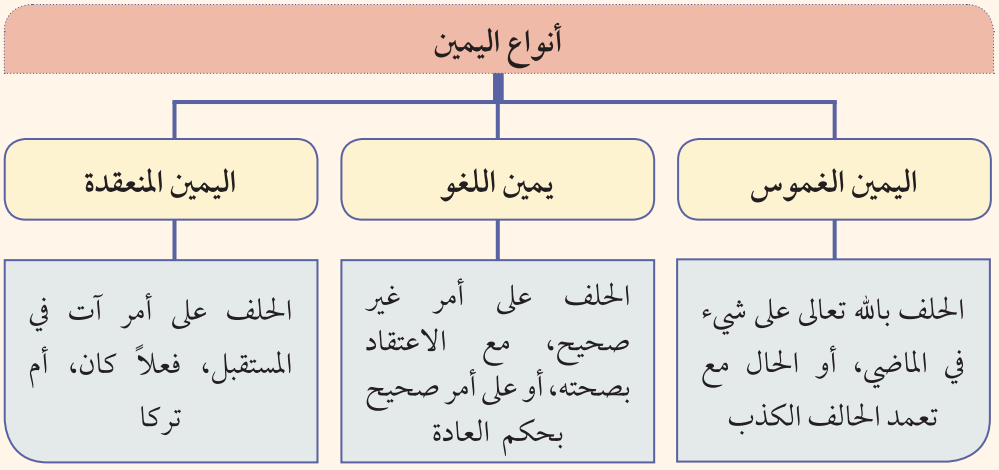

ب- يمين اللغو:

هي الحلف على أمر غير صحيح، مع الاعتقاد بصحته، أو على أمر صحيح بحكم العادة.

مثال ذلك: شخص استوفى دينه، ونسي ذلك، فيحلف على أنه لم يستوفه، مع اعتقاده بأنه يحلف على أمر صحيح.

ومن اليمين اللغو، ما يدور على الألسنة من الحلف جرياً على المعتاد بدون قصد القسم. كأن يقول: والله ليست عندي نقود، أو والله أحبك، والله إني على عجلة من أمري... إلخ. وكذلك الحلف الذي يقع خطأً. ولا يترتب أي أثر على اليمين اللغو. وقد وردت أحاديث كثيرة تنهى الناس عن الحلف بدون سبب.

ج- اليمين المنعقدة:

وهي الحلف على أمر آت في المستقبل، فعلاً كان، أم تركاً.

مثال ذلك قول: والله سأختم القران الكريم كل سنة من الآن فصاعداً.

يجب على من يحلف هذه اليمن الإيفاء بها. وإذا حنث الحالف بيمينه فعليه التوبة إلى الله تعالى، وأداء الكفارة عنها.

وكفارة الحنث باليمين المنعقدة هي بالترتيب، أحد الأمور التالية:

تحرير رقبة، أي إعتاق عبد، أو جارية. أو كسوة عشرة مساكين، أو إطعامهم طعام يوم كامل لكل شخص، و يمكن أن يطعم فقيراً واحداً لمدة عشرة أيام. وإذا عجز عن ذلك، لضعف إمكانياته المادية، فعليه صيام ثلاثة أيام.

٢-النذر:

» تعريف النذر:

هو أن يوجب المكلف على نفسه عبادة لم يلزمه بها الشارع.

يجب على من نذر شيئاً لله أن يوفي بنذره، إذا ما تحقق الأمر الذي نذر عليه. أما إذا نذر على القيام بشيء محرم، فلا يجوز تنفيذ نذره، وإنما عليه كفارة اليمين.

» شروط النذر التي يجب توفرها فيه هي:

- أن يكون المنذور عبادةً مشروعاً أصلها، فلا ينذر على فعل مكروه، أو محرم. والذي يقوم بالنذر على فعل معصية فإنه لا يقوم بالإيفاء بنذره، ولا تلزمه كفارة اليمين في هذه الحالة. وكذلك فإن النذر بفعل شيء مستحيل الوقوع، فإن نذره يكون لغواً.
- يجب أن لا يكون النذر بشيء هو من العبادات الواجبة على الناذر القيام به، مثل: (النذر بصيام شهر رمضان).
- يجب أن يكون الشيء المنذور به من العبادات بحد ذاته، وليس شرطاً من شروط أداء تلك العبادة.

» أنواع النذر:

١- من جهة تعلقه بالوقت يقسم إلى:

أ- النذر المعين: هو النذر الذي تم تحديد وقت معين لتنفيذه، أو الوفاء به.

ب- النذر غير المعين: هو النذر الذي لم يحدد وقت معين للوفاء به.

٢- من جهة تعليقه على شرط يقسم إلى:

أ- النذر المطلق: هو النذر غير المعلق على شرط.

ب- النذر المقيد: هو النذر المعلق على شرط.

النذور المطلقة: هي كل نذر لم يعلق تنفيذه على تحقق شرط ما، كأن يقول الشخص: (لله علي أن أصوم كذا يوماً) أو (سأقدم ذبيحة لوجه الله تعالى).

أما النذور المقيدة: فهي النذور المعلق تنفيذها على تحقق شرط ما، كأن يقول الشخص: (لله عليّ إذا شفى الله مريضي سأطعم كذا فقيراً) أو (إذا أنهى ولدي دراسته فنذرٌ عليّ ذبيحة لله تعالى).

إذا كان النذر مطلقاً، غير معلق على شرط، ولا محدداً بزمن معين، يستحب تنفيذه في الحال.

أما إذا كان النذر مقيداً، أو معلقاً على شرط، بأن قال الشخص: نذرت صوم شهر لله تعالى، إذا شفى الله مريضي، يجب عليه الوفاء بنذره، وصوم شهر كامل عندما يشفى المريض. وأما إذا صام قبل شفاء المريض، فلا يعتبر موفياً بنذره.

وبشكل عام، أياً كان نوع النذر، فيجب على الناذر الوفاء به. فإذا قيد النذر بوقت معين، عليه الوفاء به في هذا الوقت. وإذا علق النذر بشرط، يجب عليه الوفاء به عند تحقق الشرط. إذا لم يف بالنذر في وقته، عليه القضاء.

وإن الشخص مسؤول عند عدم تنفيذ النذر، ويأثم على عدم الوفاء.

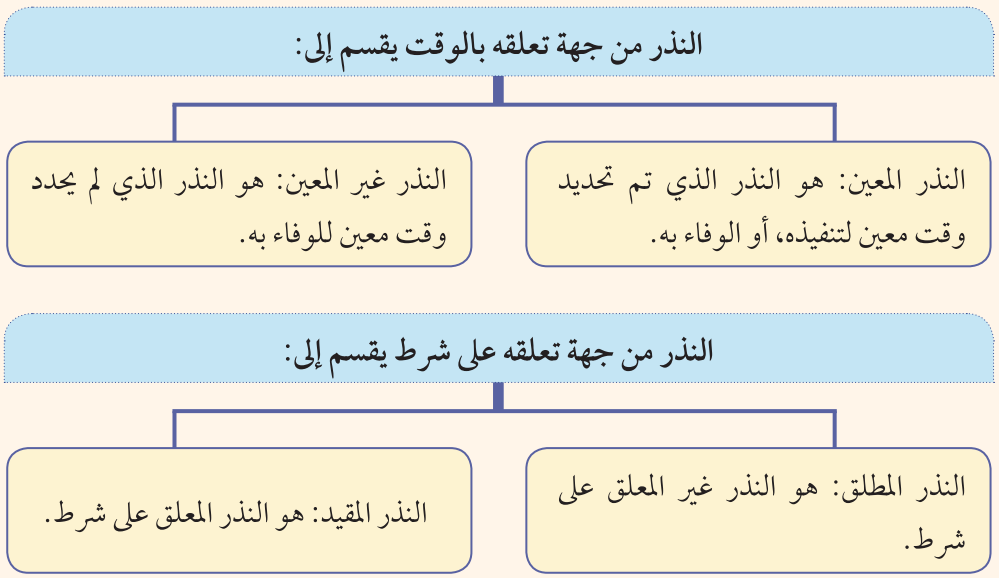

ط - العقوبات (الروادع و الجزاءات الدنيوية)

تعريف العقوبات: هي الروادع التي تطبق بحق المخالفين لأوامر ونواهي الشارع سبحانه وتعالى، والمخترقين للقواعد والقوانين التي يسنها ولاة الأمور، بموجب الصلاحيات الممنوحة لهم بحكم الشرع.

الحد: اسم يطلق على العقوبات (الجزاءات) المفروضة بالآيات والأحاديث.

التعزير: اسم يطلق على العقوبات التي تفرض من الدولة الإسلامية.

١ - العقوبات الحدية (الحدود) :

العقوبات الحدية في الإسلام خمسة، وهي:

أ. حد الزنا.

ب. حد القذف (الافتراء على امرأة حرة و اتهامها بالزنا).

ج. حد السرقة.

د. حد الشرب.

هـ. حد الحرابة بحق (قاطعي الطريق والعصابات).

ولا تطبق هذه الحدود بشكل كيفي، ولا من قبل عامة الناس أو جماعة من المسلمين، أيا كانت هذه الجماعة.

وإنما ينحصر تطبيقها بيد الحاكم المسلم (رئيس الدولة، الخليفة، الإمام) أو من يعطيه الحاكم هذه الصلاحية.

ويمكن أن نوضح هذه العقوبات باختصار فيما يلي:

أ - حد الزنا:

إن حد الزنا بحق المرأة، أو الرجل الزاني المحصن (المتزوج) هو الرجم حتى الموت. وأما حد الزنا بحق الزاني غير المحصن، امرأة كانت أو رجلاً، هو الجلد مائة جلدة. وقد ثبت حد الزنا بحق الزاني غير المحصن بنص القرآن الكريم.

وأما حد المحصن فثبت بالأحاديث النبوية الشريفة.

قال الله تعالى في كتابه العزيز:

﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[١]

تنص هذه الآية على حد الزنا بحق المرأة والرجل غير المحصنين، وقد طبق هذا الحد النبي ﷺ، وأضاف عليه النفي سنة كاملة من مكان ارتكاب الزنا.

وأجمع العلماء المسلمون على حد الرجم بحق الزانية والزاني المحصنين. وقد ثبت هذا الحد بالأحاديث النبوية التي وصلت إلى درجة التواتر، وأجمع الفقهاء على ذلك. ولقد طبق حد الرجم بحق عدة أشخاص في زمن النبي ﷺ، وقال النبي عليه الصلاة والسلام:

«لا يحل دم امرئ مسلم، يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والمارق من الدين التارك للجماعة»[٢]

---

١ النور: ٢.

٢ البخاري، الدية، ٦/ ٦٨٧٨؛ مسلم، القسامة، ٢٥/ ١٦٧٦.

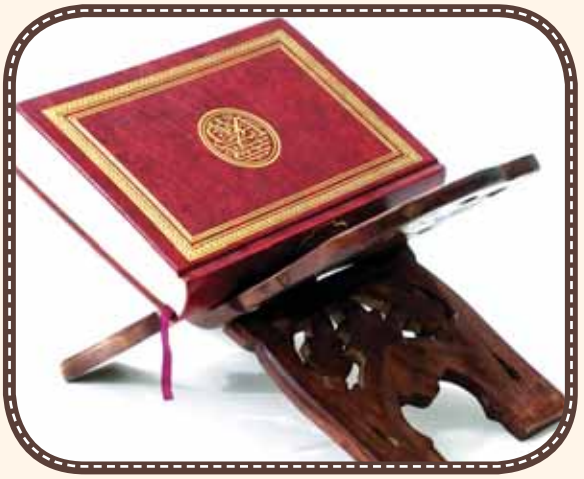

وقد ثبت أن النبي ﷺ أمر بتطبيق حد الزنا (رجماً) بحق ماعز الذي جاء معترفاً ومقراً أمام النبي عليه الصلاة و السلام باقترافه الزنا.[1]

وفي واقعة أخرى، أرسل النبي ﷺ الصحابي أنيس، لإقامة حد الرجم على امرأة وقال له:

«واغد يا أنيس إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها»[2]

وجاءت امرأة من جهينة إلى نبي الله ﷺ وهي حبلى من الزنى، فقالت: يا نبي الله، أصبت حدا، فأقمه علي، فدعا نبي الله ﷺ وليها، فقال: «أحسن إليها، فإذا وضعت فأتني بها»، ففعل، فأمر بها نبي الله ﷺ، فشكت عليها ثيابها، ثم أمر بها فرجمت، ثم صلى عليها، فقال له عمر: تصلي عليها يا نبي الله وقد زنت؟ فقال:

«لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم، وهل وجدت توبة أفضل من أن جادت بنفسها لله تعالى؟»[3]

الزنا من كبائر الذنوب والمعاصي، ويجب لإثبات الزنا وإقامة الحد بحق مرتكبيه شهادة أربع رجال على رؤية فعل الزنا (حالة الجماع) بدون شبهة ولا شك، أو الاعتراف بارتكابه من الزاني أمام المحكمة، لأربع مرات متفرقات.

ب- حد القذف (الرمي أو الاتهام بالزنا):

إن قذف المرأة الحرة العفيفة بالزنا، والافتراء عليها من كبائر الذنوب.

عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ قال:

«اجتنبوا السبع الموبقات»،

قالوا: يا رسول الله وما هن؟

قال عليه الصلاة والسلام:

«الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات»[4]

وقد بين الله ﷻ حد القذف في كتابه الكريم:

﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾[5]

فحد القذف ثمانون جلدة، كما بينته الآية الكريمة.

١ انظر: الذيلي، نصب الراية، ٣، ٣١٤.
٢ البخاري، الصلح، ٥/ ٢٣١٤/ ٢٧٢٤.
٣ مسلم، الحدود، ٢٨/ ١٦٩٥/ ١٦٩٦.
٤ البخاري، الوصايا، ٢٣/ ٢٧٦٦؛ مسلم، الإيمان، ٣٨.
٥ النور: ٤.

ج- حد السرقة:

السرقة: هي أخذ مال خفيت ظلماً من حرزه، (مكان حفظه).

وتم تحديد مقدار المال المسروق المستوجب سرقته، إقامة حد السرقة بقيمة عشرة دراهم، وكان في عهد النبي ﷺ يساوي ثمن شاتَين.

وحد السرقة هو قطع يد السارق. وقد بين القران الكريم هذا الحد في قوله تعالى:

﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللهِ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[1]

وقال النبي عليه الصلاة و السلام:

«أيها الناس، إنما أهلك الذين قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد...»[2]

وعند تنفيذ حد السرقة، إذا كان المال المسروق ما زال في حيازة السارق يسلم إلى صاحبه، وأما إن كان قد أتلف، أو تصرف به السارق ينظر:

إذا كان السارق مقتدراً مادياً، خلال تنفيذ الحد، فينبغي تعويض صاحب المال المسروق عن خسارته، وأما إذا لم يكن مقتدراً فلا يضمن هذا المال.

إن سيدنا عمر ﷺ أوقف تطبيق حد السرقة في عام المجاعة، بسبب ضيق الأحوال المعيشية للناس في ذلك الوقت، و استند في ذلك إلى قاعدة (درء الحدود بالشبهات) المأخوذة من قوله عليه الصلاة و السلام:

«ادرؤوا الحدود بالشبهات ما استطعتم»[3]

د -حد شرب الخمر:

يطبق حد الشرب على الشارب المكلف العامد، سواء شرب قليلاً، أو كثيراً، وسواء سكر أم لم يسكر، لأن النبي ﷺ يقول:

«من شرب الخمر فاجلدوه،...»[4]

وعن أبي هريرة ﷺ أتي النبي ﷺ برجل قد شرب، قال: «اضربوه» قال أبو هريرة: فمنا الضارب بيده، والضارب بنعله، والضارب بثوبه، فلما انصرف، قال بعض القوم: أخزاك الله، قال:

١ المائدة: ٣٨.
٢ مسلم، الحدود، ٨/ ١٦٨٨.
٣ أبو داوود، الصلاة، ١٤/ ٤٣٨١؛ الترمذي، الحدود، ٢.
٤ أبو داود، الحدود، ٣٦/ ٤٤٨٥؛ الترمذي، الحدود، ١٥.

صندوق المعرفة:

يقول الله ﷻ:

﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ (المائدة: ٩٠) انظر أيضاً: البقرة: ٢١٩؛ النساء: ٤٣.

«لا تقولوا هكذا، لا تعينوا عليه الشيطان»[1]

يجب تطبيق الحد على من يتناول أي مادة، أو شراب من المسكرات، والدليل على ذلك قول الرسول ﷺ:

« كل مسكر خمر، وكل خمر حرام...»[2]

حد الشرب ثمانون جلدة، لقول سيدنا علي رضي الله عنه:

«إذا شرب الشارب سكر، وإذا سكر هذى، وإذا هذى افترى، وحد الافتراء ثمانون» [3]

هـ- حد الحرابة (قطع الطرقات وتشكيل العصابات):

لقد شدد الإسلام على عقوبة قاطعي الطرقات أمام الناس، وسرقة ونهب أموالهم وممتلكاتهم بالقهر، وقوة السلاح، والخارجين على الدولة من العصابات، و التنظيمات، حيث يقول الله تعالى في كتابه العزيز:

﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[4]

ومن حق الدولة تطبيق هذه الآية، وفرض العقوبات المناسبة التي تنص عليها بحق المجرمين والخارجين عن الشرع، ضمن ما تقتضيه المصلحة العامة، ولكن ليس من حق الحكام استخدام الصلاحيات الممنوحة لهم بمفردهم، ولكن ينبغي عليهم التشاور مع العلماء والفقهاء، وأصحاب الرأي، لإصدار القرارات المناسبة في مثل هذه الحالات.

وهناك إجماع بين الفقهاء بشأن تطبيق حد الحرابة بحق من يقوم بقطع الطرقات وسلب الناس وقتلهم، والخروج على الدولة، واختراق القوانين.

وهذا الحد لا يسقط بعفو ولي الدم عن القاتل، أو مسامحة صاحب المال عن المغتصب، وإنما هو من حق الدولة.

١ البخاري، الحدود، ٤/ ٦٧٧٧؛ مسلم، الحدود، ٣٥.
٢ مسلم، الأشربة، ٧٣/ ٢٠٠٣؛ أبو داوود، الأشربة، ٥.
٣ الشوكاني، نيل الأوطار، ٧، ١٤٤.
٤ المائدة: ٣٣.

٢- القصاص والدية (عقوبة القتل والإيذاء):

أ- عقوبة القصاص:

يشمل القصاص القتل العمد، وبعض الأعمال الاجرامية (الإيذاء) التي تسبب جراحاً مؤقتة، أوعاهات دائمة.

وقد وردت الأدلة على القصاص في القران الكريم، والسنة النبوية الشريفة.

يقول الله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصاصُ فِي الْقَتْلى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثى بِالْأُنْثى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّباعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَداءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسانٍ ذلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدى بَعْدَ ذلِكَ فَلَهُ عَذابٌ أَلِيمٌ (١٧٨) وَلَكُمْ فِي الْقِصاصِ حَياةٌ يَا أُولِي الْأَلْبابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ (١٧٩)﴾[١]

ب- الدية:

الدية: هي الأموال التي تعطى إلى أولياء الدم (المقتول) من نقود أو أعيان. وهي تعويض مادي لورثة المقتول.

أما التعويض الذي يقدم إلى الشخص المعتدى عليه، سواء بجرح في جسمه، أو إتلاف أحد حواسه، أو التسبب بعاهة جسدية لديه، فيسمى بـ **(الأرش)**. وأحياناً يستخدم لفظ الدية بدل الأرش، فيقال: دية اليد.

كان مقدار دية الدماء في عهد النبي ﷺ، وعهد الخلفاء الراشدين من بعده هو أحد المقادير التالية:

- مائة رأس من الإبل.
- ألف دينار (مثقال) من الذهب.
- اثنا عشر ألف درهم من الفضة.[٢]

أما مقدار الأرش:

لقد تم تحديد مقدار التعويض عن بعض أنواع الأذيات بالأحاديث النبوية.

ومن أمثلة ذلك: مقدار الأرش في جرم قطع اليد الواحدة هو نصف الدية، ومقدار في كسر السن هو عشر الدية الكاملة.

ومبدئياً يمكن تحديد مقدار الأرش بحسب عدد الأعضاء المتشابهة في الجسم، فإذا كان في الجسد عضو واحد لا ثاني له، فمقدار الأرش يساوي الدية الكاملة، وإذا كان عضوان متشابهان فلكل منهما نصف الدية الكاملة، وإذا كان في الجسد أربعة أعضاء متماثلة، فلكل عضو مقدار الربع من الدية الكاملة.

وفي حال عدم وجود تقدير أو تعيين لمقدار التعويض في النصوص، فإن القضاء والخبراء هم من يحددون مقدار التعويض.

ويطلق على أمر ترك تقدير وتعيين الدية للشخص الخبير في هذا المجال مصطلح **(حكومة)**.

والحكومة تقدر التعويض للجروح والأذيات الواقعة على عظم الوجه، أو الرأس.

إن حق المطالبة بتطبيق القصاص وتنفيذه في الجراح والعاهات متروك للشخص المتضرر.

أما حق المطالبة بتطبيق القصاص وتنفيذه في القتل فيعود إلى ورثة القتيل أولاً، ومن بعدهم يعود إلى الدولة الإسلامية.

١ البقرة: ١٧٨-١٧٩.

٢ انظر: ابن حزم، المحلة، القاهرة، ١٣٥٠-١٣٥٢، ١٠، ٧٥٩.

وكقاعدة يمكن القول: كل من يعتبر وارثاً لأموال القتيل فهو من أصحاب الحق في الدية، والقصاص، لأن الورثة هم أقرب الناس إلى القتيل.

فيما يلي بعض من أحكام المذهب المالكي فيما يتعلق بالدية والقصاص:

- لا دية في الجراح غير المقصودة التي تشفى وتعود إلى حالتها الطبيعية، أما إذا ترك الجرح أثراً، أو إعاقة، فتجب الدية.
- إذا تم القبول بالدية في جرم القتل العمد، أو الإيذاءات المقصودة التي توجب القصاص، فإن الدية تؤخذ من مال الجاني بالذات، وإن لم يكن له مال فعليه الاستدانة. فالدية من عصر الرسول صلى الله عليه وسلم وإلى يومنا هذا تقع على الفاعل وعصبته (أقرباؤه من أبيه)، أما إن كان الجاني فقره شديداً، فيمكن أداء الدية إلى مستحقيها من قبل الدولة.
- لا قصاص في القتل الخطأ، وإنما تجب الدية فقط.

وبالنسبة لماله، فإن يتصرف به كما يتصرف بمال الميت، فإن لم يكن له مال سواه، فإنه يجوز عند لك أن يؤخذ من الثلث من ماله.

- لا يوجد قصاص بين الأطفال، ويعتبر قتل الطفل العمد للرجل الكبير خطأً، وإذا اشترك الطفل الصغير مع الرجل في قتل رجل آخر خطأً، تدفع دية القتيل مناصفة من قبل عصبة القاتلين.
- إذا اشترك الرجل الكبير مع الصغير في قتل رجل آخر عمداً، يحكم على الرجل الكبير بالقصاص، و يحكم على الصغير نصف مقدار الدية.
- لا يقتص من المسلم بقتل الكافر، أما إن كان المسلم قد خدع الكافر وأوقعه في شرك (فخ) وثم قتله، حينها يقتل قصاصاً.
- إذا ضرب رجل آخر بالعصي عمداً ومات الرجل المضروب، يعتبر القتل عمداً، ويقتص منه.
- إذا ضرب الرجل زوجته خطأ، تجب عليه الدية إذا حصل إيذاء، ولكن لا قصاص فيه.
- إذا ضرب الرجل زوجته عمداً وكسر يدها، أو أياً من أطرافها يقتص منه، أما إذا ضرب زوجته بالحبل أو الخيزران، وجرحها بدون انتباه، يدفع الدية، ولا قصاص عليه.
- إن مقدار دية الجنين هو عشر دية أمه. أما إذا ولد حياً بأن أخرج صوتاً، ثم مات، فديته كاملة.
- إذا قتلت امرأة حامل، رجلاً أو امرأة عمداً، فلا يقام عليها القصاص حتى تلد.
- إذا قتلت امرأة حامل عمداً، وكان القاتل امرأة، فتقتل المرأة قصاصاً، ولا دية للجنين. وفي حال قتلت خطأً، فتقع ديتها على عاتق عاقلة المرأة القاتلة، ولا دية للجنين.
- لا دية في الجروح البسيطة التي تصيب الوجه، والرأس ولا تصل للعظم، أما الجروح البليغة التي تبرز عظم الوجه أو الرأس، وأكثر من ذلك ففيها دية. لأنه جاء في نهاية كتاب النبي صلى الله عليه وسلم الذي كتبه إلى عمرو بن حمزة، ذكر للجروح التي تصل إلى العظام، وحدد ديتها بخمسة من الإبل، وما عدا ذلك لم يروَ عن الخلفاء السابقين واللاحقين أي شيء عن دية الجروح البسيطة التي لا تصل للعظم.

- إذا قطعت الأصابع الخمسة، فديتها دية اليد، وهي خمسون رأساً من الإبل، فتكون دية كل إصبع عشرة من الإبل.
- إذا قطع مفصل من الأصابع ذوات الثلاثة مفاصل، فإن دية المفصل هي ثلث دية الإصبع، وتقدر بـ (ثلاثة و ثلاثين ونصف دينار).
- و لا يجوز للمقتول أن يعفي عن قاتله قبل موته، لأن لأن القصاص بالقتل لا يكون لازماً إلا بموت المجني عليه، فلا يملك اسقاطه بعد الوفاة.
- يمكن للأولاد الذكور للمقتول أن يعفو عن قاتل أبيهم، وإذا رفضت البنات العفو، فيكتفى بعفو الذكور.
- إذا عفى ولي المقتول عن القاتل العمد، فلا حاجة لدفع الدية منه. ولكن حتى إن عفي عنه من ولي الدم، يعاقب بمائة جلدة، والسجن سنة من قبل الدولة.
- إذا عفى ولي الدم عن القاتل العمد بشرط دفع الدية، فيجب على القاتل دفعها.

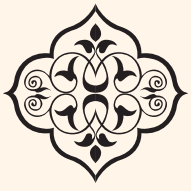

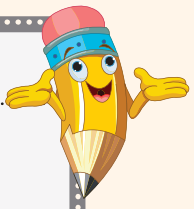

أبحاث تقويمية

١. اكتب المبادئ الأساسية للإسلام في مواضيع الحلال والحرام.
٢. اثبتوا المواد الغذائية المحرمة.
٣. ما هو الصيد؟ ما هي الحيوانات التي يحل صيدها؟
٤. ما هي المواضع التي ينبغي الانتباه إليها في الذبح؟ ابحثوا في ذلك.
٥. ما هو الحد الأدنى الذي يجب مراعاته في لباس المرأة؟
٦. ما هي الخلوة التي تحرم بين الرجل والمرأة؟ وفي أي الأماكن تتحقق؟
٧. ما هي الحكمة من تحريم الذهب والحرير وما شابهها، على الذكور؟
٨. اكتبوا حكم الروائح والعطور.
٩. كيف يتم التشبه بالجنس الآخر، وما هي مظاهرها؟ اكتبوا ذلك على شكل بنود.
١٠. ما هي علامات الحيوانات التي لا يجوز تناول لحومها؟
١١. هاتوا بعض المعلومات عن أنواع اليمين.
١٢. أعطوا أمثلة عن بعض الحالات التي تستوجب القصاص، والدية.

أسئلة التوصيل

١	الإسراف		الأعضاء التي يفرض سترها
٢	العورة		الحلف باسم الله
٣	الجلباب	١	الإنفاق بدون حدود
٤	التعزير		إلزام المكلف نفسه بقربة غير واجبة شرعاً
٥	النذر		الاسم الذي يطلق على اللباس الخارجي للمرأة
٦	اليمين		العقوبات التي يقدرها القضاء.

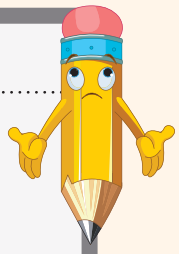

ضع صح أمام العبارة الصحيحة، وخطأ أمام العبارة الخطأ:

١. حرم الدين الإسلامي الطرق المؤدية إلى الحرام لمنع اقتراف الذنب. ( )

٢. لا يحرم صنع الهياكل التي توصف بأنها داخلة ضمن مفهوم الفن. ( )

٣. إنما الأعمال بالنيات. يجوز للشخص الذي يتصرف بنية حسنة في سبيل بناء، أن يتقاضى الرشوة، وأن يقدمها للآخرين. ( )

٤. لا يجوز للمسلم الذي يقيم في دار الحرب أخذ الفائدة. ( )

٥. يحل للمسلم الذي لا يسكر بقليل الخمر أن يتناول كأساً منها. ( )

٦. يحل لمن نسي التسمية على الصيد، تناول لحمه بذكر التسمية حين الأكل. ( )

٧. الحيوان الذي يراد التضحية، يجوز في حال هروبه أو عدم إمكان ضبطه رميه بالرمح، أو إطلاق النار عليه. ( )

٨. يجب على من أدى الصلاة بدون ستر العورة المخففة إعادة صلاته إذا لم يخرج الوقت. ( )

٩. يجوز للمرأة كشف أماكن الزينة من جسمها أمام أطفالها الصغار. ( )

١٠. إذا ما أديت الصلاة بالثياب الرقيقة التي لا تخفي لون الجلد، فلا تجب إعادة الصلاة. ( )

١١. لا يوجد حظر ديني على لبس الثياب المصنوعة من جلد الحيوانات المدبوغة.( )

١٢. لا يجوز للشخص الذي بلغ العاشرة من عمره النوم مع آخر في لحاف واحد.( )

١٣. ليس من المناسب كحل العيون حسب الدين الإسلامي. ( )

١٤. يجوز للمرأة صبغ شعرها بمختلف الألوان ما عدا السواد بإذن زوجها. ( )

أسئلة الخيارات المتعددة

١. **أي المعلومات التالية غير صحيحة؟**

أ. الضرورات تبيح المحظورات.

ب. الحرام، خارج الدولة الإسلامية أيضاً حرام.

ج. النية الحسنة تبيح الحرام.

د. كل ما لم يحرم فهو مباح.

٢. **أي من الأمور التالية يمكن تناولها من قبل الإنسان المسلم؟**

أ. المذبوح بغير اسم الله.

ب. الميتة.

ج. الحيوانات المذبوحة من قبل أهل الكتاب.

د. الخنزير.

٣. **هناك بعض المحرمات المرتبطة بالخمر. أي من المعلومات التالية لا يمكن اعتبارها من ضمن هذه المحرمات؟**

أ. كل مسكر حرام.

ب. يحرم التواجد في مجلس الخمر.

ج. كل ما أسكر كثيره فقليله حرام.

د. استخدان التخدير في العمليات الجراحية.

٤. **أي أسلوب لا يتناسب مع الصيد؟**

أ. الصيد بغرض الرياضة.

ب. الصيد بآلة حادة.

ج. الصيد بهدف تأمين مصدر رزق.

د. الصيد بكلب مدرب على الصيد

٥. **أي مما يلي ليس من العورة؟**

أ. فخذ الرجل.

ب. ساق الرجل.

ج. شعر المرأة.

د. فخذ المرأة.

٦. **أي من الأعمال التالية يمكن للمرأة إتيانها من الناحية الفقهية؟**

أ. المشي بتمايل و تبختر.

ب. انتعال حذاء ذي كعب عالي.

ج. سؤال الرجل.

د. ارتداء ثياب تحدد حجم الجسم.

٧. **أي من الثياب التالية يحرم على الرجل ارتداؤها؟**

أ. ثياب الصوف.

ب. الثياب المصنوعة من القطن.

ج. الثياب البيضاء.

د. لباس الحرير.

أسئلة الخيارات المتعددة

٨. **ماذا يمكن للمرأة أن تفعل بخصوص التزين لزوجها؟**

أ. يمكن أن ترفع حواجبها.

ب. يمكن أن تكحل عينيها.

ج. لها أن تجري وشماً.

د. يمكنها أن تضع شعراً مستعاراً (الباروكة).

٩. **أي المعلومات التالية المتعلقة بالشعر واللحية غير صحيحة؟**

أ. لا يجوز الأخذ من أطراف اللحية وتخفيفها.

ب. من السنة للرجل إعفاء لحيته وحف شاربه.

ج. لا يمكن للمرأة أن تحلق شعرها مثل الرجل.

د. يمكن للمرأة صبغ شعرها باللون الأسود.

١٠. **أي من المواضع التالية حرام؟**

أ. غناء الرجل مادحاً أهل الفضل.

ب. غناء الرجل مع استعمال الدف.

ج. استعمال الطبل في الحرب.

د. غناء النساء بصوت يغري الرجال.

١١. **أي أنواع اليمين يوجب الكفارة إذا حنث الحالف به؟**

أ. اليمين الغموس.

ب. يمين اللغو.

ج. اليمين المنعقدة.

د. اليمين بغير اسم الله.

١٢. **ماذا تسمى العقوبات والمؤيدات التي يسنها ويطبقها الحكام بحق المخالفين للقواعد والقرارات التي يصدرونها ضمن حدود الأوامر والنواهي الإسلامية وبمقدار الصلاحية المعطاة لهم من الشرع؟**

أ. الجزاءات الحدية.

ب. العقوبات.

ج. الجزاءات التعزيرية.

د. جزاء القصاص.

١٣. **أي من الأعمال التالية لا يطبق بحقها عقوبة حدية؟**

أ. الزنا.

ب. شرب الخمر.

ج. لعب القمار .

د. القذف بالزنا.

المراجع

١. بداية المجتهد، لابن رشد.
٢. الفقه الإسلامي الكبير، عمر نصوحي بلمان.
٣. الفقه الإسلامي مع الأدلة، البرفسور الدكتور حلمي دوندران.
٤. فقه العائلة مع الأدلة، البرفسور الدكتور حلمي دوندران.
٥. فقه التجارة والاقتصاد، مع الأدلة، البرفسور الدكتور حلمي دوندران.
٦. كتاب الفقه على المذاهب الأربعة، للشيخ عبد الرحمن الجزيري.
٧. القوانين الفقهية، ابن جزيع.
٨. الخلاصات الفقهية على المذهب المالكي، محمد العربي القروي.
٩. الحرام والحلال في حياتنا اليومية، البروفسور الدكتور. خير الدين كارامان.
١٠. فتاوى المسائل المعاصرة، خليل غونجن.
١١. الفقه الإسلامي (علم الحال الإسلامي).
١٢. الفقه (علم الحال) إف أ ف.
١٣. كتاب الفقه المدرسي إ ه ل.
١٤. الإسلام، الإيمان، العبادة، عثمان نوري طوباش.
١٥. الفقه الإسلامي (علم الحال) محمد دكمان
١٦. الفقه الإسلامي، البروفيسور الدكتور. أحمد شرباصي.
١٧. الموسوعة الفقهية الإسلامية، الدكتور. وهبه الزحيلي.
١٨. موسوعة العقيدة والعبادات والحياة اليومية الإسلامية، المؤلف: البروفيسور. الدكتور. إبراهيم كافي دونمز.
١٩. تاريخ الحقوق الإسلامي، البروفسور الدكتور: خير الدين كارامان.
٢٠. الزواج والمرأة، فاروق بشر.
٢١. الحقوق الإسلامية القياسية، البروفيسور الدكتور: خيرالدين كارامان.
٢٢. الإسلامي الاجتماعي، فاروق بشر.
٢٣. الموسوعة الإسلامية الشاملة.
٢٤. الموسوعة الإسلامية للأوقاف الدينية التركية.

مفتاح الأجوبة

الوحدة الأولى

❖ أسئلة التوصيل:

٥، ٦، ٢، ٣، ٤.

❖ الخيارات المتعددة:

١- د ٢- ج ٣- ب ٤- د ٥- ج

الوحدة الثانية

❖ أسئلة التوصيل:

٥، ٦، ١، ٢، ٤، ٣.

❖ صح أم خطأ:

١- خطأ ٢- صح ٣- صح

❖ إملأ الفراغات:

١- العرف ٢- قول الصحابة ٣- سد الذرائع ٤- الاستصحاب ٥- المصلحة.

❖ ادلة الأحكام:

١- الاستحسان ٢- القياس ٣- العرف ٤- الاستصحاب ٥- المصلحة ٦- السنة

٧- الاستصحاب ٨- الاستحسان ٩- سد الذرائع ١٠- شرع ما قبلنا ١١- الاستصحاب ١٢- الإجماع

❖ الخيارات المتعددة:

١- د ٢- ج ٣- ب ٤- د ٥- د

الوحدة الثالثة

❖ أسئلة التوصيل:

٤، ٥، ١، ٣، ٢.

❖ صح أم خطأ:

١- صح ٢- خطأ ٣- صح ٤- صح ٥- خطأ ٦- خطأ ٧- خطأ ٨- صح

٩- خطأ ١٠- صح ١١- صح ١٢- خطأ ١٣- صح ١٤- خطأ ١٥- صح

❖ الخيارات المتعددة:

١- ب ٢- ج ٣- ج ٤- د ٥- ب ٦- ب

٧- أ ٨- د ٩- ب ١٠- أ ١١- ب

❖ الكلمات المتقاطعة:

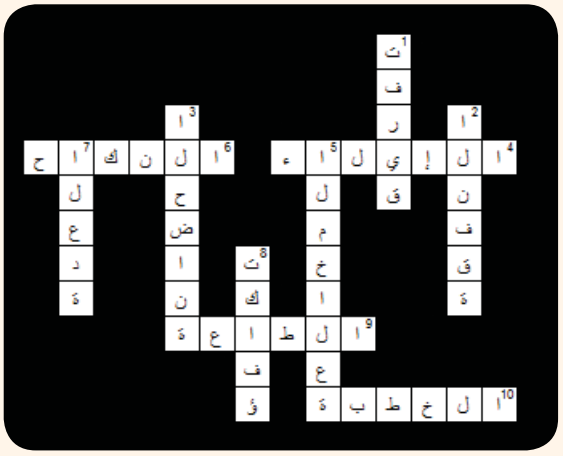

الوحدة الرابعة

❖ أسئلة التوصيل: ٢، ٤، ٥، ٣، ١.

❖ صح أم خطأ:

١- صح ٢- خطأ ٣- صح ٤- صح ٥- خطأ ٦- صح
٧- صح ٨- خطأ ٩- صح ١٠- خطأ ١١- صح ١٢- خطأ

❖ إملأ الفراغات:

١- الحرام ٢- أموالكم، أولادكم ٣- الاحتكار ٤- التقوى، العدوان ٥- الخمر، الميسر
٦- ربا النسيئة ٧- بيع النجش ٨- تلقي الركبان ٩- شرطاً فاسداً ١٠- الكلأ، النار

❖ الخيارات المتعددة:

١- ب ٢- د ٣- ب ٤- ب ٥- ج

❖ لغز الكلمات

الوحدة الخامسة

❖ أسئلة التوصيل: ٢، ٦، ١، ٥، ٣، ٤.

❖ صح أم خطأ:

١- صح ٢- خطأ ٣- خطأ ٤- صح ٥- خطأ ٦- صح ٧- صح
٨- صح ٩- صح ١٠- خطأ ١١- خطأ ١٢- صح ١٣- خطأ ١٣- صح

❖ الخيارات المتعددة:

١- ج ٢- ج ٣- د ٤- أ ٥- ب ٦- ج ٧- د
٨- ب ٩- أ ١٠- د ١١- ج ١٢- أ ١٣- ج